المسند هنا لانه الاصل فيه وآخره في ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه يبحث
في الاحوال المقتضية له وقوله حتى تهيا متعلق بالفحص وفاعل تبسم ضمير المسند
والسمه العلاقه اقوم سمته اى اعدل طريقه والضمير لكل مقام فهو اى المذكور من
الانسام والاحوال والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا طرحه بعضهم على بعض كما في
المناظره مراداى ميحن من الدور لتقديم المهمله على المعجمة والمطارد اسم مكان من طارد
الفرسان بعضهم بعضا والجذع والفرس ما تم له سنتان والقادح ما تم له خمس سنين وح
يقول قال واما الحاله المقتضية لترك المسند اشار بالوجوه العربيه المجوزه لتركه بقوله
كان ذكر المسند اليه لحال يعرف منه اى في ذلك الحال المسند واى في رجحه على الاثبات
بقوله وتعلق بتركه غرض اى داع سواء كان غاية تقصد حصولها بالترك او باعثا متقدم
الوجود عليه قاسرى من تم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا للغير المستعمل
الاول وهو على قسمين الاول اتباع استعمال وارد على تركه كما في الامثله السماعية
نحو كلاهما وتمرا لك كلاهما وارديك من اوني الامثله المقيس عليها من القياسات اتباع
استعمال وارد على ترك نظايره كما في الامثله المقيسه من القياسات والضابط في ضرب
زيدا قايما انما يكون المبتدا مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما
او من احدهما او افعل تفضيل مضاف الى مصدر كذلك والضابط في كل رجل وضيعته
ان يعطف على المبتدا بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنه اى كل رجل مقرون بضيعته
اى مقرونه به والضابط في لولا زيد ان يقع المبتدا بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو
ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاه في كتب النحو قوله
واما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثله
المذكوره واجب واما الاحتراز فقد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك
والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين الاختصار بناء على جواز الاجتماع
في الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معهما فانها امور مجتمعه نحو اعتبار مجتمعه
وفوايد واذا المفاجاة يدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدا بعدها جوازا
فلهذا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق
وعمرو اى منطلق ان جعل من عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند
من الجملة الثانيه لدلالة مسند الاول عليه وان قصدت عطف عمرو على زيد منطلق
المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح في ذلك كونه المسند

المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك
كان زيد قائما وعمرو قاعدا ودد فليتامل قوله اذا حمله على تقدير النحاد شرع ذلكم
اي عظكم على ان هلوا عليكم الآيات واذا احمل على تقديرهو النار كان من حذف
المسند اليه ولعله اولى لان السامع قد عرف ما هو شيء ولم يعرف خصوصيته فهو طالب
للحكم عليه بالتعيين قوله ولما ضيق المقام لملالة المتكلم وقرب العرصة والمحافظة
على وزن او سجع ونحو قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام مانع في العرض
او بان ضيق المقام للخلو عن الاختصار الذي هو لازم في كل قوله قالت اي الجننة في الحال
انها دلت اصوات وجهي من بين اي عن الطالب بهذا الاصوات عن المجاري ويتمذب اي
سهر بنفس الصعدا فاسمها قليلا المتهم اي الانسان المتهم هو الطالب واما
على ماهو اي المطالب به المتهم كان من حذف المسند اليه قوله اي التقدير الثاني اولى اول
اذا اجعل كلمة من في السؤال مبتدأ والمطالب به خبره كما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السؤال ح عن معين الحكم عليه بالمطالب به كانه
قيل اريد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر في العبارة فالسائل يطلب بهذا
السؤال حكما يكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية مثلا محكوما عليها فيجب ان
يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما ستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف بانه اذا استخبر الناس فقيل زيد كان التقدير زيد الناس واذا جعل المطالب
مبتدأ كلمة من خبرا له كان التقدير الثاني اولى لان السائل ح يطلب حكما على المطالب
به بالتعيين فيجب ان يراعي ما يطلبه وهذه المطابقة بين السؤال والجواب هي المطابقة
المعنوية التي وجب رعايتها في نحو زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يحكم
على ما يعلم ان المخاطب طالب الحكم عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق لمن سأل
هذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند في المعنى الى زيد
تقدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فات المطابقة اللطيفة لان الجواب جملة فعلية
والسؤال اسمية وانما اختار داود هذه المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام
بالفعل اولى فقولك من قام اصله ازام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع
لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت
الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى فعلية فاختير في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك
مانع سيما على اصل السؤال والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية في نحو قوله

تعالى قل يحييها الذى انشاها وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله تعالى قل الله
يحكم فى جواب من يحكم ففيه ما يع هو المقصد لافادة القصر على المذهب المختار
واذا اختلفت ما حلوناه ما تكشف لك حقايق معان فى غاية الظهور لكن من لم يجعل
الله له نورا فما له من نور قوله اى نحن بما عندنا راضون فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف
الا ان فى قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر المقدر قوله وبين المعرفين نوع هو كقوله فى
باب المسند اليه ولم يعين الشهادتين قوله وذلك ان ما حذف من هذا القبيل اى من حذف المسند
اى الله احق ورسوله لذلك فاحق من الاول احق بالموضع من الثانى ليكون كالعوض
عنه او حق للثانى دال على خبر الاول وفى كلامه اشارة الى ان هناك وجها اخر راجح
وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير فى يرضوه لكونهما فى حكم مرضى واحد
لان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التسوية برفعه شانه وعلو
مكانه عليه السلام قوله واما ان نخرج وفى بعض النسخ ان لا نخرج وكلاهما صحيح فان اخراج
الذكر الى ما ليس بمراد يبعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكره اليه غاية مرتب على
الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعنى اذا قلت ازيد عندك
ام عندك عمرو وكانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة
اذ ليس هى والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر وكذا اذا قلت ام عمرو عندك
كانت منقطعة ايضا الا انك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال
فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو فى ازيد عندك
ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للتشارك فى المسند المذكور اعنى عندك كما
فى اكل ام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند لغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام
ازيد حصل او حاصل عندك وفى ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد استقل الى
الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكره من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يصح
اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما الاحتياط السامع الظاهر ترك اللام
لان الاحتياط نفسه قسم من الغرض الذى فصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب
المعنى فكانه قال يترك المسند لما ذكر وللاحتياط ثم عاد الى طريقة التفصيل اقساما واما
طلب على تمكن القادر بالمذكور على ما ذكر من الكلام سواء كانت مسندا اليه كما اذا احمل على
ترك المسند او المسند اليه كما اذا احمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من حمل وطلعة

معروفه امر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على ترك المسند اليه
فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها في حذف كل منهما قوله
اى معروفه بالقول دون الفعل واذا قدر المبتدا الحكم او الذي يطلب منكم يراد بمعروفه
انها معلومة لا يشك فيها كطاعة الخلص من المومنين على ما مر واذا احمل حذف الخبر اريد
بمعروفة هذا المعنى ايضا قال والحالة اما المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه لتقييد
المسند بوجه ما من الوجوه اى لا ترامسولا بقرينه اخرى حالية او مقالية مع بحث في ذكر
المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض من بيان هناك قرينة على المسند الا انه يتعلق
بذكره غرض صحيح اما غاية مطلوبة واما حامل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة
تقرير المسند في ذهن السامع وذكره يوجب تقريره فيه قوله او قصد التعجب من المسند اليه
بذكره فان مفهوم المسند كمقامه في الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه
وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد
التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد
التعجب مناسبا حمل عليه وقد يقال المراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا
التعجيب فلا بد من ذكره وهذا زاد لفظ مذكوره قوله مع دلالة قرائن الاحوال اراد بها
ما يعم القرائن الحالية كتوجهه الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان
يقال من يقاوم الاسد فتقول يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد
والترحم والاعراض عليه الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لان يقصد اثباتها في حق المسند اليه
ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء
السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله او للدلالة
للنظر الى جانب المعنى وكذلك في قوله وليعتبر اى بها دلت القرينة على ان المسند هو
مثلا لم يدل على خصوصية شيء من العبادات التي يعتبر بها عند رجوع العالم او يعلم او علم او
العلم الى غير ذلك فاذا اريد لتعيين شيء منها لغرض يتعلق به صرح بذكره والاسم كعالم
مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه
فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القرائن كما في صائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه سمي
فالصريحا منبها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا بحسب وضعه وقد يستفاد
منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا

او الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام
والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرار التجدد ما
فليس كل جملة مفيدة للدوام فان قولك زيد قام حسد تجدد القيام كما سيأتي في كون
المسند جملة فعلية وقوله فاصل الاسم دفع لما يقال ان الصفات كاسم الفاعل والمفعول
يدل على الزمان والتجدد يعني ان الاصل في الاسم صفة كان كقائم او غير صفة كغلام
الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد دائم عارض في الصفات فلا اعتداد به
قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران
بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في
الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا
يدل على تعيين الظرف وكذا اذا فرضت داله على تعيينه قوله وهما حاصل او حصل
اخبار او في موضع الواو نظرا الى انهما متبادلان وقدم مثله قوله وما يأتيك اي في الحالة
المقتضية لافراد المسند فيه اي في الظرف الواقع خبر الكلام يدل على ان الاقوى تقدير
الفعل قوله لشمول هذه الاعتبارات اي لاكثرها كما صرح به بعض النسخ اذ ليس ههنا
مثال التعجب ولا اهانة المسند اليه ولا مثال ما اشار اليه بقوله او غير ذلك والكل
صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام وعدم
الاصل وتعيين الاسمية من الثلثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله
تعالى ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدلوا عن خلق الافعال السيئة وارادتها وعن ان
صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي نحن قائلون بانه تعالى
عادل اي لا يفعل شيئا ولا يخل بواجب وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه
وذكر الناصر لدين الله تعالى تاريخ للتصنيف وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية
بويع سنة خمس وسبعين وخمسماية وتوفي سنة اثنين وعشرين وستماية قال واما
الحالة المقتضية لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضميره للافادة تمكنه فان المسند
المفرد يشتمل على عدة اقسام والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع
امرين كون المسند فعليا وان لا يقصد من التركيب تقوي الحكم واحترز بالاول عن كونه
سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة
كما سيأتي لا يقال نحو زيد قام قصد بنفس تركيبه التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفرد
لانا نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير في التوحيد والعدل

كما ستعرفه فلا يتناوله لفظ التقوي عند اطلاقه وانما قال في نفس التركيب احترازا
عن قصد التقوي بالتكرير او باداة التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد
قام زيد وان زيدا لقائم قوله واعني بالمسند الفعلي جعله في قسم النحو الوصف على قسمين
فعليا وهو ما يكون معناه ثابتا للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي يسميه النحويون
وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو ما يكون معناه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو
مررت برجل كريم ابوه وهو الذي يسمونه وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل
المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من
لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله
اعني رفع الثبوت الحقيقي ويدلك على ذلك انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه مع الحكم
عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق
اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان جعله تعليق اثبات بنوع ما او نفي عنه بنوع ما
في مقابلة الثبوت الحقيقي وانتفائه وفيما ذكره في تقسيم الوصف الفعلي والسببي اشعار
بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند
في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول
المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا
او جملة الاترى انه اورد الامثلة بعد تفسيره ثم قال وتفسير تقوي الحكم مذكور فيما بعد فلو كان
امثلة المسند المفرد لاخرها عن التعرض لتقوي ضابطة الافراد ليتم به الذوق السليم
فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف مقام خبره عن المسند اليه محتمل لكونه
جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط
وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته المثال الاول في صيرورته بالصرف
للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم
مشاركته للظرف الاول فيما ذكر نحو الدار مبتدا او في الدار خبره ولم يقصد بقوله او تقديره استقر
او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو
الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في الآن اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه
ثبوتا حقيقيا الامر قدره بما هو المختار عنده ولم يرد على سبيل الاستطراد دليلا عليه هو
ان الظرف يقع صلة ونحو يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان
معناه فيهما واحد لانتقال اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان الخبر فعلا للمبتدا فلا نحو بعد

عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس هنا لان
الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وطننا لو مثل للمسند المفرد هنا لانه اما فعل ما
او مضارع واما اسم منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوايدها ولا ينحصر للمطلق
مثلا سوى ما ذكر في اقسامه فمن زعم ان سبيل مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد
فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بنا على ان الاشارة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل
قال واما الحالة المقتضية لكونه اى لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم في قوله وفي
افراده في كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند
باحد الازمنة جعله مخصصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان
الفعل اخصر ما يمكن لدلالته على الحدث الذى هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم
فانه يحتاج فيه لدلالة على الزمان الى شى اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد
يقال خرج بهذا القيد ايضا نحو زيد قام فيفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس
باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية
لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت بمثل زيد قام خارج بضابطة
الافراد واما افادة التجدد اى الحدوث ملازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد
بذلك مجرد اقتران الحدوث بالزمان بل صدوره فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد
للاحتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم نفي القديم بل الحدوث نفي لا متعلقه
ولا تحدد فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب وان فهم منه التجدد وان اختص
باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث لا يخفى اصل وضعه وانما
لفه الاثنين دلالة على ان كسب وكذبتم للماضي ويكسبون ويعتدون للحال وكلمة ما في
الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المعنى لها بقوله في لسبه ما لم يكن
حلالهم ويعتدون من اصل السادسة لكونها موصولة فيهما وانما بين المكسوب باحد الوشي
لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذى يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق
المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قوله ما يكسبون بذلك يعدى يعد
بامضى فيكسبون للحال وكذا يعتدون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضا اعنى قتل
محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم يتيسر بعد ولا مستقبلا لانهم قتلوا بعضا كزكريا
ويحيى عليهما السلام في تعتدون تجاد عقلى حيث اسند قتل الانبياء السالفين الى الحاضرين
ومجاز لغوى ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل فثابت

في الحال نحو محمد صلى الله عليه وآله وسلم داخل في الفريقين وقد يقال قبله عليه السلام لم يقع
اصلا وقيل من قبل قد يقال من عمده فلا يجتمعان في الحال المفسر باواخر الماضي و
اوائل المستقبل والوجه ان يراد بالفريق الثاني من قبله من الانبياء ويكون المعنى بالمضارع
لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والآيات الثلث الاخيرة امثلة للاستقبال وحده يحكيه
فيه قوله والمراد بالزمان الماضي هذه تعريفات يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود
بعباراتها فلا يتجه ان لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان آخر
وحده هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه ولان لفظ يقرب ان جعل بمعنى الاستقبال فات
معنى القرب اذ لا يتصور قرب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان
كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الآخر على انه قد يقال التغاير الاعتباري
يصحح الظرفية في الجملة وقد يبين في علوم اخرى بلا لحظ فيها جانب المعنى فقط اي تقدم اجزاء
الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في
ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال
فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد
الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما الاشكال
بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال في الزمان
سيال كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عندهم موهوم محض قال
واما الحالة المقتضية لتقييده اي تقييد المسند المفرد الذي هو الفعل لم يتعرض له بسياق
كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقسيمات في الاسماء المتصلة بالافعال
كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم تقييد ما عداه بالمناسبة عليه
واما على قوله فهذه كلها تقييدات للمسند في اشارة الى التعميم بقوله يراد الافعال ان عم الكل
قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وما في
لفظ الحق في قوله نحو المصدر بيان لما ليس مذكورا هنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك
باجلني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووصفه لتظهر كونه فيه
وعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول
له لكونه لازما للافعال الاختيارية عند وعند الحاصل ليتناول الغرض المطلق
والباعث المقدم ولو عرفنا لعلمناثم ذكر المفعول به وجعل الساقط منه بناء على ان الجار
والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كل ما صح فيه الجار فهو مفعول به

يعني ان الزمان في الجملة يكون مدلول الفعل وان لم يكن الزمان الذي ... منه دام ظله

اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله وما ضربت الا
زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا شبهه
في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا ولذلك لو جعل بدلا منه واما كونه
بتوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الا ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثنا
قوله كنحو يضرب زيدا ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزء معنى فقط على ما هو لفظا ومعنى
لانه اظهر فيما يتقدم اختاره في الشرطية قوله احرت هو على صيغة الخطاب اى سواء اخرت
الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم الجزم الجزاء اداة وحدت شرطيه
وانما نفع هنا يضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا
قوله مراد الحكم ها هنا بعدلا اى فيكون الفايدة في تعريفه اقوى كما سبق تحقيقه قوله لم
اذكر كانه قيل ان كان مسند هو فعل وله قيد هو خبره الشبيه بالمفعول مكان عليك
ان يذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند
وذلك لان الافعال الناقصة لا يتم بمرفوعاتها كلاما تاما فهي في الصورة مسندة الى
ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في
كان زيد منطلقا قيد المسند الذى هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في
المقام دقة لمخالفة الصورة الحقيقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لك في هذا اى بما ذكرناه من
ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اى المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي
مضمون الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة في نفسها اشارة الى
تقدم من ان الاحتمال بحسب انه يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم طالخبر ايضا وحاصل
ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها
اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف
والحال فلا يغير ذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر
لانه في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان
عمرو يضرب زيدا في وقت ضرب عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني او كلما جئتني اكرمك
لم تشتبه على احد ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام
اصلا وكان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام
بقيد يوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق
مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك سأكرمك ولا كبا لا يتصور صدقه الا بتحقق

الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ان اريد به معنى الشرطية اعني
تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شي من الضربين وان قصد به
مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو وقد
انكشف ان الشرط ليس كساير القيود وان معنى الشرط في متعارف اللغة الحكم بالاتصال
بين الشرط والجزا فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا كاذبة ولا اعتبار في صدقها
وكذبها بوقوع شي من مضمون طرفيها كما حقق في موضعه الا ان المصنف لما نظر الى ان الجزا
المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل الموجب
ايضا لذلك لا شتراكهما في القيد بالشرط معنى الحكم هنا يرجوع الشرطية الى معنى الحملية واشار
الى ذلك في بيان موجب الخبرية وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون
انهم يحسنون صنعا قوله واعلم ان للفعل يريد ان الفعل الذي ذكرنا تقييده وما يتصل
به من فاعله وغيره اعتبارات في التركيب اي احوال مقتضية للتركيب وما عطف عليه دليل
قال في التركيب كانت الاعتبارات مقتضيات للاحوال قوله ولما اعني الفعل لما اراد
افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهار الاعتبار بها لما كان الاضمار في الفعل
مع تفسيره بالمظهر موقع حسن ولعل البدء في سعده لمعنى في والظاهر في لفظ اعتبارات
الثانية هو النصب عطفا على الاولى لكنه يروى بالرفع اما عطف على محل اسم ان واما
على انه مبتدا خبره لدوح لا لدخل في حي اعلم ما يع وتبع لعدم علمه بالقيود او عدم
اعلام السامع بها او عدم العرض لذكرها او علم السامع بها او بنحو كالخوف من توهم
كونه مكبا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او العادة على ظهورها وبالجملة مدار
المعرب على كثرة الوقوع وظهور المناسبة ومدار النعيد على خلاف ذلك قوله فهي اذا لم يكن
المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر ارادة افادة التجدد والا
باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة
الفعل نصب على المصدر من المصدر اي كافادة الفعل في كونها اخصر وجه قوله لاعراض
متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاعراض مثل ان لا يكون
المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة كقولك زيد علام او كان مختصا
ولا يريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي قال واما الحالة المقتضية
لكونه اي لكون المسند الذي هو اسم منكرا فهي اذا كان الخبر اي خبر المبتدا او الحكاية ايراد اللفظ
على استشنا صورته الاولى فاذا حكى منكرا تسمع على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بريد الافعا

جعل الضمير راجعا الى المسند الذي هو اسم لانه من الحالة المقتضية بكون المسند المفرد اسما لم ينح في بيان

عند على طريقة الاخبار بالذى فان الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم
حكاية اعرابه وقوله لتصديقها مفعول له لا خبر على طريقة قولك ضرب زيد تاديبا
فهو تعليل لفعل الفاعل المتروك كانه علل ذلك الاسم من الفعل للمفعول قوله فان كون
المسند اليه نكرة تعليل لاقتضا تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب
خبران وسواء خبر مبتدأ قلنا يمتنع او قلنا يصح بتاويل المصدر او بمعنى الواو اى مستويان
قلنا يمتنع وقلنا يصح وهذه الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه
عقلا وليس بشئ فان الذى يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم
به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفتين اذ لا شك ان النكرة معلومة
بوجه ما وان لم يكن فيها اسناد اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان
ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق
الكلام فيه اى في انه ممتنع عقلا اولا ليس مما يهمنا الان بل يكفينا ما نحن فيه التمسك
بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في
كم مالك مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المصنف ان ذلك
ليس واقعا في الجملة الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول
بيت وضع للناس للذى ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه
على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذى نذكره قوله
واما ما جا كا نحو كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في
كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريقة القلب وهو ان
يجرى الكلام على الاخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب
باعرابه واذا رجعت ههنا الى الاصل الاستعمال الذى هو الاعتبار وجدت المسند اليه
معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة مركبات سيبويه الا ان الثالث لم يعين قائله
ونسبه الى الكتاب ليعتمد عليه والبيت الاول للقطامى عمرو بن سليم التغلبى وصدره قفى
قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة واللف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف
اى موقف الوداع والمراد الدعا بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثانى لحسان
من قصيدة يهجو بها ابو سفيان ويمدح النبى صلى الله عليه وآله واوله كان سبيئة
من بيت راس السحسة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية من الشام مع عرف
اسم موضع يجوز فيها وخبر كان قوله يكون على انيابها او طعم غض من التفاح مهتصرا احسا

سبيه ربعها الجرم جب بغيلد ما او بطيع مناح طوى كسراه حساوه في السحر بكمال نصحه و لطافته
وصدر البيت الثالث فانك لا ايبالي بعد حوله وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وماح
اللوم واختلط الحمار اي ذهب السواد وغلب على الناس اللوم ودناه واشتبه الاصل و
النسب حتى لو تغوي على هذه الحالة سته لا ايبالي انسان الهجينا كان ام غير هجين جنبه
كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان طبي من فوع على انه اسم لكان
المحذوف المفسر بكان المذكور وامكن بالنصب خبر له وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام
بالفعل اولى قوله ولا نطوي بدت الكتاب ههنا دجاج على الخ فيه اي في كون المسند معرفة
والمسند اليه نكرة والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى النكرة لانه اشارة الى ذلك المنكر
من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتدأ نحو قولك جاءني رجل وهو راكب و
انه يفسر بذلك الرجل باسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذي
هو طبي لتخصيصه بالاستفهام قوله فليس المراد ان لم يرد ان محل ورود الاشكال
كان امكن فان اسم كان هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة
وانما المراد ان مورد الاشكال هو طبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول
الى جعله مبتدأ كما ذكرتم مخالفة للاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة وذلك
اي ولان ارتفاع طبي بالفعل المفسر لا بالابتداء فرتبنا اصل الكلام الطبي كان امكن
ام حمار نجعلنا طبيا مبتدأ مسندا وامكن مسندا اليه حتى رجع الكلام الى اصله من كون
المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله في البيت اي بيت الكتاب اعتبارات بعضها
سوال وبعضها جواب والسحر العول في هي بلا علم مكانه اعتمادا على البخت قوله فيحطا
بالنصب على انه جواب النهي لان اياك والسحر بمعنى لا تحب ممن الاسولة ما لو قيل انه
لم لا يجوز ان يكون طبي مبتدأ خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه
مبتدأ عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر فعل كانت الهمزة داخله على الفعل
على الاسم فلا سداد لان جوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا لوجود مفسره فكانه
لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها في
الابهام لانه كناية عنها فصح ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على كان امكن اذا جعل
اسم كان ضمير طبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث هو
معلوم وان كان منها وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها لهذا اجري
علينا احكام المعارف اتفاقا انما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه

في اصل الاستعمال لما كان امك وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقي من الاد
بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مسندا لها كان مضمرا ايضا لذلك وجوابه ان المقدر مسند
في الظاهر لمنطوي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على المصنف بيان اصل الاستعمال ان يقول
مطلبيا كانت امك بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع
بين المذكر والمونث لذات واحدة ويجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت
وان هذا النمط اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه مسمى فيما بين علما المعاني
بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضماير باعتبار
الشعبة وفي قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى القلب نفسه يحسن الكلام وبه
فكان مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله
ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام فيقلب ويجري
احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود اما شهادة
المعنى او اللفظ او شهادتهما مع الاظهار بقوة التصرف في احوال الملفوظ وقوله ما في سالك
لقولها مسموع الا ان الموجود في اكثر النسخ الرواية تذكير الضمير نظرا الى القلب وهذ
في النهاية استبعاد القلب واستنكاره في سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس
وفي محاوراتهم سداولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة
على الحوض بل واقع في اشعار الفصحا الماضين بل ثابت في كلام الله تعالى الذي هو
فوق كل كلام هذا اشعار على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذات
شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض
الى المعروض عليه حيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليه ومن نظايره
ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس واوله القول القطامي فلما ان جرى سمن
عليها اي على الناقة فيقال طينت السطح وسويته بالطين والفدن القصر واتساع الطين
بالبين وصف ناقته بالسمن وانها كفدن طين وصرح بسمها الشماخ منه وذرت ولحم موثوب
مبني لنا كما عصب والضمير في منه للادب لم يوشب لم يخلط واللي العصب والشد
والعلبا عصب العنق اي اتانه لانه عنى به ثم انى عصبت به لا كعصب العلبا بالعود بل
اشد واقوى منه وليس في البيت اعتبار لطيف والحمل على المبالغة لجعل الاصل طوعا
مستبعد جدا قوله ولشقي اولى يلحق حبل لا هوادة منها الهوارم اللين والرفق والضياطرة
جمع صنطار وهو الرجل الرجم الذي لا يقع فيه ولا كناية عنده والجرجع احمر اللون وقيل

الاصلاح معناه اى بملاحق من بسان لا اصلح بينهم و يسعى حالا اعلم لهم بالقتال و في
القلب بعثه على قوم سفاهم وكهنه حتى كانه لا يعدى منهم الا الرماح وقد يقال جعل
صرمهم بالرماح شفا لها دلالة على حسبهم وانهم ليسوا اهلا الان تطعنوا بها فلا قلب
كانه استعاره السقم لكسرها ايضا والمهمة المفازة والمغبرة المتلونه بلون الغبار وفي
الارجا الاطراف جمع رجا بالقصر وفي القلب التشبيه مبالغه في غبرة لون السما حتى كانه
اصل فيها قوله يمشى صدره وثانى بحافد يحى صلبه والقعس خروج الصدر ودخول
الظهر صد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه بذلك فاكب والعثرة الزلة
اى رات الغولة شيخا منحنيا قد صار احدب اذا مشى يتكلف مشيه الا يقعن خوف
السقوط اويعير فيك تحسب انه فرغا من صعفه لسقط على وجهه من عثاره قوله على
احد الوجهين وفايدة القلب الذى في هذا الوجه المبالغه في تعلق الاهلاك بهم حتى
كانهم اهلكوا بمجى الباس اى العذاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى اهلكنا
اردنا اهلاكها فلا قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها
لحكم بمجى باسنا اياها اى اشتهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحمل حال عن ذاهب
بكتابه هذا فالقداى هو القلب حال كونه على الوجه الذى حمل عليه اشار بذلك
الا ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تولى عنهم بالمكان قريب متواريا فيه
يسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اى اى جواب يردون والنكته في القلب طلب المبادرة
في المراجعه حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله يحمل على دنى فتدلى فتدلى ذلك
التدلى تكلف القرب وتطلبه متقدما على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى ان له محملا
اخر لا قلب فيه وهو ان التدلى هو التعلق من الهوا اى دنى جبريل من النبى صلى الله عليه
وسلم فبقى متدليا في الهوا واقعا بين السما والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان
المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة والمراد بالوصف مفهوم الاسما
المشتقة من الافعال فان لها مفهومات يستدعى الاستناد لما يوصف بها وتعريفها
اما بالاضافه وهى للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او للجنس
فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت له معهودا وقوله ولا
مقصود الانحصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار
وقد يقال انما يفيده اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان المقام استدلاليا فلا كما سيأتى
فلا يكون ايضا العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند قوله من ارتفاع الشان

لم يقل لارتفاع شانه لان الضمير اى عائد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم فى منكر
المسند اليه وان عائد الى المسند اليه ورد ان منكر المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند
اليه بل قصد بارتفاع الشان الجنس والضمير فى لخطاط للشان ورد لان النعت فى سبب
عظيم على ارتفاع الشان لا يناقى دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله المقتضية للتخصيص
اى تخصيص المسند الذى هو الاسم المنكر وخص الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص
الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما التخصيص بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه فى
معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم بذلك فى ضمير تقييد الفعل وتسمية
الاضافة والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه مفيدا لمجرد اصطلاح وههنا توجيه بان الفعل
يستدعم بعد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند ففى الاول يعتبر مسند وفى الثانى اسناد
مفيد فسمى كل قسم باسم مناسب بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق
فى الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منك يعنى قوله اذا امتنع عن تربية الفايدة
تابع قريب او بعيد قال واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهى اذا كان اى
المسند عند السامع متخصصا اى متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له
تاكيد لكونه متخصصا اى معلوما له باحدى مسالك الطرق وقد يتوهم ان الثانى اشارة
الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار به الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول
اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب تقديم الثانى
على الاول ويكتفى بكلمة واسمه كحال او خبر ثانٍ والهاء فى قوله فالمستند به على
ان السوال ناشئ من الكلام وانما نشأ من بنا على ظاهر ما يقال من ان محط الفايدة هو الخبر
فاذا كان معلوما فلا يتصور الفايدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما
واجاب بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم اى العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق
التعريف لا يستلزم العلم بالاستناد وعدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل و
الغرض ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفايدة على معنى ان المقصود الاصلى من الكلام استناد
الى المخبر عنه لا على انه مقصود منه قوله كما ترى اى كاستفادة تراها فى قولك ومعرفا
من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن يعرف اى كما ترى فى قولك اذا قلت
قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ فى الامثلة بل تاخيره
فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو الاخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله
معرفا الذى جميع ذلك حال من ضمير قولك او من ضمير اذا قلت الاول معما عطف عليه قوله

من قوله اذا امتنع اخوك زيد الخ

فى قوله لاضافة وعلى انه لا يصح رد عاد الى المسند اليه ... بالتنكير ... الى الاختصاص ...

اى على سبيل التبعية والمعاملة كما اشرنا اليه

فقولك ضرب زيد عمرا اسندت ضرب الى زيد ... بالمفعول ... اضيف غلام الى رجل ... الى اسنديه وكذا ... رجل عالم ...

الاسمين ... اسم نحو ... الاصطلاح ...

من تقديم الاشارة لان قائل اسماء الاشارة ... الاسم كما اقتضيه سياق كلامه لا الى المسند ... مطلقا

انما قال ولكن ان ظاهر عبارة الكتاب يشعر بما ذكره هذا القائل

وقيل منشأ السوال هو النظر الى ان الفايدة من الخبر ... الذى هو الحكم ... فتامل

اى الحكم ...

لان ... بخلاف ... الطرفان ... والاسناد مجهولا

ولا تقدم فيما نحن فيه بين ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد
السامع منه الحكم او لازمه ومثل لذلك امثلة قدم فيها احد المعرفتين وامثلة اخرى قدم
فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما تقدم من المعرفتين لا تقدم بسلامة الامير
اي حرّ لقايلا لا سبب داع اليه وهذا امثاله في العجمان المتغلبة من العدم يا خذون من السمع
اشيا ويتمسكون في ذلك بسلامة الامير ثم بين الداعي في ذلك الامثلة وغيرها والضابط
في التقديم انه يراعي حال السامع فاذا تصوره كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين
المعرفين كزيد مثلا قدمه وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في
ذهن السامع وكذا تقديمه اذا تصورته كالطالب ان يعلم لانه حكم عليه قوله لكن اذا انه
استر ذلك عن لا تقدم اي لكن اذا انتفى تقدم اذهناك سبب يقتضيه قوله هل يعلم وهل
حكم عن ذلك المثنى به اشاره الى ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم معلوم له
قطعا قوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصوره كالطالب للحكم على ذلك الاحد
وكذا معنى قوله على ما يتصوره قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر جعله محكوما به لان
الخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المبني الذي هو مخاطبك
وللاخر هل حكم عليه بالمخاطب اعتدادا محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به
في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثنى الذي هو مخاطبك والاخر
هل حكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثنائه فقط او بالاخر او بهما معا وان المقصود بثنائه
فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اثنى علينا معتدا به انت فيكون مستفيدا
الحكم قوله بمحض ومحض غيره متعلق بقيل وان الثنا لا يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع
منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثنى عليه ايضا واذا نقل
الثنا بمحض وتصورته كالمتحير هل حكم عليه بالمثنى استفاد منه لازم الحكم اذا لم يكن
هنك ثنا من غيره قوله لكن لا يعلمه على التعيين اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو
لانه لم يعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح اخوك بل اخ لك قوله واما باعتبار
تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كانه يشير الى ان
اسم الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال الرجل
المنطلق اي كله على طريقة قولهم القوم كل القوم يا ام خالد قوله اعتبرك على معنى قوله
النحويين يعني انهم حكموا بامتناع تقدم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على
ان لفظي هو دفع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبنو

في ذلك امراً معنوياً داعياً اليه لكنك اذا تاملت ما تلوته عليك عرفت ان السر والحكمة في
ذلك هو ان ما يتقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوماً
عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التركيب من رعاية
مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تاديته اصل المعنى بعلاقة حكم نحوي قوله
ومما قد يسبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق
على الوصف يستند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او اخر وتوير
الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد به مفهوم المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق
لشي بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيداً اذا اخر وجعل خبراً اريد به مفهوم مسمى بزيد
مثلاً فيكون الوصف مستنداً الى الذات دون العكس وانما اول زيداً بصاحب اسم زيد لان
العلم بمعناه الحقيقي لا يصح حمله على شي بل هو انما يحمل عليه المفهومات الكلية ليشهد بذلك تامل
في المعاني مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون
مشتقاً او في معناه قوله فلا معرج عليه اي لا تعويل ولا اقامة من عرج على المكان اذا اقام
عليه قوله واما ما قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعاً
ولكن يجوز ملاحظته فيه ان يكون المقدم خبراً كقول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه
شاهدي الذي ان ذاك كذلك لا تشتبه ان المراد كذاك كذلك فانه المناسب للسياق
واللائق بالعشاق وكونه ايضاً في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجني
اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح
بالسم في حق الاعداء او بالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ
فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة
من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله وهو ما هو اسماً الاري العسل والجني ما يجتنى
ويخطر بالاشارة جنيه واخذه والعواسل من يأخذ العسل وصفه بالطيب والنطاقة
او لمسه الايدي من اجتباه قال واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها
مما قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها الافراد
وكان عليه اشكال فاورده ههنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده فقول اذا قلنا الاقوله وكل
ذلك على ما ترى فاسد بيان للاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلاثة لا مزيد
عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتميزها عما عداها
ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها

موضوعه لذلك اى للقصد الى الحقيقه وتميزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع مع
بل للغاية وكونها معارف قوله لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراضين
الملازمة بناء على اسما الاجناس موضوعة للحقايق بقيد وحدة غير معينة ومنع
بطلان اللازم بنا على ان عدم القول بشي ليس قولا بعدمه الا انه اخر بحسب الترتيب
فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما نسب التزام كون اسما الاجناس الى ملتزم
مجهول لانه مكابرة فان سكوت ايمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها و
دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف وقال لم يكن
في امتناع مع ان الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب هو طرف لم يكن نسه فيما التزم واورد
في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقايق
دون الافراد اتفاقا واحصر ايضا للتجنب عن حديث التنوين الاخير ان يقال التنوين
في رجوعا للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف بها
فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسما كصه واما تنوين نحو
رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد اخر وتنكره لكونه
في معنى مسمى بزيد قوله ولمن ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه
مما ذهب اليه كثير من العلما واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر
المؤكدة موضوعة للحقايق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقها فيه خلاف
قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض هنا الى التزام الثاني
لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد دفعه
هناك واشار اليه هنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اى كون اللام في اسما الاجناس
كلها اوفي المصادر وحدها لتاكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد الاحتمال الثاني
ان المراد بتعريف الحقيقه القصد اليها حال حضورها او بتقدير حضورها اى الاشارة
اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا امتياز
بتعريف الحقيقه عن تعريف العهد التحقيقي والتقديري لانه ليس معنى التعريف العهدي
القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اى يلزم ان تكون تعريف
الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسيما له لا قسما كما يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد
بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد بنحو القصد والاشارة الى
حضور الحصة في الحقيقه لا الى حضور الحقيقة فيتباين التعريفات قطعا فكانه قال معنى تعريف

العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة
او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى المعروض المعرف
اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي
الاشارة الى الحضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا
بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة واثبات انها في نفسها غير تعريف العهد
ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره
ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر
لمناسبة من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون تعريف المنطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا
لان المراد بهما حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري
اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري
ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلهما مثالين له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف
الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذورات الاولى ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة
موضوعة لتعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم
هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال وقوله اذا تاملت متعلق
بيلزم على انه قيد بظهور اللزوم لا لنفسه الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا
بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا
كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من
حيث هي فلا على انه جار على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة
واحدة او يراد به كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا منافاة ايضا قوله وان صين في الجمع بينهما
اي ان يجمع والتجي في الجمع بينهما الا ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة واليه اللام
وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمين قوله امتنع بوجوه كثيرة مثل جواز تانيث
الفعل نحو جاءت الرجال وجواز تاكيده باجمعون وجواز [illegible] كما في الجمع ولجواز عود
ضمير الجمع اليه نحو الرجال ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجال كلمة برأسها كالواو والنون
في مسلمون قوله ادناها جعل الوجوب الوصف بالجمع او جوازه ادنى الوجوه اي اقلها محذورا
مبالغة وقد يقال اراد اقربها الى الوقوع قوله او صحت عطف على وجوب والمقصود ان
الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا يدفع الجواز والصحة كما في اسما الجموع
وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه

نحو اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله الا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد
وهي جملة معترضة واعتبار معنى القلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض
الى الكل قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يتبين فساده من اللوازم في
الاحتمال الثاني والثالث وقد ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة
مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه قال والذي
بناه هو نصب على انه مفعول لما يفسره اي يدل عليه ان يقال يكون اللام موضوعة لتعريف
العهد لا غير كما قال به بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد
اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف
ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد ان الحمد ما هو وفي ايضاح
المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب
تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد في الموصول واذا كانت
اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف
الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان
او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقا وان يكون تقديريا فكان الاولى به ان يقول تعريف
الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك احمده
وهو الحقيق بالحمد واما تقديرا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه
الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها
معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله اما لان ذلك الشي بدل من قوله بوجه لتقارب اللام
والباء في المعنى واختار ذكر الشي ليعم الحقيقة وغيرها فانها ايضا قد تنزل منزلة المعهود
تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة كجوهري الثمن
والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق التهكم بان يكون ذلك الشي مستغنى عنه
فنزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي السخرية والاستهزاء او للتمليح فثبت
له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام وسيلة في علم البيان الجبن
مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد هذين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين
اي التحقيق او التهكم قوله في مشاته صفه اسبابا حرة اي ستعاوة وقوله او غير ذلك
عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان ذلك الشي اي او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا
خارجا عن النظاير او قطيعا فيجعل كالحاضر واما من فوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم

نظرالى

نظرا الى المعنى وقوله فمقام الحقيقة لذلك مقام العهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشى وتمام قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهنى الذى هو فى حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغى ان يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع فى بيان كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهنى من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب فى نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هى هى لا متعدده لتحققها مع التعدد ولا لا متعدده لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغييرها الى لا متعدده لتحققها مع الوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ومعنى هذه النسخة الغير الظاهر وهو ما اشتهر فى الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هى ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التى تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الآخر بل هى صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفى التعليل بان يكون اللام فى لتحققها متعلقة بمتعدده والنفى المستفاد من لا التى بمعنى غير منسحب على هذا التعليل وكذا اللام فى لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعدده اى موحده ولا مذكوره للنفى المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعدده او انها بسبب تحققها مع اللا تعدد اى التوحد يكون لا متعدده ففى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بركاكتهما فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضية لها وبان كل واحد منهما يرفع الآخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسبب التعليل المذكور لا يصح لان نفى توهم فاسد ناشى مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح فى نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذى فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السبب ايضا لان تحققها مع العدد مثلا يدل على ان التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان المعية الزمانية لا تنافى الجزئية والمعية الذاتية فى العروض لان العرض متاخر على ان الخارج عن الشى قد يكون لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشى صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اطول قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام فى لكونها متعلقة به ومن حيث هى هى حال من ضمير لكونها اى ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعدده نصب على الخبرية قوله فيكون الحكم اى

اى اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر بمعنى المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة
او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها فى الذهن تحقيقا او تقديرا ثم ان قصدت به
الماهية من حيث هى كما فى مقام التعريفات او اجرا الاحكام على الماهيات فذلك وان
قصدت اليها من حيث وجودها فى ضمن الافراد بناء على ان الاحكام الجارية عليها انما تثبت
لها فى ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام
خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح
واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد نجح الاستغراق
والعهد الذهنى اعنى الحمل على غير معين لان تعريف الحقيقة باسم الجنس اذا عرف باللام فان كان
هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة
من حيث وجودها فى ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود
فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة
على الماهية لانها اعرف واقوى فى معنى العهد والمعلومية قوله استغراقا تمييز للحكم والعز
بالكسر هو الذى يحرج بسهولة نقله لحادية والحب بالفتح الخداع الجربى وقوله مفرد حتى
كان والجملة حال عن المعرف بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع فى الحمل على الاستغراق
او الاقل وتقديم خبر كان فى مثل هذا الموقع واجب وانما اراد لفظ الابهام وهو الايقاع فى
وهم السامع لان تساوى جميع الافراد فى تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجح
من جهات اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبنى للمفعول وكذلك فلا توجب فى
قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبنى للمفعول وكذلك فلا توجب وفى قوله الزائد على
الاثنين او واحد اشارة الى رد ما لا مدخل له وكون الاثنين جمعا اى هو العدد الزائد على
الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين
الواحد والاثنين والثلاثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين بما اقل من واحد
كان مجازا ايضا كما فى قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله وسعف على هذا اى على الحمل على
الاقل المتعين فى المقام الاستدلالى فى نوع الاستدلال حيث قال هناك الجملة اى المجموع
التى لا يكون مبنيه الحال فى كل وخلافه كقولنا الوضوء غير كرم سميت مهملة ولاحتمالها الكل
وخلافه ان استعملت لم يستعمل الا فى المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين فى الاستدلال الا ترى
الحقيقة فيه لا المجاز ولا التصريح لا الكناية قوله ومبنى كلامه فى هذا المعنى حكمه بان الاقل
فى الجمع هو ما زاد على الاثنين او واحد قوله ليسا الجمع اى ليسا الجرى من الجزئيات التى يصدق عليها

حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بها تلك الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة
والصرف والنحو ولواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه من انه تبين في تلك العلوم بما
التثنية والجمع بالحمل والصيغة وعود الضماير وجواز التانيث في نحو جاءتني الرجال
دون الرجلان وهذا تعريض بصاحب الكشاف حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع
يشرك فيما اول الواحد قوله عرفي الاستغراق الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة
مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس
الامر قوله غفار الذنوب اي شانه وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكباير مقيد بالتوبة
عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع
افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل اذ لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد
يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود
رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المفهوم المركب انتفى افراده
وهي جماعة الجنس وليس الواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد
به الاستغراق يتناول كل واحد من افراد مفهومه اعني الاحاد فاذا انتسب الحكم كان منتسبا
الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فبما سبق على المفرد يقتضي ان يتناول كل جماعة جماعة وحينئذ
بشرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها احترازا عن التكرار فاذا انتسب اليه حكم كان منتسبا
الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لاحادها كالمجيء مثلا فهم ثبوته لكل واحد من الافراد
واليه قال المصنف اعلم ان نسبة الوهن الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختص اللفظ
بالافراد ويتوصل به الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز والاطناب ان شاء الله
تعالى وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد
اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف والمحسنين وعبيدي
يتناول كل واحد كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة
استثناء الواحد والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في نحو لكل
الرجال عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق في العرف بين المفرد والجمع في
القلب باب المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد
قوله واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم
ان لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح

زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه الناقص وصح لا عمرو للافادة التاكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو
بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فقابل قوله جماعات باعتبار مثلا ان يكون
جود غير جاهم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او غير واصل الى المخاطبين
واما الحالة المقتضية لكونه جملة فجعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوى
الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوى في خبر ان
يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة و
بنفس التركيب عما اذا اريد تقوى الحكم بالتكرير او اداة التاكيد كما مر والمسند اذا كان جملة
اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم على ما صورناه فلم يتعرض لها ورد المسند اليه فيما اذا كان
المسند الجملة الفعلية مقتصر على احوال الثلاثة ومظهر المشارك الكائن في افادة التقوى في عطف
المضمر باولان الضمائر يفيد التخصيص ايضا بالخلاف وقوله كما سياتي ذكره نحو ما سبق
من زيد ان سبب التقوى اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط موخر له ومقدم الادلى
في التقوى ولعدم الجزاء جملة فعلية اذ ح ينعقد سبب التقوى قوله لما عرفت اي الشرطية تشارك
الفعلية المحضة في التقوى لما عرفت من ان الشرطية الى آخره واعادة الشرطية لفظا قوله في
الظرفية الكافي ايضا لان الظرف ابعد لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة مقيدة
واما الثاني فلما يتبين بقوله او اذا كان المسند سببيا الى آخره وهو عطف على قوله اذا اريد
تقوى الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا حل
كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سيجيء ثم ان ظاهر قوله
اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند
هو المسند الذي تصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه
الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس
منطلق وانطلق فقد يطلق السببي على كل واحد منهما فقوله بعبارته على ذلك فان اراد بالمسند
المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريقة الاستخدام فهو قوله
اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم
عليه العبارة الظاهرة انه يقال مع الحكم بحيث لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند اليه ليس
محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو
له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد
بالمبني عليه هو المبتدأ فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون

ويقال

وتعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق اولا بالفعل ثم بالصفة المشتقة بالظرف
واكتفى باثبات الاسات لانه الاصل وقوله او يكون نصب عطف على ان يكون وكذا قوله او فيطلب
نصب عطفا على ان يكون ووصف الفعل باستدعاء الاسناد لا ما بعده ثم ان كل فعل
كذلك لترتب على كون المسند فعلا موضوعا بكذا قوله فيطلب بسبب مما قبله اي ملتبسا
بتعلق ما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب اخيه لتخصص
ليس ثابتا له بل هو منتسب اليه بنوع فان قلت كان يمكنه ان يجمع معنى قيدي المسند
السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه
او بالانتفاء عنه لاخره فلما ذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند
هنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكده بان عطف عليه الاشياء
متصلا بالفعل ونحو ذكره في امثلة المتصل او فعل المنفصل لانه لا يعمل فيما هو سبب ما قبله
واشار الى ما يطلعك عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد تابعا
لما فاعله مضمر وانما جعل مع المفرد مضمرا شبهه بالخالي عن الضمير لعدم تعرفه لحكاية الخطاب
والغيبة وهنا الجواب الاول ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فيمتنع ان يكون سببيا
كما ينصب قياسه على النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي محافظة على الضبط في اقتضا
السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا
ولو قصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تاكيد مقدم لا مبتدا فالمسند
مفرد والكلام جملة فعلية فليس شيء كما سيأتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص
الا انه لما كان سبب التقوي منعقدا كان ايضا مرادا استغناء يشترك له ذلك انه قال اذا
اخرى انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقدم وتاخير يفيد التخصيص
فلم يرد صيغة الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة
عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مساوية للحكم المستفاد من مضمون
الضابط سهو على خروجها منه فلا ضمير الرابع ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكله
جعله سببيا او لا حاصل لتعليق ذلك الحامد بالمبتدا الاول تعليق اثبات قلنا هو
ماول بكونه مسمى بعمرو وكما قيل فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في مشتقات والافعال الخامس
ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره لا تقوي فيه وليس ما بعد الفعل
الفاعله سبب مما قبله واجيب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر
الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما يجيء وانت تعلم ان كون المسند لا يفيد جملة في هذه

الصورة لم يفت اذ قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا
كما انه عرفت فتدبر قوله وما ذكرت لك اى غرائب المقتضى لكون المسند جملة اما الافادة التقوى
او كون المسند سببا اذا الحققت اى علمت حقيقة مضمونه اعرك على ذلك نكتة معقدبها
في علم النحو الاول وجه قول النحاة لابد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر عائد الى المبتدأ
وان كان مقدرا وذلك لان التقوى المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او
بصرف الضمير مطلقا الخبر المبتدأ والمسند السببي بعد بنائه على ما بنى عليه او اسناده
الا ما بعده ولا يكون مطلوبه التعليق بغيره الا اذا كان في المبنى عليه او المسند اليه تعلق
وارتباط بذلك الغير الثانى ان يكون الجملة الواقعة خبر الضمير الشان مستثناة من هذا
الحكم الكلى اعنى اشتراط العائد وذلك لان التقوى انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدأ
وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين
المبتدأ لكونه مفسرا له ورافعا لابهامه فهو بنفسه مرتبط بمبتدائه كالخبر المفرد
اقوى منه الثالث وجه منيا به تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو
الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير قال واصف عطف بيانه عموم على بيانه تعريف الجنس
اشعارا بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التى هى جنس لزيد يطلق عليه وعلى
غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم رابطا
فظاهر لا يصح احمهم واجر غيرهم ايضا قال واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية
بيان ما يقتضى كون المسند جملة على الاطلاق فشرع في بيان الحالات المقتضية لخصوصيات
الجمل الاربع على اللفظ الذى سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهى اذا كان المراد اى من
الجهة التى وقعت مسندا التجدد اى حدوث المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق
زيد في الدلالة على التجدد الانطلاق ويباينه في افادة التقوى واللام فى قوله لافادة
ليست صلة للوضع بل هى للغاية والمراد بالافادة الدلالة كما سلف فى ما ذكره في خاتمة النحو
ان الالفاظ المفردة لا يفيد السامع شيئا ما بل انما يفيد معانيها التركيبية قوله مودن
بذلك اى يكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث
بزمان متجدد متغير قطعا ناسب ان يراعى في صيغته تجدد ذلك الحدث فى ذلك الزمان
المتجدد لاعدم اقترانه قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجرى فى الاسمية
التى خبرها اسم كالمثال المذكور واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الاسمى
قوله فالاسم الخ فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذى وقع مسندا فى

في الحالة المقتضية لذكر المسند ... الاسم

٦١

الاسمية للدلالة الاسمية مطلقا فانه يوهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني بلا عوض
للموجب للحدوث لا الاستمرار التجددي في المضارع منقوص اليه ايضا كما مر في الادابا كر
كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال والاستقبال فيفيد التجدد
كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه بتوسط ذلك الفعل يدل
على التجدد قوله وما يسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية يعني سوا وقعنا مسندا كما
مر او لا كما في الآيات المذكورة وتجدد انصب على التمييز وضمير هو فصل للحصر اي هو يطلعك
لا غيره وضمير على انه للشان وحبس وكيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر بضمير الشان
لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا ملتبسا
كاملا ونحو جاز ان يكون حين ادى طرفا نطبق نظيره وجا بين حماده من المنافقين
او من ضمير هم في تعويلهم الاحداث اي لوجاوا بلا لاسمية مدعين انهم ماسون في الايمان لم يكن
الا خاصتهم متقبلا منهم كيف والمبادرة ادعا الاستمرار وحيث حي منه لم تطبق ومع
ان تطبق على قوله جملة اسمية اي وكاينة مع الباء وقوله تعالى فاعل طبق والوجه في
تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا سوية ليروج عنهم
نرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية نحو بها
كما اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت لذلك اذا كانت منفية
يقصد بها بحسبها استمرار النفي ويلزم من استمراره انتفا الاحداث فهناك اثبات الشي
بيّنة ولو قيل وما آمنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد في الاسمية في
الجواب اخراج وكانهم عمن له حظ من الايمان ويلزمه انتفا احداثه قوله وعلى تفاوت عطف
على قوله على انه والمناسب لما تقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان تفاوت ولما لم يوجد
كلمة ان جعل كيف اصاب بدل اشتمال عن تفاوت اي يطلعك على تفاوت كلامهم
على كيفية اصابته والضمير اعني قوله وهو راجع الى الحكيم جل وعلا ولا شك ان المحكي
آمنا وانا معكم انه ادخل ما يوصل به الى الحكاية في المحكي تغليبا بهذا الاعتبار صح ان يكون
فيما حكيه طرفي التفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله تفاوتا مصدر للمصدر
او لجملة متعلق بالاولى على الاظهر والشاكلة الحاصرة والرمي المرمى واذا اصاب السهم
شاكلة الرمي لم المرام ولذا اختاروا مع المومنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان
وجردوها عن التاكيد لان انفسهم لا يساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية
لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على صدق رغبة ووفور نشاط

يعني قوله تفاوت كلام المنافقين

دون عقب المومنون في قوله

ونصب سلا بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى عليكم
على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضا المقام فيكون تحيته عليه السلام احسن من
تحيتهم لها قوله فسقف عليها في موضعها اى في الحالات المقتضيه لها تسند الفعل ما الشرطي
الحاصل وانما جعل الحالة المقتضيه لكونها ظرفيه ارادة اختصار الفعلية لا الادها احتمال
التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعه خبرا والظرف لايكون جملة الا بتقدير الفعل
قوله بدلا استقر بنصب على الحال اى مبدلا من استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مرده
اى كاينا عليه وعلى ما معه حال من ضمير كاينا فهذه احوال متداخلة قوله ويظهر لك
من هذا اى من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص هو الشرط وان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى قسمين لان الظرفية ترجع
الى الفعلية والشرطية الى الجمل التي وقعت جزا وهي اما فعليه او اسميه [illegible]
الحالة المقتضية لتاخير المسند عدول عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى الجمل [illegible]
تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند وقد يتكلم الوجه في
اسناد تاخير المسند الى مقتضيات تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفيه ان يكون الحكم
على المسند اليه مطلوبا يوجب تصدر الكلام اذ لابد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم
على متحقق وبذلك يجب تاخير المسند ايضا فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله
واياك ان تظن اى لا تظن استجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا اذ ليس كون الحكم عليه
مطلوبا هنالك اى في مرتبة ايجاب الصدر اى جعله واجبا له بل هو في مرتبة ادنى اذ ليس
الاستحباب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى منه قوله فلا تعقل اشارة الى ان هذا
الظن منشاه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب
من هذه الجهة تقدم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم في العقل لا يستلزم التقدم في التلفظ
نعم لما كان المسند اليه دائما يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا
وذكرا واما وجوب تقدمه عليه لذلك الامر او وجوب تاخره في الجملة الفعليه وجوازه في
الاسمية واما الحالة المقتضيه لتقديمه فقد سلف منه احاله تاخير المسند اليه على ما يقتضي
تقديم المسند فلابد له من الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله والقانون الثاني موضع تقريره
اى تقرير كون تضمن الاستفهام مقتضيا التقدم قوله او ان يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه
الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والمخصوص ان يستعمل بادخال البا على المقصور عليه اى
ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال

ادخال الباء على المقصور اعنى الخاصة كقولك خص زيد بالمال ابناء على تضمين معنى التميز و
الافراد وذلك لان تخصيص شى بآخر في قوة تميز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال
عن غيره وفي هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وخصصتك بالعبادة واختص نواد
نقص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه وافراده بها من الاشياء الصالحة
لان يجعل مسندا ثابتا للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند وفي الاستعمال
الاصلي قوله ههنا من عم ان يخصصه باحدهما وقوله في صفر الفصل اذا كان المراد تخصيصه
للمسند بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على لكم ان
دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه
الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصور المشارك وقد صرح بانه الفعال وكون اللام
الجارة مفيدة ... اص بمعنى الحصر ان سلم لم ينافي دلالة التقدم عليه لجواز اجتماع
الادلة على مدلول واحد قوله فرد من القيام والقعود اشاره الى ما يسمى قصر تعيين
وان كان عنده داخلا في الافراد قوله وارد خبر للمبتدا الذي هو قوام قوله على هذا اي على
كونه جوابا للمتردد ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا
وكون المتكلم قتيا واما جعلهما لقطع الشركة فلا للمنافاة بين الوصفين وسياتيك في هذا
المعنى اي في القصر المستفاد من التقديم قوله كقولنا اي قول القايلة وهي ام تابط شرا كانت
بعد موته مسكنة ومنها عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات مشهورة من جملتها
ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حضك النطاق وحملت راسي سرح والبته درع اسا
بذلك الى ما يزعم العرب من ان المرأة اذا فزعت ثم وطيت انت بالولد شجاعا والحك
جمع الحباك وهو الطرق في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبسها المحرم ولا ينفو ولا ساق
ماده المراة بها فيشد وسطها ويرسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على
الارض وقد يقال حقيقه راسي سرح حال من حملت بلا خلاف فالظاهر ان سرح فاعل
للظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه فكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسمية
نعت حالا بالضمير وحده لمجيها بعد حال مفردة قوله لهم من ابيات حسان في مدح
النبي عليه الصلوة والسلام وقبله له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من
البحر والنكرة ههنا في قوله لها حلو صفة موصوفة يصلح ان يقع مبتدا فلا يجب تقديم
الظرف عليها كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده على ما سيصرح به الا ان الاكثر في
الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد وكتاب نفيس

وعندي كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا آخر فكانه نبه بايراد الامثلة من النكرة
موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان واجب واولى
وانما لم يعده في داجل مسمى عنده تفخيما وتعظيما لشان الساعة او لاستعدادن لجعل
التقدم في درهم للتخصيص قوله لها اي للذبح بابها مونث سماعي والحلق جمع حلقة
صيق مصدر وصف به والوصيين المذ[...]ه وضنت التبع لسحر وتذكر الضمير الحوقد
وصيته للنظر الى الضيق والمحاجر ما حط[...] بالبال وغير ابي استثنا منقطع اي لكنني
والبيت للقيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف واصله الابيض الجبهة من الفرس
والابلج المضي من بلج الصبح اضا واشرق ثنايا اي سيدي والهداة جمع هاد والعلم الجبل
المرتفع وفي داسه بادحمد اسمية وقعت صفة وجاز ان يكون بادرا فاعل الظرف
لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من
الامثلة وقوله فان النعت متعلق بقوله فلا نعت وتعليل لكون التقدم منبها
على ان المتقدم خبر لا نعت ولذلك اي ولان النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل
بنصب راكبا على الحال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقدم النعت
لجاز رفعه مقدما وربما يقال المراد انه يجب تقدم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا يلتبس
بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا لو جاز تقدم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة
النصب اصلا قوله لان الظرف يريد ان هذا الحسن انما يراد بحسب الاسم فيما اذا كان
المبتدا نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال عن
المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل
المنكر والضمير في حسنه للظرف ولفظا بالجملة متعلقان باولى الا ان الاولى باعتبار
الفاعلية والثاني باعتبار المفعولية كقولك زيد بالاكرام احق منه بالاهانة في بعض
معناه زيد احق بالاكرام على احد منه بالاهانة قوله لا من تعليل للاولوية وذلك اشارة
الى الحمل على الوصف وقوله استدعاء ما عطف بدل من امرين وما سبق في القرآن هو
ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان طرفي الحكم كلما ازدادا خصوصا ازداد الحكم بعدا فتقوى
الفائدة في الاعلام به ولذلك اي ولان المحسن للحسن بالتقديم لتعاضد الامرين في
الحمل على الوصف لم يجب تقديم الظرف حيث لا تعاضد كما اذا كان المنكر لا يستدعي
الوصف لاستدعاء اذا لم يكن موضوعا فلا ثبت تلك الاولوية فلا يجب التقدم فان قلت
اولوية الحمل على الوصف اذا اخر انما تقتضي اولوية التقدم لا وجوبه قلت لا وجوبه قلت تلك

فان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة

الاولوية

1/0

الاولوية التامة على باعثه على التزام التقديم فاذا انقضت صادفت باعثه على من صححه كما
عرفت قوله ولانه هذا التقديم بما حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه
مادفه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر منه نفي وجوب
التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف
الواقع خبرا لم يكن له حق في التاخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتدأ فانه يجب تقديمه
عليه كما مر وان كان له حق في التاخير عنه لم يجب محافظة على الحق القديم وفرقا بين القسمين
لا يقال هناك صورة اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد في الدار وارجل في
الدار لانا نقول يعرف حالها بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما ان الوصف المخصص يخصص
فيفوت تلك الاولوية معهما ايضا ومثل للمصدرية بانه فعل كسلام عليك وبما لا فعل
له كويل وقرسا لا يلتزم وفرقا علة لنفي الالتزام وقوله عن مبدأ ذلك اي عن
مبدائه الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي لم يصر بعد مبتدأ وللظرف حق
في التاخير عنه قولك سلاما عليك وقوله منزلا حال من سلام عليك لان اللفظ
المحكي معرفة وكذا معتمدا حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي تنزيله
منزلة اشارة اي وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في
عليك ويظهر حق التاخير عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته مبتدأ ان يقال
ويلا لك بالعمال ويلاية الظرف لانه بمعنى هلاكا الا ان الشايع في الاستعمال ويلك
بالاضافة واعمال لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق في التاخير وانما قال
ما صيرورته مبتدأ لانه بعد ما صار مبتدأ كان حق الكلام ان يتاخر عنه قوله وهلك
خصمك لا شك ان كل احد يتخطى هلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذلك لما سلك ما
جنس ذكر الخصم قوله او لانه صالح للعطف على ما تقدم بحسب المعنى فانه قيل وله ما تقدم المسند
فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل نحو سعيد من لا يغفل او لانه اهم عند
القايل كالامثلة المذكورة قوله ما يستحق لي من حلايل النعم او من شدايد النقم فان عرا
الحسن انما يكون بموجب قوي فيكون شديدا وقدم المسند لان الاهتمام بالوقوع على
قولها او كقوله عطف على البيت الاول بل ومثلها على التساوي في الاستدلال بصحة
المسند على طريقه او كسبيل من السما او لاحتماله قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في
اساءة السلام على المرأة التي كانت معه كانها قطعة قمر ونظم البيت الثاني في سلك الاول
بالواو للاشتراك في النظم وتنوين مطر الاول للضرورة وتقدم عليك لان الاهم بالنفي

على انهما وهو شايع في الشعر

فاسد اولا بالدلالة الوضعية

لان الاول نفس الانفظ مكانه فهو هذا اللفظ وهذا الكلام واذا كان مع كونه لم يبح جعل النكرة صدرا ه نـ

يعني في قوله وسطوة وذلك لاجل القاعل الطويلة

وقد وقع في النسخ المعربة لفظ التقاطر بالمد من ذكرا في نسخة العصاري ه

نعوذ بالله من غضب الحليم ودانيا بولاد الصوى ه نـ

تعلق اللام بالمخاطب وبتقديم خبرى ليس ولم يكن اغنى بمعنى وهو الصلوع للاهمية ايضا

والمعنى اذا لم يكن فى قلب المحبوب موده ومثل ما تيسر لسفاعه من خارج وصال وهل

وحيث كان السهال واهتمام العامل من يسعى فى عقد قلب السامع واهتمامه بمن فوتهما

وغير الاسلوب فيهم ثم عاد الى الاسلوب فقال اوان يكون المراد بتقديمه كونه ثلاثة

هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بالاحله بهم الناس لمعرفته تسويتهم الى ذكر

المسند اليه والدنيا فاعل يشرق اى مضى اسهجة الثلاثة وقد جعل الدنيا مفعول يشرق

على انه متعد لما سهى او تضمن الامارة وفاعله ضمير الثلاثة وفيه عدول عن الاستعمال

السامع الى القادر وعن المعنى القوى الى الضعيف واما جعل الدنيا طرفا للاشراق

الثلاثة فمن قبيل فسح الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلاثة مبتدا خبره محذوف

اى لها ثلاثة موصوفة فكذا فيكون سمى الصحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال

خارجا عما نحن فيه قوله وكان الحيوة قدم كالنار على الحيوة وصير الرماد على اواخرها

اى من جنس الرماد اواخر الحيوة واولها دخان اى هو من جنسه والمراد بيان وجه الشبه

يعنى ان زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة

فيه ضعف القوى واستيلاء البهود واليبس بمنزلة الرماد وقد وعسى الشباب

ليس فيها صفاى ولا دوامى البحان قوله تطويل الكلام فى المسند اذ هذا كان مراد

الى المسند اليه فيمكن زيادته تمكن كما ترى فى ثلاثة يشرف الدنيا دون كالنار دون زيادة قوله

او يكون عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اذا اريد بالجملة افادة التجدد وجعل مسندها

فعلا على ما مر لذلك يقتضى كونه مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقدمه

على فاعله احتراز بريدانه لو قال ويقدم التيه على ما هو مسند اليه بلا تقييد بقوله فى الدرجة

الاولى يورد عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه هو مسند الى المبتدا ولم يقدم عليه فلما

به لم يرد ولا يرد ابهجوا انا عرفت الجملة الاسمية التى مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه

ضمير اعايدا الى المبتدا وقد علم من هذا القصد ايضا ان افادة التجدد انما يقتضى وجوب تقديم

المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا

فلا يلزم من ذلك ان الاسمية فى نحو انا عرفت لا يفيد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت

فانه يوهم فاسد لان الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده

له معا وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه فلا

فات واذا اسلك هذه الطريقة هى ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتدا ثم

٧١

بوساطة عوده الا ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية قوله وهو ان اما ابتدأ اى من
اول الامر اعتبار تقدم وتاخير قوله ولا يعتد بالنصب عطف على يجرى ولا شبهة في
هذا الاعتبار بين عارف وزيد عرف لانهما معنيان لهذا الاعتبار قوله الا في
اللفظ اى بمجرد تقدم وتاخير في التلفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا
بحسب اللفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك انما يكون في المرادعن موقع لا فيما هو ثابت
في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله
قوله نحو ربك فقدم انا يعني وجعل مبتدأ الا انه بقي تاكيد الى حاله حتى يكون انا عرفت
جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المص فان امتناع تقدم التوابع في السعة مشهور فيما
بينهم وسيلة في كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع وتعريفها بكل ثان يشهد ان
بذلك ايضا قوله الا لتفيد الا تقوى الحكم اى لا تفيد التخصيص اذ ليس هناك تقدم معنوي
استفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويه صريح او لان الفعل
في انا عرفت سند الى ما بعده من الضمير ابتداء بواسطة عوده الى المبتدأ يستند اليه في
الدرجة الثانية وبيانه ان المبتدأ اذا جا بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ
الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر من وجود الضمير وعدمه ثم ان كان هناك
ضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ويظهر من كلامه معا في انا عرفت ثلثة اسانيد
الاول الاسناد الى المبتدأ الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير
الثالث اسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في الموضعين
وقد حكم بتاخره عن الاولين فمنهم من التزم الاسانيد الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر
الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد وهو اسناد العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى الاصطلاح
فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال اسناد الفعل
الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
انه هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد
اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه يسمى ذلك الاسناد اسناد
الفعل الى المبتدأ بتوسط العود ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده
الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ
بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية مما صح به اولا ليس الا اسنادا واحدا باعتبارين

احدهما متقدم على الآخر واما اسناد الى المبتدا بصرف ما بعده الى نفسه فهو اسناد آخر
مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر متقدم في الاعتبار على الاسناد الاول
باعتبار ... كذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدا المتقدم مع مطلق صلاحية
ما ذكر بعده ولا حظ هذا المطلق متقدم على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده
الى المبتدا الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم
اذا كان متضمنا الضمير صرفه الى المبتدا ثانيا وانما اقتصر هنا على ذكر اعتباره الثاني
لانه داخل في سبب التقوي ... اما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا
القول هو الصواب فان قلت قد عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما
اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا
لكن المص رحمه الله زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا ... الى المبتدا
فظن انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدا فوقعوا
في الثلث قوله او زيد عرف عطف لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في
التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي الحكم في زيد مررت به وزيد ابوه منطلق
فان التزم ورد انه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في
التعليل بما يسند اليه الفعل اولا لكان تقسيد ابلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا
وما تقدم من ان الفعل يستند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك
قوله فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوي الحكم فاذا اجرى هو بسط الجزيل على ظاهره
لو وقع في مقام لا يناسب التخصيص ولا يلائمه دونه وظهر الآية الاولى هكذا والذين من
دون الله فهو بسهو قلم والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصر
فيه او غيره قد يتولاهم ومعنى لا يعزب عن خشيته ويمنعون اي يحبس او يليم ليلحق بهم او احرهم
وذلك لكرمه والمقصود تحقيق المنع الا ان غيرهم لا يعزب عنه والتهديد بقوله وهم قد خرجوا
به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر ولا لذا نفي انما ارتحلوا من اجلات الايمان بعد الدخول
لا حصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد خلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا
قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاد اقلت وفضله لانه مثال من النفي ويريد ان التقوي
لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او
منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب انت شبهة اذ ليس في لا تكذب اسناد
اذ ليس في لا تكذب اعني شبهة لكنهما يرون بان انت هنا للتاكيد المسند اليه لا للتا...

الحكم ويقويه فان التقوي للحكم انما هو بتكرير الاسناد المترتب على كون انت مبتدأ
والبدل في قوله بانه هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه نفسه لا يتعدى
اليه غيره لتجوز او سهو او نسيانا الا ان اسناد الكذب بانت له دون غيره ليكون تخصيصا
مدعوا اي فيما سبق من ان فائدة تاكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو
والنسيان وفي ادني سبب تقوي الحكم بتكرير الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب
ولا تكذب انت وعليه اي وعلى تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من السور لان معنى
التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشتراك ... تخصيصهم سواء اريد بهم
طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي
الثالث تحقيق عدم تساول اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول
ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت اشتبهت عليهم طرق الاخبار فلا يتسائلون
على الحيثية بل يسكنون ضجره وانقطاعا او لا يسال بعضهم بعضا كما كانوا في الحياة
الدنيا قوله ويقرب في ذلك لاستناد عارف الى ضمير عايد الى زيد فيتكرر الاسناد في نحو
زيد عارف تقوى الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيتعين
ان هو عرف في التقوي ويساويه في التخصيص لجواز ان يقدر موخرا على انه تاكيد للمستتر
في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل والبيت في عدم تفاوت
عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف
وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد
كجبل مثلا فيضعف التقوي فلا يكون نظرا بل قريبا ولذلك اي ولشبهه بالخالي
وبصورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة فلا يعامل
معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا اما نعلم ان الخبر في
مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان
الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراوه
على المجموع اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا
وليس بعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء
الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع له اعراب في نفسه واذا
وقع مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع اعراب اخر محلي يختلف بحسب دواخل المبتدأ دون
اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع اعراب اخر محلي يختلف بحسب

ذلك لان في قوله عارف هو كلام فاذا قدم انا كيد كان
كلاما افاد سوا لغ الى التاكيد على ما ان الرافع
وجعل مثله واما قولك عارف هو
ليس الكلام على تقديره بل على
الضمير في ... والانكار
ان قوله هو عارف
كلام ... فكلف جعل
الا ... راجعا الى

وكذا يتوهم الفاضل انه تعين ... جملة
منه مع اجرا اعرابها الذي استحقه على الاول
اعني قاه وليس في ذلك الاجزا انما هو
بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار
بمعنى ... نعم ... بلا حظ
هناك مجموعات هذه المواد
اصلا كما صرح به الشيخ ابن
الحاجب في شرح المفصل
فيكون مفرد الا جملة
منه

دواخل المبتدا دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة بغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف
دون اعرابه الاول واما عارف فانه يغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدا في بحسب
اعراب موصوفه فدل على ان الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله في اسمعه
كانه قيل على انك اذا كان مستندا الى ضمير مستترا شبه الحالي بعدم التفاوت فكان كلمة
واحدة فلا يجعل جملة ولا يخفى واما اذا كان مستندا الى الظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي
ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى الضمير في الافراد
وعدم البنا مفعول ابتغوه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو
زيد عارف ابوه اعلم ان الوصف في نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل
مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكره من
الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب في نفسه ولان المشهور عند … ان اسم الفاعل مع
فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل
وجملة وفي الاعراب الجاري عليه اشكال واما الخبر في قائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله
على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وبالاعتبار الثاني اي وفي نظم الكلام بالاعتبار
الثاني يفيد التخصيص وقدم ان تركيب صنعه للحصر في افادة التخصيص شعارا بكونه مفيدا
للتقوى ايضا لا يعتاد بسببه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان امر الفعل مقرر عند
السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فيقصد اليه تبعا الا يرى ان صاحب الكشاف
جمع بينهما في قوله تع الله نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل
عليه تاكيد الاستناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه
قوله مردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويدا … القلب
سيأتيك بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى
قوله وفي ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول الى آخره ولما كان اعتبار الابتداء
في زيد عرفت او عرفته قطعا اذ لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما ان
زيدا عرفت لو حمل على الابتدا لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت
زيدا مرادا ان ما ذكره في تعليل التقوى محمول على اطلاقه فيقال هنا في تحريف النفسه
ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم لما ضم الخبر ايقاع العرفان على ضميره حقيقة او تقديرا
يكون انتساب الوقوع اليه ونقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وهذا هو البحث الذي يناسب
وعدناه في قوله ونحلله على باب التاكيد اي باب التاكيد بالتكرير فان المفرد الثاني اثره في حكم الملفوظ

تكرير ضمني مفيد تاكيد ولاينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس
الا التخصيص اى فلم يحتمل الا التخصيص يعني ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مقصد
فاما كان في الآية لم يحتمل تقدم غيره المفسر الامر خرالان تقديره مقدما يودي الى توالى
حرفي الشرط والجزا كما ذكره وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية
المذكوره اعني الدالة على ماوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بمود واجيب بان المخصص
هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام
مهما يكن من شي فثمود هديناه وثمود موضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شي مما في حيز
الفا اعني ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل
على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما على ثمود مثلا والتقديم هنا لهذه الفوايد
لا لقصد التخصيص اذ لا ملايم الا به وما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرناه
انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو فقيل لك ماذا فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت
واما عمرا فاكرمت بلا قصد تخصيص ففي قراة النصب تاكيد لاثبات الهداية لهم وتحقيقه
بالتكرير وتكلمة اما واما على قراة الرفع فتقوى الحكم بتكرير الاسناد وسكت هنا في اما من
الدلالة على اللزوم والتحقيق قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف والتاخير فيهما المراد
ايضا بوجه تقوى الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السوا اشارة الى ان نحو زيد عرف
يحتمل اعتبار التخصيص مع وجه الاخرى لا كقوله في باب الاستفهام فلا يحتمل نحو قوله تع
الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره وتوهم كونه
اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو
رجل يسعى عنده اى حصل عنده مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه
قوله ولما لم يكن عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف لا يتناول المنكر الموصوف
وفي قوله سبيل الحق المعرف اى للاحق ولا ليق حاله نوع اشعار بذلك الاحتمال الفضول واما
قوله وحق المنكر فللمشاكلة اذ قد يتبين ان كلامه في منكر لا يصح للابتدا والا فسه التقديم
محمد على وجه التخصيص يكون واجبا واما قوله واعتم الفاعل فيقيد الضمير بالفاعل لان انفصال
الضمير مطلقا لا يناسب الخبر والمراد فاعل الفعل بقرينه قوله الا اذا اجرى الفعل بقرينة قوله
الا اذا اجرى الفعل وقال في موضع الالباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند مد
مررت اذ لا بنفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس للحوق التا واما الصفة الجارية على
غير من هي له فلا يشترط في انفصال ضميرها الالباس نحو هند زيد ضاربته وحمل الانفصال

في هذين السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي الانفصال ايضا
كقوله تعالى لو انتم تملكون قوله وان لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد
تقديمه كالتقاء على اسمه ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فانه كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقدمه
كما ان كونه تاكيد فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدا
لم يحتمل جاريا في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المصنف خالف اجماع النحاة في
تجويزه تقديم التوابع في النعت كما خالف علما البيان في انكاره المجاز العقلي وبنا فيه ما
ستذكره من ان نحو عندي [illegible] ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يتوقع
الاسم المتقدم والمتاخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد
قطيفة والموضع العامذات الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ
زالت ذلك الجملة ونفي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان النسخ [illegible] بلا اعتبار
يمكن اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف ممن ان الامتناع وبقا الفعل بلا
فاعل مندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا يعرف اي على انه فاعل
له لا على انه مؤنث فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم الظاهر
منه كما قيل في واسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله
على انه مقدم بذلك التعليل فان قلت كيف الحمل عليه بطريق الاجمال مع وروده صريحا
في افصح كلام قلت في الاية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون
الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه
او على انه مبتدا تقدم عليه خبره ههنا لا الناس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الاية
لا الناس فيها بالفاعل لا مداد الضمير بخلاف ضرب زيد فان الحمل فيه على البدل حسب
الناس بالفاعل قوله الابذلك الوجه البعيد هو ان جعل زيد بدلا من الضمير المبهم
قوله لفوات الشرط يعني فوات ساعد التقدم في الشروط نحو حين عالم جاني لا يرتكب
فيه ذلك الوجه البعيد لوجود الشرط الابتدا وقوله اذا لم يمتنع متعلق بقوله وانما يتكلب
وقوله كما اذا قلت مثالا لما لا مانع فيه وايها السامع متعلق بقوله لصحة وتنبيه على
ان صحة ارادة تخصيص الجنس ههنا ظاهر لمن يصلح ان يكون سامعا فسمه به بيان ان
ارادته من شواهر في انياب كذلك وذلك لان هر مراد الكلب صوته عند ما دمه وعجز عما [illegible]
مقال في الصحاح هر صوته دون نباحه من قلة اصبره على البرد فالاول لا يكون من الشر
قال المعني ان الذي اهر من جنس الشر لا من جنس الخير فقدمهم قوله الا اذا احمت متعلق

دون قولهم اى فى قولهم سائغ فى ارادة التخصيص على وجه آخر الا اذا حملت التخصيص على
وجه آخر هو التخصيص الفردى اذ ليس فيه ح ذلك المانع الذى كان فى نفس الكلام قوله
يصار اليه كثيرا يعنى فى مقامات من هذا التركيب نحو رجل جاءنى لان هذا التركيب بعينه
وذلك قدم عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على الندرة راجع الى حمل التخصيص
على هذا الوجه فى هذا التركيب بعينه فى مواضع استعماله فلا ينافى تلك الكثرة قوله وشر اهر
ذا ناب لا شر اى عطف على قوله رجل جاءنى لا رجلان وانما كان نائبا عن مظان استعماله
لانهم يستعملونه فى مقام تفخيم الشر وتقطيعه لانه بيان ا... قوله واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه اى بالحصر فيه حيث تأولوه بما فعله لا بتخصيص ... نكره بما يصح وقوعها مبتدأ
حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتدأ واجب صرحوا به ام لا قوله فالوجه جواب اذ اى قد
صرحوا بتخصيصه مع ... امتناع التخصيص الجنسى وهو التخصيص الفردى لزم طلب وجه
له هو تقطيع بيان البشر لحمل تنكيره على التهويل والتقطيع ليكون التخصيص نوعيا اذ لا
مانع منه اى شئ عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله فهو مجرم اى التقطيع محمل ما ولحقه من
اصاب المحز وطبق المفصل وقد اورد ان المنكر موصوف فيصح الابتدا به كالمعرف
فلا يرتكب فيه ايضا التقدم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من
طريق آخر هو مفهوم الصيغة كما تقول ضربت اكبر اخويك لا اصغرهما وهو معتبر فى عرف
اللغة كما سيصرح به من ان قولك ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل الخطاب اى بمفهوم المخالفة انك ضربت
لاصغرهما قوله ولما عرفت من ان بنا الفعل على المسند قوى اى اشد تقوية للحكم ما قوى
افعل تفضيل مبنى من المزيد واشد قوة لافادة الحكم ذا الشرطية اعنى اذا استعملوه لا يكادون
ثاني مفعولى يراهم اى البلغا ووجه الكتابة فى مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفى يكون على
احضر اوصافه وبيده سده نفيه نفى عنه قطعا وفى غيرك لا يجود ان الجود لا بد من محل
فاذا نفى عمن يماثله فهو ثابت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق بما يستعملونه كلمه من غير بمعنى
لا اى استعمالا ناشيا عن عدم ارادة التعريض اى لم ينشا من ارادته وعلى انسانين متعلق
بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اى على انسانين معينين يقصد اليهما بلفظ المثل
والغير كان يراد مثلا ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل ولا يجود فليس
الكلام فى كنايته حكمته لانه انما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس
فيه ايضا تعريض اصطلاحى اعنى امالة الكلام الى عرض اى الى جانب منه لان الكلام حينئذ هو
نحو سكوت الانسانين ومسبوق حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفا لعدم التصريح

بخصوصهما حيث كنى عن ذاتيهما بانهما من المائلة والمعادة فكانه عرض بهما لكونه تعليل
للنفي ولا يكادون واعون من الاعانة واذاك طرف للمراد اى المعنى الذى اريد
المثل والعين اوذاك الاستعمال الذى هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل وتحقق على صيغة
المبنى للمفعول من تحققه اذا علمت حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اى سيعلم
هناك ان الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية فيه تقويته فيعلم
علما ثانيا ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واذا قصد بهما لذلك انسان فليس يلزم تقديمهما
لفقدان تلك العلة المقتضية لداعي كونه اعون على المراد بهما فى المعنى فضعف واعلم هذا هو
الفصل الذى وعد في الحالة المقتضية لتقييد الفعل انه يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد هنا
ذكر هذه الاعتبارات على الترك واخواته مع كونها مذكورة هناك ليبعد العهد وليبني عليها
تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق
به من الفاعل وغيره فان الاضمار مثلا لا يجرى في الفعل والحال والتمييز بل المراد انها جارية
اجمالا في الفعل ومتعلقاته وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى ان
جريانه في غير الفاعل لا يصح ايضا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من التكلم
او في موضع المصدر اى تكلما كائنا على الخصوص قوله الى فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف
وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وتجويز الكسائي
حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في
كلام العرب فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل قوله الا نفس الفعل اى يحذف
وحده كما يحذف مع فاعله ايضا فكانه اشار بلفظ النفس هنا الى ان الفاعل لا يتوجه
الحذف الى نفسه ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول
به وذلك لانه داخل في مفعوليه فعل المتعدى فاذا لم يذكر التفات الذهن اليه فانه يعلم
لا انه متروك ويطلب معرفة حاله هل هو منسى او منوى بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله
في الترك انكشافا تاما وظهر لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا مدخل له في معقولية الفعل فان
الترك لا يتضح فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة
قوله ان يعني قرائن الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى المواد جنس
لان الكلام في تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على
ذكر الاختصار واتباع الاستعمال لان مقصوده هنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات
ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلناه لكن حاله اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد

على ترك شيء يتناول القياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثالين فان حذف الفعل فيهما
قياسي قطعا وحظيه من خطب المراة عند زوجها صادفت ذات حظوة والبيت الا يا
اذا قصره واصله ان رجلا كان لا يحظى عند امراة فلان فرفح هذه اجتهدت فلان لحظى
عندي فلم ينفع وطلقها فقالت ذلك اي ان لم يكن لك في النساء حظية فانا غير البية
قد يروي بنصب الاسمين اي ان لم امكن حظية فلم اكن اليه فصار مثلا يضرب في كل قضية
كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها استنعت عليه بعارض لا من جهته وقصته
حاتم في قوله ولو ذات سوار لطمتني مشهورة وجواب لو محذوف اي لهان علي وقيل هي
بمعنى التمني فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل
وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قولهم اي كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال
الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيدا جاء ولو عمرو ذهب يعني اذا لم يكن
هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا على الجائز يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد
على ترك قوله وتلك القراين اي التي تغني عن ذكر الفعل فنحو نعم اما جوابا او اما وجوبا
ولما وجده اوسع فاعله كثيرة وانا اضبط اي اجمع لكم القراين في هذا المقام ما يتعين
على ذكرها عسى يشذ عن جميعها بان يقيسه عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان الجملة
الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ يدور ان يريد الحاجها وفايدتها الاشعار
بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطع قوله منها ان يكون اي الفعل مفسرا فيحذف وجوبا
لان المقصود الابهام بحذفه ثم يفسره فلو ذكر لم يتصور بغيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد
اسم لو وهلا محمول على انه فاعل لفعل محذوف لا انه مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات
بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد جعل ما بعدها
مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد جعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام
بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر للاستفهام
امثلة ثلاثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في
ازيدا ذهب به اي اذهب واما ان يناسبه كما في ازيد ذهب اخوه اي انفرد قوله ونحوا ايا
ما رهبن اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق
كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا وسياتي الكلام في ما رهبن قوله كما سبق
التعرض له اي لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل
يضمر لشريطة ان يفسر اما بلفظه ومعناه واما بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط في التخصيص

والظاهر ان يذكر كلمة الا بدل لو في المواضع الثلاثة نخ

الدرك والدرك بمعنى الادراك

وهو ان يقصد الابهام ثم يفسره فلما اما اذا كان لفظ الفعل مشتركا مثلا فانه يفسره مذكور معه نخ

بخلاف ما اذا قيل ازيد قام فانه لا يتمكن ههنا ... الاولى ٥ نخ

وفي قول الشاعر ... جبش علي ... اوس ... ٥

يمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد يُلا في
بحسب الفاعل الا اضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون بسبب
في موضع كون في الفعل حرف اضافة اي حرف جر قوله لوضعها على ان يفضي معاني الافعال
اي على ان يوصلها الى الاسما وتضمها وينسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة
فهذه الحروف لا ينفك عن معاني الافعال لكنها لا يدل على خصوصية فعل بل على الفعل
المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصه احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة
الاخرى متفاوتة فتارة يكون الشروع فيه اي في الفعل الذي تضمن اللفظ الدال عليه قوله
فانه اي فان الشروع عند القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرا والباء في بسم الله اما للملابسة
على معنى ملتبسا متبركا به اقرا واما للاستعانة اي باستعانة اسمه افعل والاول احسن
وتقدير اقرا دون ابتدي القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى واخره قصدا
الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فالى مجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اي فان
الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه موخرا عن اسم الله قوله يكون الاقتران
يعني ان يقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل لان يقترن به مجرد الشروع
فيه كما في بسم الله والرفا الموافقة والالتيام هذا دعا الجاهلية للمعرس وقد ورد النهي
عنه والاختيار فاعل يعوض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاختيار مبتدا
واليك خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك ههنا مستقرا
لامتناع الاكتفا بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصورة جائز قوله وتارة يكون اي
تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك
الفعل المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى بوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى
الحصول لانه المعنى العام الذي يقصد اليه في الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة
ولذا قال معنى الحصول يعمهما على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه نعم
ان مفهوم الحصول مع عمومه للافعال له خصوصية بها يمتاز عن سايرها كالقيام والقعود
فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والحذف في هذه الصورة واجب قوله عن مقيدات
الاحوال اي الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك بان
يسبق ذكر الفعل نحو صرت اليوم ولقيتا ذيب او يسبق ما يدل عليه نحو بحق اي فعلت ما فعلت
قوله فيكون الحال مغنية دالة على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المعنى هنا قول السايل
بكتبه ويدل عليه جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال فيكون قرينة حالية وعنه

١٠ هذا التاويل ثم يثبت قرينه لفظية اصلا قوله وعليه اى وعلى ترك الفعل جواز
الكون الكلام جوابا لسوال واقع قوله تعالى ولين سالتهم وذلك لان السوال نفعه واقع
في الآيتين اى حاصل مذكور فيهما الا ان كون السوال سوالا مفروضا معتبر فيهما وكذلك
لا يقدح في وقوع ذات السوال في الاتيان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سوال
واقع وان امتاز عنهما بان السوال فيه متصف بالسوالية حقيقيا وقد عرفت السر في
اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتدا قوله لسوال مقدر يعني ان ذات السوال
مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى ذليل لاجل خصومته وهو فاعل فعل محذوف
اى يبكيه ضارع وفعل اى ليبكه والثاني اليق بالمعنى الاول وانسب بالسوال المقدر
ومختبط مما تطيح الطوايح اى سايل من اجل اطاعة المطوحات اى اهلاك المهلكات
ماله والمقصود ان يزيد لعنه الله كان معاونا للاذلا مراعيا للفقرا ونظم الآية هكذا وكذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحي اليك ربك سهو وقع منه
هنا وفي قسم النحو ايضا قوله وترك البنا على السوال المقدر فصله عما قبله لان السوال المقدر
قرينه للمبتدا المحذوف لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل سال سايل من الرجل فاجيب زيد
اى هو زيد والمطابقة المعنوية بين السوال والجواب مرعية هنا اذا جعل كلمة من خبرا لما بعدها
اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك عن الباس فليكن ذلك على ذكر منك قوله
لهذا الباب اى باب نعم وبيس قال وان هذا التركيب اى الذي هو فيه الفعل للمفعول
وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب في السوال
خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اى العلو والارتفاع واقتصاب الكلام ارتجاله في
الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وحقيقته وخصوص الشي
لنادانه مستعاره من فص الخاتم ومستتبعات التركيب ما يتضمنه من اللطايف التي هي
توابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكون موقعه
اللايق به ان يصدر من بليغ كامل في شانه وضمير سننها اى طريقها للمسادية وهي طلب
المبالغة ولا يقع ذلك اى ما ذكر من الوقفية والبلاغة عن علم منه اى علم عظيم تام من المتكلم
وقوله فان السامع تعليل لقوله ولا يقع ذلك الى آخره بينه اى بين الكلام البليغ وبين ما
دونه انكره اى لم يقبله ولم يعتد به منزله ما يليق به اى بذلك المتكلم الذي اسا به اعتقاده
قوله ومما يشهد لك بهذا اى بان السامع اذا اسا بالمتكلم اعتقاده الى آخره وفيه رد على
ملا الكشاف عن ان قراءة على كرم الله وجهه يتوفون بلفظ المبني للمفعول منا قض ما روي عنه

من خطبه القايل بمعنى الاستيفا واخذ الحق كاملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح وابها
فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفا مدة العمر
وجعله كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراة المنسوبة اليه رضى الله
عنه الا ان هذه الكناية لما دقت فلم يكن يليق عنده بحال ذلك السايل فنزل كلامه
على المتعارف واجاب بما ليس بسببه مخطيا اياه قوله فهو اول باعث الحى اراد ابا الاسود
بدليل فاخذ فيه اى في استخراج في علم النحو وتمهيد قواعده بعدما امره به على كرم الله وجهه
لاسباب دعته الى امره منها انه قرا قارى ان الله برى من المشركين ورسوله بالجر
ومنها ان بنتا لابى الاسود قالت ما احسن السما برفع احسن وجر السما فقال
ابوها نجومها فقالت لم ارد التعجب قال فقولى ما احسن السما ونقل القصة الى
على رضى الله عنه فقال هذه من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافى اكثر الناس على
ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدولى قوله واذ قد عرفت هذا اى ما ذكرناه من انه
ان يصل الى آخره اذا شحذنا بها اى حددنا بها اى بتلك الجهات والمراد بها قوله الجملة المذكورة
عليها من يجعل يفيد الا على السوال اذ لولاه لم يفد سوال الا ان الدليل على خصوص
السوال هو تركيب القرآن قوله لخلافه متعلق بسابق اى بباب الكلام مناسب لحمل البدت
ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل قوله متى كان اجمع للفوايد اى من كلام آخر كان ابلغ
منه بمعنى اذا تساويا مادة وحروفا وانما بعد المفعول فضله لتمام اصل الكلام بدونه
لا لانه ليس مقصود اصلا والتقريب وهو تطبيق الدليل على المدعى اعنى سوق المقدمات
على وجه يفيد المطلوب ظاهر ههنا وهو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كنبا
مبانيه وتشيدا اركانه فيكون افضل مما اشتمل على فضله قوله بخلافه اى بخلاف الكلام
في النظم الآخر الذى بنى فيه الفعل للفاعل قيل ان اوله مطمع فان قلت لا شك ان الحاصل
بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المراد
من حيث لا يحتسب الذى شك النفس اليه اكثر من الاول على ان النظم الاخر ليس فيه طول
يقتضى شوقا وطلبا ليفيد عزه قوله ان الكلام على ذلك النظم اى النظم الاخر الذى فيه
البنا للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اى اذا نظر الى ظاهره كان هناك
تناف يشبه التناقض وان لم يكن في حقيقته ذلك فان كون الفاعل عمدة والمفعول
فضله انما هو بالنظر الى المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتبار بشانه في
الذكر واذا ما قصد بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلى من الكلام

في ان حصول اصل الكلام لا يتوقف عليه فليس هناك ما يتوهم التناقض ولعل النظر احالة
على الحواشي هو ان ابهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكروه في وجه
حسن نعم الرجل زيد في بحث الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذه الوجهة ان يكون التشبيه
ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة تشبيه
ساقص وقيل هو ان تقدم المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول ايضا دون تقديره بكسر
زيد ورد بان هذا التقدم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتنا قوله اجمالا اولا
الاسناد الاجمالي في موضعين في نكتة وفي تكثير ولا ... متكرر الاسناد اكد وابلغ
وايضا ذكر الشي مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره مفصلا ابتدا قوله
ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيل لا شركا كما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر
والا فما نحن بصدده ان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله
تعالى وجعلوا لله ذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركا مفعول الثاني
لله ظرف لغو متعلق بشركا محله بعد المفعولين كما ان محل شركا بعد الجن الا انه لما كان
سوق الكلام لانكار اثبات الشركا لله قدم ما هو داخل في الانكار فادخل ولم يرض
به المصنف لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار اثبات الشركا لله قدم ما هو داخل
في الانكار فادخل ولم يرض به المص لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار ايجاد
الشريك لله مطلقا جنا كان او غيره استفاده هذا المعنى من تقديم لله شركا على
الجن لا تخلو عن ضعف واما ان لله شركا مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني
لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر بحو اله اخير وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه
السؤال المقدر الناشي من جعلوا لله شركا وفايدة الجمع زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركا بل لا يجوز
ان يكون له شريك واحد وقد جعل الجن عطف بيان لشركا او بدلا منه وليس المبدل منه
في حكم الساقط حتى تختل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس بمرضي ايضا لما
عرفت قوله فاسمال المقام على جهة من جهات الاستدعا لا شك ان المقتضي بالذات لاثبات
الفعل هو تلك الجملة الا انه استدلالا مستقلا لاشتمال المقام عليها بوساطتها وعطف التلفظ
به اي بالفعل على الاستدعا له اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه لان المراد الجهات المقتضية
لكونه مذكورا ملفوظا به كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والنص
بغباوة السامع الى غير ذلك الجهات المستدعية للفعل اي المقتضية لكون المسند فعلا او جملة
فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوى الحكم فانها مقتضية لذات

الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرع عن نيابتهما قوله غير مرة اى اكثر من مرة واحدة
انه ذكر نيابة هذه الجهات مرة فى اثبات المسند اليه واخرى فى اثبات المسند مطلقا
وانما لم تحصل نيابة لها اما نحيها لها واما لانك ما نبهت على اعيانها بل على ما بها انلها
تم لك ولما كان الحال المقتضية لترك مفعوله فهى القصد الى التعميم اذا قصد تعميم المفعول مع
الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص والا لفات الاختصار والتعميم لادى السامع ربما
يقصر الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام والا لفات الاختصار والمطابق
قلت لابد هنالك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار
والعموم مستفاد من ذلك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان
تدل قرينة على مفعول عام كان يذكر مثلا فى الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم
اى كل احد فالحذف هنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر الثانى ان لا يكون هناك
قرينة غير الحذف تدل على تعيين امر خاص اذ تقدير خاص دون اخر ترجيح بلا مرجح فلكون الحذف
على هذا الوجه مدخل فى تقديره عاما دون حذفه على الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول
للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف القصد الى مجرد الاختصار ومن لم يميز عنده
احد الامرين عن الاخر اشكل الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول
يتعين لفظه ومعناه وعلى الثانى يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة
على ذلك المعنى قوله والامتناع يروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم فى
المراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم وعلى الثانى امتناع الفعل وانه اى ترك المفعول
لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطى ويمنع اى كل احد وقس البواقى
عليهما قوله دهاماً حاكو فاعل سريل مع كونه متروكا وايهاما تعليل لذهابا والمبالغة الحمل
على جميع افراد الحقيقة فى المقام الخطابى كانه قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو
ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر يعود الى الترجيح بلا مرجح والسر فى ذلك انه اذا قصد
نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ونحو
هذه الحقيقة فيجرى فيه ما جرى فى المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما فى نحو فلان
يعطى واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما فى قوله تعالى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم
المعرفة مع ما انتم عليه من امر دنياكم جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة
العقل قوله وعليه اى على القصد الى نفس الفعل قوله عز وجل فلا تجعلوا لله اندادا
ولهذا ادرجه على صنيعه الحصر مع انه يجوز فيه تقدير المفعول كما سيأتى منها لا اولى

حيث قدم الخبر اعنى قوله علالك

اشارة الى دفع الاشكال فيما تقاربت العبارات

يتعين قوله او القصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان ذكر مجرد الاختصار لا دخل لترك المفعول
مطلقا الا انه قد يقصد بكنه اخرى في الكلام في تركه وقد لا يقصد الاختصار وحده قوله
اذ لا يلبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله عز وجل اي ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار
لبيانه بقرائن الاحوال لانه لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لا افصاح ولا انصاب
ولظهور واختلاف هذه العبارات من حسناته على ان تقدير ضمير المفعول لاستدعاء
الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وتقدير ذاتك بقرينه انظر اليك في غاية الوضوح
وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك من الوضوح
لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما
اعتبرا ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر فلو قدر المفعول وقيل
يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل انه مستقيم
ابل ولذلك مذودهما غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما وكانوا يسقون
غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والمص اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي
المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى
الا ترى انهما لو كانتا يذودان مواشيهم وكانوا يسقون عنهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح
ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا
واوضح معنى فلذلك قال لا انصفات الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم
فقد اشتهر حذف مفعول المشيئة وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون
الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق
المشيئة ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره
قوله كقوله تعالى هل من شركائكم استشهاد معنوي للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف
الاولين والمراد بالاحتمالين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال
واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى
وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار
كقوله تعالى تمتعوا فسوف تعلمون اي مآل احدكم وعاقبته والامثلة الثلاثة من قبيل
لو شاء لهداكم وما ذكره بعضهم اعني قوله وذلك ان سطح كله استطراد منه بايراده فيما
بين امثلة المشيئة على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشيئة و
فاعرفه قوله اذا ما شاء ضمير الضجيع المذكور في البيت السابق فلوان من خيفة باجيا

لكان هو الصدع الاعصم الصدع بالفتحتين هو الوسط من الوعول والاعصم هو الذي
في دراعيه بياض مسحوره اى مملوءة صفة حبره او بركه والنسع شجر يتخذ منه القسي والساسم
شجر اسود يتخذ هو الابنوس والارقال ضرب من الاسراع والملوى المفتول والقد السير
من جلد غير مدبوغ والمحصد المحكم نصف ما فيه حسن الاطاعة محافظة على الضرب قوله وهو
على صيغة الحكاية في بعض النسخ الصحيحة وبلا جذو نصب على نزع الخافض اى بلا جذب
ولا يجوز ان يكون عوده مفعول شيت اذ يلزم حلك الجامين اجزاء الشرط مع الالبا
وعقيق في موضعان قوله اولا رعاية الاشيا الى بعد مضاف اى قصد الرعاية
ليناسب ما تقدم وما تاخر في كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة
غاية متاخرة عن الترك قوله من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفا
امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما
ذكر في ترك المسند والمسند اليه قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اى اثبات المفعول
في الكلام اى خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول عند ذكر رعاية للاصل مع عدم
الداعي الى خلافه او القصد اى قد يذكر المفعول لوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة
تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل في الصفة
والتنبه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغيرها مما يناسب
الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو استعدادا لجواز اجتماع الاحوال واستقلال
كل على حياله قوله واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله لما اعتنى بالفعل وما يتعلق به
ذكر ترك الفعل واثباته مع انه اجمل في ترك المسند واثباته وتعرض لحذف المفعول به
واثباته ليقاس عليه ساير متعلقاته ولم يتعرض لاضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين
في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لساير احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما
مما ذكرت في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه
اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال في
كنز المقام غير ما ذكر قوله زارت اى الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب
العين ووردا للسان شبه ظلام الليل برواق ممدودة عليها وهو ستر دون السقف
مقدم البيت وشبه ما على قلائدها بنطاقها اى سنتها من الجواهر بالنجوم وقد يراد
بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكون الشقة التي بالمراة قوله
في الافتتاح اى ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة

يعني القول منقولان من الافعال والحفا الخفش والابلاغ ايصال الشي الى غايته
والاسماع السلام قوله غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما يعني وضع
اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعني ذلك الرجل موضع المضمر لزيادة تعيين وغير قوله او
معنى عيا للالتفات اي من المضمر الى المظهر ق ل واما اعتبار التقدم والتاخير مع الفعل
اضافه للاعتبار الى ما بعده سماه اذ لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراد
حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان للفعل ولما يتعلق به اعتبارات يجمعها راجع
الى الترك والاثبات الى اخره ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين
ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفاعل ان يقع راجع الى اعتبار التقدم والتاخير قوله
فاعل معنى احتراز عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلته في خلاف
المضاير ومثل للنوع الثالث بالمتعدي الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى ثلثة
لقلته ورجوعه الى هذين القسمين اي واحد مغاير واثنان متحدان ان المفعولين سواء تغايرا
او اتحدا اما ان يقدما معا على الفعل او يقدم على الفعل اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة
الا انه اكتفى بذكر اشي منها ودرج في النوع الثالث التقدم بين الفاعل والمفعول وبين
المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان يكون هناك وجود فعل الى آخره كل ذلك بحسب
زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطاء في الفاعل ان يعتقده غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في
في تفصيله ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد والخطاء في تفصيله ان يعتقد
شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء
فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع
بحسب نفس الامر وهو خطأ فقد اخطأ لان الشك تساويهما عنده بمعنى تردده بينهما
وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكن لا يعلمه قوله مريد دعوى الانفراد
بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد
ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل وسعيت به فقد ادعيت
انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركته وقد يقال اشار بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى
القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تاخر من تقديمه القلب على الافراد وانما خص التاكيد
في الوجه الاول بنحو لا غير ولانه صريح فيما قصد ههنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني
بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مناسبا
لما سيق له التخليص قوله شاهد صدق على ما ذكر من ان تقدم الفاعل المعنوي لمنع الانفراد

الغير او مشاركته عنده من لم يوقف لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا
بالحكم مستقلا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال القضية
فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثال يحتمل كلا من القلب والانفراد فيتعين بحسب المقام ويضرب
لمن تصدى لتعليم من هو اعلم منه قوله وليس اي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او
كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقدم
الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشان واذا وقت ظرف له وجب خبره وانما نفي الوجوب
هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضمير في اذا قلته للمثال
الثاني اعني سعيت في حاجتك لانه الذي يدفع به شائبة التجوز او السهو او النسيان بخلاف
سعيت في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وخص البيان بالثاني لانه الذي يلتبس
سعيت في حاجتك لاشتمالها على الفاعل المعنوي وقوله غير مشوب حال عن السعي قيل وفيه
سماحة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه
اي مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن
شعيب عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به الا ان
المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان
كلامه في الفعل ومتعلقاته والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على
انه قصد به التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض
على ذلك بانه من باب انا عرفت فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر
فعلا والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز
ان لا يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ يفهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم
عن رجمه كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص
في قوله تعالى كلمة هو قائلها فكيف يقال بانه من باب انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان
جعله جوابا لما انت علينا بعزيز هو الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت
اصل العزة له عليه السلام ولا دلالة لقولهم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائم
ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عنده ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا
معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما
فجاز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر ثم تقدم وتدخل الباء على
عزيز بعد تقدم انت وجعله مبتدأ وكذلك قوله وما انا بطارد الذين آمنوا ان انت عليهم

مركبة مما يلي الضمير حرف النفي وكان الخبر صفة ولما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا يجري
فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كانت مفيدة اياه عندنا لا نشترط ذلك كما
نقلناه قوله اي غرض الله اخبار هذا التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب لا في رهطه وانهم
الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقديره وقد يقال لا حاجة في المطابقة الى
التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز
عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت اصل الفعل مثبتا
كان الكلام او منفيا يمتنع ان يقال وذلك لان منطوق الثاني ناقض مفهوم الاول
وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدر تقديم لم يكن ممتنعا وكلمة لا انت في الموضعين
لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اذا اكذب اي لا يمتنع هذا
ايضا اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصل القول وكذا
ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ويدل في
صورة النفي على ان السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم استهجن قوله لاستلزامه ان يكون
قد اعتقد لا شبهة في ان رؤية شخص واحد لكل واحد في الدنيا ظاهر الاستحالة فلا يعتقدها
معتقد في حقك ولا يصح منك تسليم وجودها ونفيها عنك وادعا ثبوتها لغيرك وانما
قال في الاول يمتنع لان الفساد فيه اعني التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني يستهجن
لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق
العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون مستهجنا اي مستقبحا لا ممتنعا واعترض بان المنفي
فيما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا الواقعة على كل احد منهم وانما
عم لوقوع النكرة في سياق النفي فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد انك
رايت احدا من الناس من غير انت تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك
واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعفه ظاهر وثانيا بان
لفظ احدا اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل وهذا على بعد
ضعيف ايضا لان الاستهجان جار في نحو ما انت قلت شعرا او ما انت رايت
رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وبالثاني بان الفعل
اذا نفي على وجه عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل فهنا نفي
الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمروا ولا بكرا الخ فيلزم
ان يثبت لغيره الرؤية لكل احد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد

مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه كذ وقع
النزاع في رؤيته كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك
وتثبتها لغيرك كان المناسب ان يقال ما انا رايت الاحد من الناس لانه معهود باعتبار
تعلق الرؤية به وان لا تتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي الآحاد لكونه لغوا ولما تعرض
له دل على ان الرؤية التي نفيت ان يكون فاعلها وقعت على كل احد من الناس فيلزم
المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد
معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك فتنفيه وتثبت انك المتصف
بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله ونحن نختار في لفظ الاختصار لان التناقض الذي
الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد
وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب
واذا قلت الا زيدا فقد اثبته اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لا نم ان تقديم
ضميرك وايلاءه اي جعله بحيث يلي حرف النفي وتتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان يكون
ضربته انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على قياس الاستثناءات المفرغة في نحو قولك ما
ضربت الا زيدا وهو مندفع بالغرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال
لا نم ان النفي مخصص ما لا حتى يقتضي ان يكون ضربت زيدا وذلك لانه ليس معنى النفي
بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف
عني وثابت لغيري وقد سها في ذلك اما اولا فلانه ادعى في ما انا رايت احدا ان الرؤية
منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا
بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم
هناك ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس
منفية عني وثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات فيما انا ضربت الا زيدا ليس بعام
لان المقدر احدا الا ترى انه يصح ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول
زيدا فلا يصح ان نستثني عنه الا ان يتوهم احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل
الا معه وهو مردود عند هذا الزاعم وقد نقلنا امتناع ما انا ضربت الا زيدا لما ذكرنا
فيما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيلزم ان يعتقد
معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت
هذا الوجه مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر ... الحمل

الاستثناء

الاستثناء جعلاً في النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب من
عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا
ضربت زيداً اي لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون هناك
من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان هذا المقام من مداحض
الاوهام من جماعة فيه قد تاهوا او لم يتنبهوا على ما اصلوا او فاهوا ولقد بينت كيفيه
سناسيا ولتنبك عن لدنا سلطانا مبينا قال والحالة المقتضية للنوع الثاني
يعني اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وهي هذه الحالة
في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على
قصر القلب لانه ادخل في الرد عن الخطا الى الصواب واذا اردت بهذا المثال قصر الافراد
قلت في تاكيده زيداً عرفت وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله يعني ان يقال جعله
شبيهاً به لتقدمه واشتراكهما في علة النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله
وكذلك بينا قضاء فيما اذا قلت زيداً لم اضرب ولا احداً من الناس او قلت انا لم اضرب
زيداً ولا احد غيري اعني لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف بين ان يكون المقدم
بلا حرف النفي او يكون مقدماً عليه ايضاً والنهي الواقع في مسألتي تقديم الفاعل المعنوي
والمفعول في صورتي النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب
ورد الخطا في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك
ظان ظناً فاسداً انك تعتقده قد ضرب عمراً او انك تعتقد كون زيد مضروباً لغير ذلك
الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيداً ضربت او انا ضربت زيداً فقدم المفعول او الفاعل
في كلامه رد الخطا على زعمه فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما زيداً ضربت ولا احداً من
الناس او ما انت ضربت زيداً ولا احد سواك فتقدمهما في كلامك ليوافق كلامه لا لتفيد
التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم
واباهم عن ان يقال ما زيداً ضربت ولا احداً من الناس امتنعوا عن ان يقال اما زيداً
ضربت ولكن اكرمته قوله فترد بالنصب جواب للنفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت
بزيد ان تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اعتاب
لا تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالباً لتقديم ما حقه التاخير
سواء كان فاعلاً معنوياً او مفعولاً به صريحاً او غير صريح او ظرفاً او حالاً او غير ذلك من
متعلقات الفعل وخبر المبتدأ وانما قلنا غالباً لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لغرض

النهي المذكور فيما سبق يدل على ابهما والامتناع

فلذلك لم يقل لازم غالباً بل اطلق اللزوم

ذكر خبر المبتدأ هنا لدخوله في الضابطة المذكورة وان لم يكن من متعلقات الفعل

الكلام السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او
غيرها الان هذه قليلة فجعلت في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون
مذهب الى ان تعريض مساق كلامه يقتضي ان يقال مدل مذهب يقولون انه تعريض ليكون
داخلا في حيز نسمع معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك نعبد و
اياك نستعين يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ائمة علم المعاني كنظائره
بل انما ذهب اليه في الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة يذهب
في معنى قوله وبالآخرة عطفا على نسمع اي وكذلك مذهب وان يجعل قوله وفي
ليكونوا شهداء يقولون وفي قوله لا الى الله تحشرون يقولون عطفا على نسمع ايضا الا
قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع ظهوره لئلا يقع الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون
انها لا تدخل كلمة ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير و
انها لا تمسهم وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة مدل من فيها او
للفعل اعني لا يتلذذون بعد ما قيد نفيها وقد يقال الاول متعلق بالنفي والثاني
بالمنفي اي لا يكون في الآخرة للذذهم في الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة وقوله ليست
بالاخرة حسبان في قوله بان الاخرة وايقانهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في شيء
خبر ليس ومن الايقان حال منه ان جوز تقدم الحال المجرور او صفة لما نفيره كي شيء
وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي المتصفة بالآخرة اي المؤمنون يوقنون عند الله وفي
الآية تخصيصان احدهما تقديم بالآخرة اي المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء هو غير الاخرة
فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة
اخرة والثاني تقديم هم اي المؤمنون هم الموقنون بالاخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا
قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان اهل الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس
في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم اي تبليغ الرسل اليهم رسالات الله
وفي ذلك كرامة هذه الامة وفائدة لجعلهم امة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم
بكونها على الناس فوخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم
اي معدلا مزكيا لهم فانه كرامة ثابتة وعدى شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب والدلالة
على ان ان تعديله اياهم عن خبره واطلاع على حالهم قوله ونراهم عطف على نسمع اي لكك
ترى ائمة علم المعاني وقوله لا للعرب وحدهم اي كما من عمرو طائفة من اهل الكتاب قوله لو في
في مقابلة كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق واذا حمل تعريف الناس على

فان مصاص النصارى يزعمون
ان محمدا رسول الى العرب فقط
ه

العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فمقابله البعض الآخر اعني العجم لا الكل فالاظهر
ان يقال بسبيل التمثيل ام من الاول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا يتناول البعض
الآخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض الآخر المعهود واوقعه في
باطل مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكلا الاختصاصين فانه رسول
لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني على ان الناس
معمول لرسولا بان تكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا فيكون من تقديم معمولات
معنى الفعل على عامله اذ لو كانت معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على
بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي او كان في الاصل صفة لرسولا فقدم فصار حالا
فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال تعلقه بارسلنا اجعل قوله رسولا تاكيدا او الحال
اولى والحال بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما نذكره الان وهو المقصود قوله
والتخصيص لازم للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي ذكرها الا قوله في سائر كتب الله من
النفي اي ولا فائدة بتقدير ما حققه التأخير التخصيص من الاية علم المعاني يفرعون على التقديم
الذي يفيد التخصيص ما يفرعون على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف وكانه جعل
التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك لم يبنى
التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال اراد تخصيص الوصف بالذكر
لا بمعنى الحصر ويدفعه اقحام لفظ قوله النفي عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون عطف على قيل
واذا لجزم الظرفية والعاملية فكما داخله تقديرا على قوله فيذهبون ايضا عطف الله على انهم يفرعون
اي يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص فيذهبون ايضا اذا قيل ما زيدا
ضربت الا انه ينبغي ان يكون ضاربا للانسان سواه فما باكرها بهم اذا قيل ما ضربت اكبر
اخويك فيذهبون الا انه ينبغي ان يكون ضاربا بالاصغر لانه ستقدير الوصف اي اخاك الاكبر
ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان
ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات له لئلا يلغو
ذكره اذ الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات والنفي يقتضيهما
كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان احد سوى ذلك
لان منطوق العطف ما دخل مفهوم التقديم كما مر غير مرة فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد
بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت
ولا احدا من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى

فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التخصيص على كل منهما فلا يثبت بشيء من الوجهين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فايدة واما

اذا ظهرت فلا الا ترى كيف جاء في رد مقاله ذلك الظان ما زيدا ضربت ولا احدا من

الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع لمنطوق آخر

يدل على انتفائه بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس في الامر

جعل الوصف في افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته قوله وتسميم عطف

على نراهم بفرعون ومعنى لانهما عول لان الغول مقصور على اللاحصول في خمور الآخرة لا يتجاوز

الى اللاحصول في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة

لا يتعداه الى الحصول في خمور الدنيا ورجحه لما ذكره بقوله وان المعنى بالكسر عطفا

على قدم الظرف والمقصود التعريض بوجدان خمور الدنيا وانها موصوفة بهذه النقيصة

الكبرى والغول غايلة الصداع او الالم او اغتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري

وينزفون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر وتقديم هم على ينزفون ليقوى

الحكم وتقدم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تعالى الم ذلك الكتاب هو

اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عند عطف على يقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه فلا

لا جعله معطوفا على تسميم كما توهم ولو اجرى كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله

تعالى الم الى آخره يقولون يمتنع قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلمة لا الاعم

النفي جراغ المسند اليه كما قررناه في العبارة الاخرى ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف

عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله واسقا الحسن بانتفا جميع افراده وثبوته

بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال ان ريبا بالتنكير للتعليل وقوله دليل خطاب بنصب

على انه خبر يرجع اي ويصير التقديم بافادة التخصيص بل في مفهومه دليل خطاب في ما ذكر من

الانباء في تقديم خبر المبتدا عليه وقد سبق انه عم حكم التقديم بحيث بينا وله ايضا فلا

ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب هو اعني افاد اي

تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس افاده ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على

عاملها فان جعل اذا اطرفية محضة معمولة لم اوت كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان

جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني اوت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط

كما في قولك ان خلوه اوت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افاده الحصر على ان جعل

معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال هذه الوجوه

بالفهم وقد يقال اراد ان يشرع في بيان آخر فقال فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة
للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة التقديم التخصيص قوله استدعا الحكم اي اسناد ما
التقديم الحكم ثبوتا ونفيا معنى والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه
منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والاثبات بتقديم
الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بملزوم وحال التقديم
الحالة المقتضية له قوله مرحبا سابك الى اخره وذلك لان تقديم الفاعل والمفعول و
غيرهما مؤذن على انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي
ذكره والمراد بقوله او غير ذلك في مقيدات الفعل هو الظرف وساير المتعلقات كالحال
والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام عن ذلك اي غير الذي بعينه من الفاعل او المفعول
اذ الغرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي
لاستدعا المقام غير ما بعينه نفسك الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي
هو مفهوم باستدعا المقام واذا اثبت غير من كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه
خطأ اي لكون اعتقاده خطأ قوله اعلم ان ما ذكره في وجه افادة التقديم التخصيص جار
في تقديم كل ما حقه التاخير من معمولات الفعل وخبر المبتدا وانه قد يكتفي في افادة التخصيص
لمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء على ما مر قوله ونفيد التقديم
في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقيدات الفعل
ورائما سمعت اي بعد ما سمعت من التخصيص نوع اهتمام واعتنا بشان المقدم اي بذكره
اما للتعظيم او التبرك به او استلذاذه او كونه نصب الغير قوله فعلى الوجه تفريع على ما تقدم
فان المراد انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى الوجه ان يقدر الفعل في بسم الله
مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما وتبركا قوله ورد عليه ان السوال باقرأ
باسم ربك غير مفتوحة وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ اي ما
لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام
السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها الموقوف على العلم
باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عليه السلام هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه
تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر فان اراد انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام
باسمه تعالى وان لم يقصد تخصيصا يوجه ذلك السوال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم
ربك كيلا يوهم التخصيص الذي هو ناب عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تعالى

فان التخصيص هو الغالب الذي يتبادر اليه الفهم

اسم في نفسه كما ان تاخيره عن الفعل في قال الله وسكرب الله لا يمتر فيه وبالوصحنا
لكن انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المصنف لا وحاصل سوال تصد بالتقديم
فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول لجعل بسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك
متعلقا باقرا الثاني يتصاعف فيه الفساد والله الهادي الى الرشاد وقوله مقدم الفعل
على المفعول حال انجعل باسم ربك مفعول اقرا بان المفعول به يطلق على ما يتعلق بواسطة
حرف الجر كما مر كذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير المفعول به كما في قوله غير متعدي الى
مفعول به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة لذلك ينزل
منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم يشمله بقطع النظر عما
هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله مقروءة في
الاية على الزيادة كما توهم والوجه الاخر في بعطي ويمنع قصد التعميم في المفعول بالحذف
قال في الجملة المقتضية للنوع الثالث اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض لفظ
ايراده يروى مرفوعا عطفا على محل العناية وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض
متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا
يفيد الاهتمام لشان الانطلاق لا تخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة تقديم الخبر على
المبتدا فتدبر قوله يتقدم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل على
بعضها تعميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدا
على الخبر وتقديم العامل سوا كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل البعض
بقوله وجه الحبيب اشتهى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدهما ان يكون فيه مساهلة
لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر اللام اي احدهما لان يكون وقيد
المبتدا وذي الحال بالمعرف احترازا عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقديمها والعامل ملحق
بالموقع والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء من الفعل واختار في المفاعيل الترتيب الذي اورده
وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مر في تقييد الفعل وترك البواقي على ما اختاره
وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان
من متعلقاته كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه
غير عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية وافرد التمييز مثالا ولم يقل ممتليا غضبا
لان الكلام في معمولات صريح الفعل وايضا فاعل ممتليا مستتر فلا يظهر ان تقديمه لكونه
فاعلا قوله او في حكم فاعل لم يقل في حكم الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل

المذكور ولبس كذلك بل هو في حكم فاعل اما المجرد فكما في اعطيت فان زيدا عاطا اى اخذ
من عطوت اى تناولت واما المزيد فكما في كسوت فان عمرا مكتس وكانه نظرا الى هذه
الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة
عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اى بعده بلا فاصل
لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت
انا وفلان زيدا اى المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات ويعده عند لبيان كيف سلوك
التوابع في استحقاق التقدم على غيرهما واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد
ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول
الاول من باب اعلمت والاسم المبهم المميز فان اصله التقدم على التمييز وكالمستثنى منه
فان اصله التقدم على المستثنى وكالتمييز الذى هو في المعنى فاعل فان اصله التقدم على
الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة
واحترز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا والحال
عن النكرة والخبر عن المنكر ونظائرها قوله وثانيهما ان يكون العناية فيه ايضا ساهلة
لا يخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها وان التفات بفتح الهمزة عطف
على كونه جرى مجرى التفسير له ومثل لما صدر به والتفسير بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما
ان لجدك داعناية بتقدم ما تقدم لكونه نصب عينك كما لجدك قوله وطرى اى سبق
ولفظ مثل عطف عليه ويقول ثاني مفعولي تجد وقوله متقدم اى المفعول على الفعل
عطف على يقول تفسيرا له وحق المفسران يعقب مفسره وتقديم وجه الحبيب على الفعل لمجرد
الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده فيلزم من
انضاله تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يعد تخصيصا قوله يقف شعرك اى ينتصب
فزعا ويقول لله شركا بتقدير الله عرفت شركا على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا
اى مقولي زعمهم واعتقادهم في الآية والمثال فقدم الظرف المتعلق بشركاء على لله
عليه وقيل قدم فيهما المفعول بواسطة على الذى بغير واسطة واذا جعل لله مفعولا
ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل كما مر اليه اشارة قوله
او العارض عطف على لكونه في نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين من ابتداء
الالتفات الخاطر اليه ثم ان المص اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه وبين فيها العارض
المقتضى العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى عاتلها من نظم القرآن على ترتيب امثلة

اعنى ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله ملهمت الخاطر
ثانى مفعولى توهمت بمعنى ظننت وقوله فكما تجد متعلق بلا توقف وهذه الكاف
للقرآن فى الوجوه يقال كما جاء زيد جاء عمرو اى يتقارن مجيئاهما وقوله منذ متعلق بتجد
اى احدثت فى الحديث مثل احدثك فيه وقولك لصاحبك قوله فتجد فى هذا هو العارض
الذى يورث هذا الاهتمام قوله واعجبنى عطف على الاول قوله اوكما اذا اوعدت عطف
كما اذا احدثت وهو المثال الثانى من امثلته قوله ما انت تستبعد موعده يعنى من جهتين
مختلفتين فى انقضا بعده وقوله من جهة سعده متعلق بالقفات والمستريح بتعده
للجهة والبادر للموعود ولحد خبر فانك وحال النقات لا الانكار وقوله بالنسبة اى
بالنسبة الى الجهتين وضمير متفاوتة للانكار وذلك صفة لتفاوته اى التفاوت الذى
هو فى الضعف والقوة فقوة القصد المتفرعة على قوة الانكار المترتبة على قوة
الجهة فى التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتبار بذكر المنكر وبجعله نصب عين
المتكلم وقوله فى الاول متعلق فى المعنى بان تقول لا انا وحسب ولا انا انكرت كما يشهد
له قوله ولك تقول فى الثالث فلستا فى تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان تقول اى اراد
بالمرفوع هنا الفاعل وتاكيده وما عطف عليه واما المرفوع الذى قدم عليه المنكر
فهو التاكيد والمعطوف اذ لا يتصور تقديمه على الفاعل لكونه ضمير المتصل فان قلت
هل يجوز ان ينفصل ويتقدم هذا عليه للغرض المذكور فيقال وعده هذا انا وانى وحدى
كما فى قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس كل عرض مصححا للانفصال بل ذلك مفوض
الى الاستعمال قوله اوكما اذا عرفت هذا هو الثالث من الامثلة وايراث الاستهاء
بصلة دنت هو العارض الذى اورث الاهتمام فاقتضى تقدم الحال اعنى من محتنك
على الصفة وقوله او مثل الذى فى قولك الحمد لله عطف على مثل الذى فى قولك رأيت
الجماعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرور
اعنى بالحق ويبادرون حتى قدما على المفعول بلا واسطة والمناشى مواضع الحدوث
والحصول واراد بقوله لطيفا والطف ان تلك المناشى متفاوتة فبعضها لطيف
وبعضها الطف وقلما يصفو حفا اى يتفاوت مراتب الخفاء فى اللطافة فالصليع
القوى من الصلاعة ويقال له بالفارسية بهلوان وعدم شق الغبار كناية عن
السبق والطالع هو الذى فى سيمه عيب اى غمز هناك اى فى مضمار المناشى ولله در
امر السوء لا يمحض صنه ومنح له يقال لا در دره اى لا كثر خيره واصل الدر اللبن ثم بعد

الاحاطة بعم المتضمنها معنى الاشتمال ومقتضيات يروى بفتح الضاد وكسرها
وقوله لا ترى شيا استيناف لبيان ما قبله منها اى من لطايف الاعتبارات عليه
اى على ذلك الشي فيه اى في التنزيل وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعى كما ان من الطف
وجوه متعلق بمراعى يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى في كلامهم على وجه لطيف
فقد روعى ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه الطف من كل جمع جمع من الوجوه و المقصود
ان وجوه الرعاية في التنزيل اريد في الكيفية اى في اللطافة والكمية اى العدد فقوله
من الطف من كل جمع وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم
لعارض واذا اجبت ظرف استقضى بحرها للامثلة يعني انك اذا اخذت الامثلة
يعني انك اذا احويت الامثلة التي يلقيها اليك سابح نظرك وما ملكت اهتديت بصنويها
لا معرفة ما عسى ينظلم عليك من نظايرها قوله متقدم اى المجرور على الفاعل واللام في
لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيف وانهمك في كذا اى جد ولج والاستمرار
البالغة واللحاح ومفاعل فكان ضمير الاشتمال الذى دل عليه اشتمل والنكرة قبل الجنبي
ونيّة تحترع عن النسبة لا عن ضمير الراجع لا فلك للقرينة وكذا منسا اى ما انكد منهما
واسوء منبتها وقوله كانت اى مجيلا في فكره معنى هذا الكلام وفي التعبير عن الرحم
بالمدرة المحتوية بنا بما لحما ما بما اى لجوانبهما واطرافها وهناك ظرف لغو لكان وعلى
بلم ضمير مساق الحديث قوله ومنها اى ومن الامثلة ان قال تع في سورة المؤمنين قالوا
اذا متنا وكنا ترابا وعظاما اانا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباونا هذا وقال في
سورة النمل وقال الذين كفروا اذا كنا ترابا واباونا ائنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن
واباونا والعامل في اذا في الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اى ابعث اذا
متنا اى اخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة الى
البعث والاخراج من القبر قوله هناك اشارة الى الاية الاولى وهنا الى هذه الآية
قوله لاجزاء هناك اى في الجملة المنطوق فيها هنا والبنى بضم البا وكسرها جمع بنية
بضمها وكسرها على طريقة غرفة وغرف وسدرة وسدر قوله كما تعرف يعني ما تقدم
من حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قومه صفة
ايضا فتقريره متعلقه معرفا فلا حاجة الى تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض
صلته ما لا يجوز عند البصريين على ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى
لتقدم الوصف الاخر هنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا يروى بنصب صلة

فاذا كسرت كان المعنى من الاحوال المقتضية خ
اللبن خير الاطعمة عند العرب وهي
الاصل في التغذية والتأبير خ

على وجوه في الطف من كل جمع من الوجوه
والمقصود ان وجوه الرعاية
في التنزيل ه م

لان التقديم من وجوه الطف وجوه لان
افعل التفضيل اذا اضيف الى
النكرة كان مطابقا لما
اضيف اليه في الافراد
والتثنية والجمع بعد
المبالغة
م

رد على الشارح حيث جعل المترع الضمير الا
انه لا يناسب لان مرجع الضمير
قريب وذا هنا يعني عليه هم

فيجعل لا نحتمال ان يكون المراد وبها
اهلها وان يكون المراد تنبيها من غيرها مع
نحيه ودلالة على ان المراد نفسها وفي التعبير وجيل
القرية بالمدرة حقه وقبل القرية وهو في المقام الكلام
اهل القرية بل المراد نفسها دل عليه يوسف
فصح انه لا ابهام فيه خ

اشارة الى امتناع عمل العامل
في الجنة في تلك الجملة م

في الصحاح ان البنى بالضم مقصورة
مثل البنى ه

ونترت مخصوص بالطعام
والعامة في الكسر
بعينها م

يعني اذا معنى وصفه كما تقدم
ايضا عجز لا جل الا
اعتبار العارض
ه م

اى لا احتمل المجرور ان يكون بمجموع كلمة من الراحله عليه الدنيا ويروى بجرها فقيل المعنى
لا احتمل المجرور ان يكون بعض الصله التى هى الجار والمجرور وقيل معناه لا احتمل ان يكون
من جملتها واحد لم يكن ههنا منها دون كلامه وهو ان من قومه وان جاز ان يكون
متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدى بمن الا ان تعلقه
به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طايل فى ان يقال اسرع اعاد او يعماهم فى الحيوة التى
من قومه نوع الابتلا ويل تعبيد وهو ان ايراد من وسع خصوصه قومه فرح اى كانت قرينة منها
فى الزمان او شبيه بها فى الاحوال قوله للمحافظة على الفاصله الا انفسه فى طه مقدم
لذلك على موسى وزيد وحسن فى الشعر هذا العارض المقتضى لتاخير موسى فقدم
رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصل النونية ايضا قوله فما كان الغرض اى من ايراد الامثلة
الا مجرد التنبيه على التقدم بعارض يورث الاهتمام وضمير فيها للنظاير وحله من حال
من المستتر فيه والمقتضى وهذه الانواع الثلثه اشارة للاعتبار التقدم والتاخير بين
الفعل وفاعله المعنوى واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوى واعتباره بين
متعلقات الفعل وقوله فليكن اى ما عرفته فيما سبق على ذكر منك ليعلم ان ذلك الطرق
قد يسلك فى هذه الانواع فيترك المصيب فى الفاعل او المفعول منزلة المخطى فيقدم وقد
يعكس فيترك التقدم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات منزلة الاهم فيقدم وقد يعكس
فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر ... واما الحالات
وصف المشروط بالمختلفه لاختلافها فى الاستقبال والمضى وفى عموم العقلا وغيرهم
وفى كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعداد وحسبنا بهما يدور مالا يتقعان
شرطا ولابتدا بان لانها الاصل وعقبها ماد الزيادة من سنخها اياها ثم بسلوك الطرف
الاقرب بالاقرب ثم بما يختص العقلا وقدم ما على مهما لانه اصلها واخرى وانى لعلتها
وفصل بوما عادة الكاف لانها لا تعمل اصلا بخلاف اذا فانها قد يجزم فى الشعر بقوله
واذا تصبك خصاصة فتحمل ولانها للمضى وشرطيتها تقديرية ولم يذكر اما استغنا
عنها بهما وقوله فالذى جواب اما وضمير عنها للحالات وقوله اما ان فهى للشرط فى
الاستقبال شروع فى تفاصيل ما بين هذه الكلم اى فهى لتعليق مضمون جملة بحصول
مضمون جملة اخرى فى الاستقبال فقوله فى الاستقبال ظرف للمعنى المندرج فى مفهوم
لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الجملة الاخرى كما اشرنا اليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق
المندرج فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجزاء

الاولى كما لا يخفى قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به
يتمايزان ان واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان
اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في المحال وليس بشيء فانهم اتفقوا على انها للمعاني
المشكوك فالاصل فيها ان لا جزم بشيء من طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال
وهو لا نعلم اكرم ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك من قبيل ما هو خارج عن الاصل بسبب
الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه فاذا استعملت في المحالات كانت
خارجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله لاستدعاء
المقام اياه كما اذا سئل العبد هل سيده في الدار وهو يعلم انه في الدار فيتجاهل خوفا
منه وقال ان كان في الدار اخبره بانك على الباب وكما اذا استطلت ليلتك فقلت
ان لم يطلع الصبح فماذا اعلم وانت جازم بانقطاع عدم طلوعه لتملكك تجاهلا تحيرا
دونها قوله ان صدقت اي ان ظهر صدقك فالمتكلم جازم لظهور صدقه في الاستقبال
لان المخاطب هناك فيه فاستعمل فيه ان مجاراة على شكه واظهارا لتثبت المتكلم وتمكنه
في امره وقد يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في
الاستقبال يتجاهل ويرى تشككه فيه لاعتبار مناسب سيذكره قوله واما تنزيل
المخاطب منزلة الجاهل فقد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط ولا وقوعه فينزل منزلة
الجاهل الشاك فيه بعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن المؤذي ان كنت اباك
فلا تؤذني وان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وكلمة كيف للانكار اي لا يكون عليك
رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه
لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتقبيحا قوله ولامتناع الجزم بعلل
قوله فلما يركب المضارع اي في الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق بحقه بتحقق الشرط
الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضي الا
لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون
مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام في ذلك
ولما قال نظرا الى اللفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انقلب الى معنى الاستقبال
لا الى لفظه باعتبار وضعه الاصلي موذن بالتحقيق قوله مثل ما يرى مثل النكتة
العدول في الجزاء عن المضارع الى الماضي فقوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء
فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اي

هذا رد على الشارح العلامة فانه زعم ان هذا انما هو لعدم الجزم بوقوع الشرط ه

اي علم ان الاصل فيها انه لا جزم بشيء من طرفي الشرط ه

كدفع المماراة والملاحة واظهار الملابسة والموافقة ه

سوق كلام لبيان حال الجزاء كما لا يخفى على فحواه ... هذا البيان ما يعلم به حال الشرطية ايضا ه

يظهروا عداوتهم ويعملوا بمقتضاها لان نفس العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وما بينهما يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرهما بان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل فيهما انهما وقعا وقد ذكرت بصيغة الماضى بينهما على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين لوجدانهم اياهم للمحتمل من الشبهة ما يحتمله للزوم العداوة وبسط الايدى نحو ان بينهما حال الوجدان سكوا الوابعى المقاربة السابقة بخلاف الوداده اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار اذ به يحسم مادة المخاصمة وينقطع دائرة المقابلة والمشاجرة واتخاذ الماضى على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط فمعناه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه حرما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعول يحتمل وضمير يحتملها لما انشاء على المعنى فان قلت الوداده حاصلة قبل المصادقة فلا يكون معلقة بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار الوداده وما يتفرع عليها من الجد واتبعاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط اراد ان يذكر كلمات الشرط مفصلة اى حاصل بعد ولا نصدر عمومها بكلمة اما فعال اما ان وتركها في البواقى التى عطفها عليها وجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال تعالى استيناف لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجات في جزائها كما دخلت في جزاء ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجاه مصادقة الشئ بعد فيما يسبب ترتيب الشئ على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون اذا فيما ذكر من المثال ظرفية مجرده معمول لمعنى المفاجاه اى ثم واجاوا وزمان اشتراك فريق منهم في زمان اذا فيهم منه رحمة فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتنى اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بصيغة الماضى تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضى الى معنى المستقبل متوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما الجواز اذا جئتنى اكرمتك فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمتك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالامثال تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافى في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيها الاحتمالات البعيدة قوله والاصل فيهما اى في كلمتى اذا وان القطع اى قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب سبب

اشار الى ان كلمة ثم داخلة على الفاء الناصب لاذا المفاجات على انها مفعول به ولاذا الظرفية على انه ظرف لها ٥ منه

فيه على الوضع وفي الاصالة اذا لم يكن ثمة معارض قوله قطعا مصدر للمصدر المعرف اعني القطع على نحو التعجيب ضربك ضربا شديدا وتحقيقا صفة له اي قطعا محققا وقوله او باعتبار ما عطف على محققا اي او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطأ او حاصلا بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس وعرفي فان المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق في نحو قولك اذا انعم عليك زيد فاكرمه بجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وظهور استحقاق المخاطب وكاظهار الشعف بوقوعه في نحو قوله على اذا الاقيت ليلى بخلوة زيادة بيت الله رجلاي حافيا وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاي فاعل زيادة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيادة بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيادة بيت الله خافيا وانت خبير بان نسبة زيادة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الخلة اذا لم يكن راجلا لم تكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف بحضرة جمع من الادباء بالشام فاخذوه اضحوكة يتلهون بها قوله وهو النكتة اي كون الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق بتغليب وقوله لكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى التأثير المستفاد من النكتة ولما كان اقرب الى القطع من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى اللفظ او مفعول له اي حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى اللفظ قوله تع فاذا جاءتهم الحسنة استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع بناء على ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللاوقوع قوله بتعريف الحسنة ودون الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة اعني الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود حين تشأموا برسول الله عليه السلام فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا المراد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا من المطلق

ای جماعات متفرقة سرية بعد سرية ه

فكان موقعها اللائق مع المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة الحقوق معنى قوله بلفظ اذ اي متعلق بقال وحين اريدت تعليل له وقوله لكن حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل على معنى ان ذكر اذ في جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اي قطع بحصولها الكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكر في الكشاف فان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة ما لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف عهد لا ذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو الاقرب الى الصواب عنده واما تعريف جنس على مذهب الجمهور اي غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اوضح لحق البلاغة فانه مبني على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبها لحصاه لكن الاصح عندك المرام من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاتم وجهك للدين القيم ودعهم في خوضهم يلعبون قوله بلفظ اي في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا بي وان السيئة محمول على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة بعموم الاوقات محيط بلفظ ان في جانب السيئة وتنكيرها لانها اذا وقعت لم يقع الا شيء قليل منها بخلاف الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اي ولان السيئة لا يقع الا شيء البذية في قليل من الزمان قيل قد عرفت قوله ومنه اي ومما استعمل فيه اذا مع الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة هنا اعني الرحمة نكرة كالسيئة فاسأ لا وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع من نوع العليل للنظر الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة ولان كان هنا استعارة للاتصال اي اذا اذقناهم شيئا ما من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا وسكوا وكما ان جنس الحسنة بالقياس الى قليل من السيئة قوله فهو المطابق اي القصد الى نوع العليل نظرا الى لفظ الاذاقة للبلاغة لدلالته على قلة شانهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتجلدهم فيما يبطئون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مضرة وقد يقال ان اراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس

الكلام على اللف والنشر

فاريد هنا النوع المتوسط بينهما جميعًا بين اذا ولفظ اذا فتر والجمع بين المسافتين هو
فرض كل منهما بقدر الامكان هو المطابق للبلاغة قال واما قوله وان كنتم في ريب
الخطاب في الاثنين للمرتابين في حقية القرآن وفي حقية حشر الاجساد فقد استعمل
ان فيما هو قطعي الوقوع عند المتكلم وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فالشان
لان استعمال ان فيهما للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريب وتصوير ان المقام لا يصلح
الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذي
نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله والبعث الحق الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من
تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان يجب فيه الارتياب للعاقل الا على
سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات المط
بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تع ولو سمعوا افرض فيه سماع الاصنام لغرض
التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها
الالوهية التي لا تعقل الا الذي العلم ثم الاصل في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة
لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان هنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة
المحال لاجل القاطع ثم جعله بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المساهلة وارخاء العنان قصدا
الى التبكيت والافحام فاستعمل فيه ان قال في الكشاف فان آمنوا بمثل ما امنتم به من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا مثل له مثل مجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله
قوله تع قل ان كان للرحمن ولد فانا اول المؤمنين وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا فان حقيته عند ذلك القائل امر محال ونظايره كثيرة ومن لم يتوهم ان
كلمة ان تستعمل في المحال اصالة قوله ويتاتى اي المقام عطف على لا يصلح وذلك لانه
لما لحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك
للغرض المذكور ومثله اي ومثل ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر
وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل فيه ان بقصد
التوبيخ والتصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف عن اصله ولا يصلح الا
لفرضه ومعنى افنضرب عنكم فنضرب اي فنصرف عنكم الذكر اي القرآن وما فيه
من المواعظ صفحا انتصب على المصدر اي اعراضا وصفحا او مفعول له او حالا اي للاعراض
او معرضين واذا قرئ ان بالفتح كان تعليلا اي لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط
هو للارتباط والاسراف للاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى

تاويل بحيث بان الظاهر من حال المرتاب والمسرق نفاق على حال الموسل هذا بعد في
الوفق حرما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي للتحقق في
الحال وفي شرح قال الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة ان لا
كان لا معنى الاستقبال المحض للزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه
اذا اريد بها الماضي على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته
وان كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف ان كان الشيطان مسك قبل النهي في
مجالسة المسهرين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك فحسب اراد ان تفسير شرط ان بالماضي
قرره بكان كقوله ومنه اي ومما استعمل فيه في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل
عند التقاضي الا ان القطع هنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان
القطع هنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك
لم يقل ومثله والعمالة بالضم اجرة العمل والتسويق التاخير يترجح اي يفسر ويكشف في مفعول
قول المحذوف اي فقل لو لم يعمل وافطع مضارع محذوف جوابا للامر قوله منزله من لا يقعد انه عمل اي بل
يسكت انه عمل فلا يكون له اعتبار بوجود عمله ولا يعلم وانما قال ان اعتقدتم انه لم اعمل
لانه بيان المعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم يعتقد وانه عملت على
ما توهم وادعى انه قياس تنزيلهم منزلة من لم يعتقد انه عمل وسايل وقوله ويكم دعا
من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما القصد التوبيخ على الريبة اشارة
الى وجه آخر لاستعمال ان في الاشهات مع تحققه وهو انه كان فيهم من الارتياب بل
يعاند مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اي غير المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا
ادخل المرتاب في حكم الارتياب لو كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا
لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا يقطع بارتيابه واما ما يقال في انه لما كان بعضهم
مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه
ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الآية لا تعلق لها بالتغليب قال وباب التغليب
باب واسع يجري في كل فن منه بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر من انواعه
ان يعطى الاكثر من جنس على اقله فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام
اذا غلب اتباعه عليه في نسبة العود كما غلب هو عليهم في الخطاب ففي قوله او لتعودن تغليبان
قوله والا فما كان اي وان لم يدخل في حكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم
حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها نوع تفسير كسرقة لقمة والتطفيف بحبة وفيه اشارة الى مذهبهم

٦٩

بين في موضعه ومنها تغليب المذكر على المونث في صفة مشتركة بينهما يطلق على كل منهما
بصيغة يمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريدا معا بصيغة المذكر كقوله تعالى كانت اي
امراته من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب الى الهلاك وقوله وكانت اي مريم من القانتين
اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكر اي جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ مختص به
الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك
الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس عليهما ولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه في قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل
في الاستثناء وفي قوله عد الانثى من الذكور اشارة الى انه شبيه بتغليب المذكر على المونث
في كون اللفظ متناولا لغير ما وضع له ايضا مع رمزه لطيفة لا يخفى مكانها ومنها تغليب
الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فتامل معه بالنظر
الى جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء الظاهرة
غيب وقد حمل على انتم وصفا وعبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون اليا
تغليبا لجانب الخطاب المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه
لان الخطاب اشرف وادل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة
في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغايب بان يعبر عنهما
معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى وما ربك بغافل عما يعملون فيمن قرأ بالخطاب
فانه لم يجعل هنا عتابا وخطابا لمن سواه عليه السلام بل تغليب لامتناع ان يخاطب
في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد
وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه
لانه لم يعهد في كلامهم تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على
المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم باب يراد بالواو الجمع ومنها
تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجمع بصفة تخص العقلاء كقولك خلق الله الناس
والانعام ورزقهم واما قوله تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم
ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق للانعام
من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل
الذي هو منبع التكثير بالتوالد والتناسل ففي لفظ كم في يذرؤكم غلب المخاطبون اعني
الناس على الغيب اي الانعام والاصل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم

فان مذهب المعتزلة ان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الصغائر كما كانوا معصومين عن الكبائر ودونه ما في الصغائر

اي جعلت داخلة في ذلك اللفظ مع المذكورين

يعني ان ذاته هو المخاطب كما يقال الخبر هو المبتدأ

بل تغليب المتكلم عليهما فيقال انا وزيد فعلنا وانا وانت فعلنا لا فعلتما وكذا الحال في الغيبة والخطاب على ما ذكر فيقال انت وهولاء فعلتم لا فعلوا

اشاره الى ان الظاهر الحمل على العقلاء فقط

والا قيل بيده وكمه واماكن ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على الغيب جره بالكاف
لا بالياء ولتغليب العقلاء على غيرهم جئ بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتباينين على
الآخر بان يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار ويقصد اليهما ثم المعتبر هو الا[illegible]
الاخف الا ان يكون الاسفل مذكرا كالقمرين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر
لا يكفي في التثنية لان الشرك بل لا بد من الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد
هو مختلف فقد جوز بعضهم ان يقال قرءان بطهر وحيض وعسل الجارية وباصرة و[illegible]
جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه ادعاء ثم يراد بالاسم معنى المسمى به ليحصل مفهوم وهما
مسمى باعتباره كما قيل في العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافق هو
المغرب من خفق النجم اي غاب وقيل المشرق لانه خفق منه الكوكب اي يلمع وانما فصله
عما قبله لقوله ومنه اي ومن هذا الباب لبعده عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة
بعد قوله ومن هذا الباب قال واما قوله واذا مس الناس ضر بلفظ اذا اراد ان الضر
اي سوء الحال نادر كالسيد فقد استعمل اذا في المشكوك فيه لما تقدم من ان الاصل
اذ الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك هناك امور ثلثة تعاضدت في اقتضاء كون الضر
المقام التوبيخي يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس وهم لتماديهم في عصيانهم
مستحقون لان يلحقهم ويحل بهم كل ضر فباستعمال اذا نبه على ان مساس قدر يسير
الضر لامثالهم لاحقه ان يكون في حكم المقطوع به وآخر الآية على ما في الروم وعوائده
مسه اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب واذا مس الانسان
ضر على ما في الروم قوله واما في قوله واذا مسه الشر فيريد ان العبرة ههنا كالضر هنا
وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها اعني تنكير [illegible] الا انه ناب عنه شئ آخر هو
ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما اقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان
المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر الى الوهم فيكون استعمال اذا [illegible]
على ان مثله يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به يقال ناى بجانبه اي بنفسه
كان الجانب مجاز والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله
وعند النحويين ان ادى اذا ما المناسب للاجمال السابق في بعد اذ كلامه تقدم اذا ما على
اذ ما لكنه عكس لمزيد الاهتمام به حيث كان اداة للزمان الماضي معري عن الشرطية [illegible]
ليلمابعدها من الجملة وبادخال ما الابهامية القاطعة للاضافة استقل بمعنى الشرطية في [illegible]
وكانهم لم يجعلوا اذا ما كلمة براسها كما زعمه بعضهم قياسا على اخواتها من اذ ما ومتى ما

وانما قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذا ما وقال بعض حيث المعنى اذ
بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السمع قال اذا ما حيث بهم
تقدم قوله الا ان الابهام في الاستقبال فان قولك اتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن
معه قرينة محمول على طلوع الغد فيحق العيب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما
طلعت فانه لا يختص به وقد يقال المراد ان اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط
فتعد في ترك الاتيان بعد المطر مثلا واذا ما مسا ولم غيره فلا يعد وقوله ومتيما
اعم اي اشد واقوى عموما لا انه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم
الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت
طالق طلقت في اي وقت دخلت عن لبث او نسيان لكنه يختص ببعض الاحيان
بخلاف متى ما فيكون اقوى عموما وليس في شي منهما تكرار الطلاق بتكرر الدخول
على ما توهم انما ذلك في كلما وعطف الاخبار على الامكنة اما تفسيري وانه اشار على
ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يملاه المتمكن
بجسمه واعمية اينما في الامكنة على قياس متيما في الازمنة قوله وحيثما نظر اينما اي في
انه لتعميم الامكنة على قياس متيما في الازمنة وحيثما نظر اينما اي في انه لتعميم الامكنة
ايضا وكلمة من في وجوهها الخصيص بذوي العلم وتعميم في الشرط وفي الاستفهام ايضا
مراغما اي مهاجرا من راغم يسلكه اليه قومه اي يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم
بالرغام وبالتعميم الاشيا اي في الشرط وكذا في الاستفهام ايضا مراغما اي مهاجرا
براغم يسلكه اليه قومه اي يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وفي التعميم
الاشيا اي في الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رايت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا
عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق لكل ما على اولى العلم كما في قولهم من لما يعقل
لسالسهما عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما اعم على قياس ما في متيما فتبينا ولى
كل شي من الاشيا بحيث لا يختص بخلاف ما فانه مختص ووجه كونه اعم اذا قدر اصله
ما ما ظاهر لان الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في متيما واينما واذا جعلت
كلمة براسها فوجه كونها اعم وضعها لذلك في نسبة زيادة البنا لزيادة المعنى واذا قيل
اصلها بمعنى الكف منضما الى الشرطية فهم زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل شي وقوله
اوضعي ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة الى الرواة كالتوسط بين الجهر والهمس
والحدوم والنقل والطيب والكراهة قوله والمطلوب بهذه المعممات اي الفايدة المطلق

وقد يرفع صدق والله يرفع تارة اذا ما غبت برانم نقد

قال بعض الفقهاء وهو ابو عبد الله ان الطلاق المعلق على متى يتكرر بتكرر الشرط كما في كلما ه

المراغم المذهب والمهرب ومنه قوله تعالى في الارض مراغما يقال ما لي عنك مراغم اساس

بالفتح الرمل اللين وبس بالرغم ... ديوان

كانه قيل الكف عن كل شي ما تفعل افعله

في هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرهما ترك التفصيل الى الاجمال
في هذه الامور اما وحده كما اذا قصد عدم التصريح واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء
او يفي لكن بتطويل والاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من المقول اعني ان يأتي
زيد الى آخره اي في قولك هذا المقول ذاهبا الى عدد ربما يتعذر الاستغناء فانك
اذا لم يعتد قولك من اتاني يعني بتعذر استيعاب عدده قطعا وان تعذر بقولك
من يأتي زيدا مثلا لم يتعدد قوله مع قيام الاحتمال اما في صورة التعذر فالاحتمال لازم في
عينها فقد يكون اهمالا بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد في الاختصار وترك التفصيل
الى الاجمال ولقد احسن من طبق الآية على ما نقلته من المعنى وحذف الشيء على ايهم و اطرافه
جمع حذفا على الظاهر في نظم الآية ان يقال فذلك هو الغابر وانما ذكرا وطيك نظرا الى
ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع قال واعلم ان الجزاء قدمه على الشرط لانه العمدة
والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب بقوله لما كان تعليق حصول امر يعني مضمون
الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعني مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس
التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعليق والمقصود ان الاصل
في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج لو وان لان الاصل
جملتها المضي كما سيأتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او
تحقق نسبة انشائية فان الانشاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به هو تحقق نسبة خبرية
في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان
الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قال استلزم
ذلك اي كونهما حصول امر آخر امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما
الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله
على حصول الشرط وقوله فامتنع ان يكونا اسميتين او واحد منهما لم يرد به الامتناع بالكلية
بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ العدول
عنها الا لنكتة كما يصرح به وقوله وكذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا استلزم ذلك
امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة
ايضا ان يكون الفعلان في جملتهما ماضيين او احدهما او في بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع
بعد لفظ الماضي فاما اذا تعذر او يجعل ان يكون بدلا من المضي وبدل العدول الى الماضي
ثلثه امثلة معلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظ هو العدول الى الاسمية في الجزاء وحده

لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص كلمته بالفعل واعادة باتا للعدول الى الماضى الثابت
على معناه المحوج الى التاويل الذى سنذكره الان نقصده الماضى الاول ما اللف يدل
على ان ذلك الماضى بمعنى الحال فلو قال ان يكونوا لكان اظهر فى التقييد وافيد قوله
بما لا موجب له لكونه مضارعا بيان لقوله نحو فى المواضع الثلثة اى فى الصور التى لا يكون
منها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت
كثيرة وحكمه ان اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا يحط المقصود عن درجة الاداة
والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة
ان وجب كونه مضارعا قوله لا يصار اليه خبر لقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير
البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله برز اى برز للمصيب الى غير الاصل نكتتان
الاول طلب ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل الثانى طلب ابراز المقدر فى معرض الملفوظ
وبين لا ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب آخر اجمالا
لقوله ونحو ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اى ما هو محقق الوقوع فى الاستقبال
كالواقع فى تحقق الوقوع وعليه اى على جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ
الماضى وان لم يكن فى الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى فانه عبر عن الاحوال التى فيه
المتحققة الوقوع فى الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير فى القرآن قوله وكذا
اى ومثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لنزولها قبل زمان المراجعة من صلح الحد
وللمفسرين اقوال آخر فتح خيبر وفتح الروم وفتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة الى
دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فيه منطوى فيه كالفتوح وقيل هو في المباحثة وهو
المحاكمة اى قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان يدخلها انت واصحابك من قابل
واما التعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم
بعد الذى جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير فاورد اتباع النبى عليه السلام اهواء
اليهود والنصارى فى معرض الحاصل اعنى صيغة الماضى مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا
لمن صدر عنه اتباعها ويتعلق الجزاء بهم اعنى كونهم لا ولى لهم من الله ولا نصير وكذا نحو
ما ذكر فى قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك فى معرض الحاصل تعريضا لمن صدر منه الشرك بلحوق
الوعيد العظيم بهم اعنى ما دل عليه قوله فان علموا ان الله عزيز حكيم فان قيل فيما ذكر من
الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة قلنا الاسناد
العرضى يكفيه الامكان الذاتى فلا تعرض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض فى المضارع

انما يكون لمن حصل منه الاتباع والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لانتفا
لام الموطية يوجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا في لئن
اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا اثر في بين المقتضيات مجاز بعد دها
على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قال
نظيره اي ونظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا
بالماضي عما لم يحصل والمنه عليه اي على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا
ولذلك اي ولكون للتعريض قيل امنت بربكم دون بربي مع انه المناسب لولا
قصد التعريض واتبعه اي ذكر بعده فاسمعوا حثا لهم على الاصغاء ليقعوا ما اراده
من التعريض فيمنعوا اعمامهم عليه وقوله هذا التعريض اشار الى التعريض المذكور في النظر
اعني انني وما لي لا اعبد والحدوا اما التعريض في الآيات السابقة مما لا يخفى حسن
موقعه قال طالبا بوم السمع اي قاصدي قبله وهو ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل
والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وحق
عبادة الله تعالى ودفع عبادة الاصنام حيث دل على محاض النصيحة اذ لا يريد لهم
الا ما اراده لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اي ومن اسلوب استماع الحق على وجه
لا يورث مزيد غضب قوله لا تسألون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه وما نعمل
والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما مثله اعني قوله وانا او اياكم حيث
ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان قيل
ما فائدة الاولى وصلا قبل واياكم قلت لان المتبادر كون الفريقين معا اما على
هدى واما في ضلال وليس لمراد ولو ترك اولا الثانية مع ترك الاولى تبادر من الكلام
انه نشر على ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها
مما يشوش المعنى واعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال
بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين
فيشارك في ذلك الآيات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله ولعلها هو اقوى
في الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام الى المستمع
على استماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض اولا يسمى المنصف
وصفا له بوصف صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزيدا على مخاطبه لان كل من سمعه
قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبه قوله ان طرفت على صيغة الحكاية ... الا

الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهار للرغبة في ارادتهن التحصن وفائدة تقييد
النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان
المولى احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن كن يردن ويكرههن الموالي على الزنا
لذا لم يردن ترك الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر امر هذه الامور لم يثبت
مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على ما
تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله
كالتفاؤل المسرور والمساءة بايراده كذلك نحو ان اكرمتك او ان ضربتك وكالاستدلال بوقوع
نحو ان ادى الحسب وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل
اي من ايراد غير الحاصل بمنزلة الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال لم يرحمه الله ونكتة العدول
ونكتة العدول الى الفعال واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط قال ومن هذا
اي ومن مقام توبتنا وتفصلنا مكث ايراد غير الحاصل في صورة الحاصل بعينه للنكتة في
ذكر مجيء المسند بصيغة الماضي واصل المسند بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في
وقوع المسند دون السيد على ما يقتضيه كالراغب تعالى بعبادة فان قلت قد صرح فيما
مر ان النكتة في تقليب الماضي مع اذا كونه اقرب القطع الذي هو الاصل في اذا وفي هذه
الآية فلنذ سيصير البعيد لنكتة تفاوت الشرط من هنا قلت ما صرح به فيما مر هي النكتة
العامة لاستعمال الماضي مع اذا والتي ذكر هنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده
كما بينا وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات قال
وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطفت ابراز على ابراز غير الحاصل وهذا الابراز هو النكتة
الثانية من نكت المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء ومعرض الملفوظ به هو كونه معلقا
ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط ومقدار من المقدر في المثال المذكور في هذا المعرض لانصبابه
لم الى معناه لشهادة كل فطرة سليمة قال فاعتد الامر فيكون طلب الاعتداد ثم
باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب له كرامة فلا حاجة في الانشائية الى وقعه
خبرا لان يأول بالخبرية وقد امتنع وقوع الانشائية شرطا قال واما كلمة لو فهي
كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره
وعكس ثانيا فقال معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك فظهر من كلامه معا
انه اراد تعليق الامتناع اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع
غيره ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع واما على اعتبار تقدير الحسنة حسنة

المتنع اعني انتفاء الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في
تنبيها على اعتبار المعنى فيهما ومحصل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا انما انتفى
الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فيرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لانتفاء
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي على حصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء
المجيء واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم استدلالا به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو هنا ايراد على لزوم الفساد اي خروج العالم عن النظام الموجود لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا فنعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن
هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم
يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء
الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث هو انه يقصد بيان استمرار شيء
فيربطها بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله لو لم يخف الله لم يعصه وقوله
وقوله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره
وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا
به امتنعت جولة حين ليزيلها منزلة كما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت امتنع
ان يكون جملتاها او احديهما اسمية ولزم ان يكونا فعليتين ولو قال في الفعل ماضيا
لكان اظهر فان ذلك لازم ايضا من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بما امتنع على صيغة الماضي
كما عرفت الا انه جعله حالا فيكون داخلا تحت اللزوم واستلزم عطف على لزم وفاعله
ضمير مصدره اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان
معطوفا على لزم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله فحين كانت لو كما ان المعطوف
عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم الشرط بتوسط اللازم الاول اي فحين كانت كذا لزم

قال عبد القاهر ان المعطوف على الجزاء
قد يكون مستقلا بالترتب على الشرط
كما في قولك ان جئتني اكرمتك واعطيتك
وقد يكون يترتب على الشرط بتوسط المعطوف
عليه كما في قولك اذا جاء الامير استاذنت
وخرجت ما نحن فيه من القسم الثاني كانه قيل
لما كانت للتعليق المذكور لزم كونهما ماضيين
لزم ترك المستقبل ولزم المصدر جعل فاعل
استلزم ضمير مصدر لزم اشعار بمعنى هذه الشرطية

ان يكون الظاهر في جمليتها ماضياً واستلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها كانت تحتهم وادخلوها فعرفوا مقدار عذابها او وقفتم على الشاكذا اى عرفته اياه • وجواب لو في هذه الآيات محذوف اى لو رايت امرها ابلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره وهذه الامور انما يقع في الآخرة لكنها المحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به ما يستعمل فيه اد ولو المختصان بالماضي وكانه قيل هذه احوال قد تحققت وانقضت انت ما رايتها وح وكان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى صيغة المستقبل سيما على نكتة اخرى هي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية ماويلا ومستقبلة تحققا فروعي الجانبان معا وقوله تنزيله مفعول استلزم ونظما عدم السريل ولو اخره عن طرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي ليلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان اولى وقوله منزلة الماضي ليلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزله وود لك لان رب الكفوفة لكونها على معلل محقق حقها ان يدخل على فعل ماض ولا اشكال ودادة الكافرين • كونهم مسلمين الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة سوى وما تعلق به رب محذوف اى محقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان لو فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي ومعنى تقليل الوداده انهم من شدة الاهوال يدهشون فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله القصد قوله مستمر الامتناع قيل عليه ان كلمة لو يدل على الامتناع وقد ربك المضارع الدال على الاستمرار فيفهم منه امتناع الاستمرار فاذا اخذ عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا ترى ان قولك ما زيد اضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو يحسن الى لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لانه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر وان يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشاره الى ان لو على معناها والمضارع الواقع موضع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد هكذا عرفا فيلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا الاستمرار

لان وداديتهم انما يكون عند الموت او يوم القيمة

استقباله في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي
لا سوى وقوله على نحو حال من القصد ولهذا قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزئون
لنظرائه مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ بهم فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار
استهزاء الله تعالى بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم وادخال الهوان فيهم على
تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف على يستهزءون ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل بما
كسبوا كما قال بما كسبت وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطف على قوله لو تحسن اما لانه
لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قوله لو تحسن وانما فصله بقوله واما لان صاحب
الكشاف حمله على امتناع الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المصنف وبالغ فيه حيث حكم
بانه ولا يرد عليه لان عيبهم اي وقوعهم في العنت والهلاك انما يلزم من استمراره عليه الصلوة
على اطاعتهم فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس
مرؤسا واما اطاعتهم اياهم في بعض ما يرونه ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا معتبر
قوله وذلك ان يرد العرض صريح لفظ يرى ويود ويحسن وهذا وجه ثالث في هذه الآية
وهو ان يقصد بصيغة المضارع فيها اي استحضار الصورة كان المضارع دال على الزيادة
وجعلها مشاهدة ثم انه جعل الاستحضار في لو راجعا الى صورة الوداده وهو ظاهر وفي
تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس ما مر من القصد بلو تحسن الى استمرار امتناع
الاحسان الا انه اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر في ترى
استحضار صورة المرئي المستتبع لصورة الرؤية منبها على ان المقصود من استحضار صورة
تلك الحالات المرتبة فان قلت اذا كان في لو تحسن لاستحضار بصورة انتفاء الاحسان كان
لو ترى الاستحضار بصورة انتفاء الرؤية لا الاستحضار بصورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر
اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع
النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذه المعاملة باقتضاء
المقام كما ان تعيين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار
صورة انتفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو تحسن فتدبر
ولا يلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا يختص
بالماضي فلا حاجة الى التاويل قوله معترفين لما هو لهم بمعنى قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا
فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقاولين بتلك المقالات اشارة الى قوله تع يرجع بعضهم
الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين

لح وكانه اكتفى بذكر استحضار صورة المجرمين والظالمين عن التعريض صريح الموقوفين على النار وقائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح اي لاستحضار الذي فيه فان قوله معتبر بمعنى ارتاب بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متأخرا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمنحرف المضروب بالمنة وهي آلة الندافين سمام اي ينضم بعض تلك القزع الى بعض ولفظ ثم قام مقام ركب بعضه بعضا وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله ليلة قد لعب بدل من قوله بالامس في السابق وهو الامس مبلغ حسان ثم بالاقيت عند رحى بطان وهو موضع والغول من السعالى وهو ملك يسمى عند العرب غول يهوي اي تسرع كانما تنزل وتسقط والسهب الصلاة والصحيفة الورق في القرطاس والصحيح ان السوي حرت اي سقطت يقال صرعداي العتام على الارض واهلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبح لا منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على وبين هذين البيتين ابيات اخر ان بما كلاهما نصوا رض اخو سفر يحل الى مكان تشرت شده لحوي فاهوت لها كفي بمقصود النصل المهزول والشرة الجلد واهوت كفي بالسبب اي اومات بها فاضربها ضربتها واي للغول ولتعيين مرجعه اورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم الاول او الثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتيهما فعليتين لجملة اسم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدأ خبره يملكون ليكون لو داخله على جملة فعلية قوله بفائدة التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكر لم يلزم الحذف في وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فان يجوز اجتماعهما وقوله لطلاقة ضميره عليه مردود بان كلمة الشرط يدل على الفعل المطلق وقوله يملكون يدل على خصوصيته ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتني الا ان يقال لولا انتم لما اصح الا تقدير عامل دالة على محذوف قوله منفصلا حال من المسند البدل الراجع الى الضمير او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل اصله اذ يملكون محذوف الجملة الاولى باسرها ونفي تاكيد فاعلها مع مفسرها ويجاب بان فيه التزام كثرة الحذف الضرورة وكان العدول الى المضارع اعني يملكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان

لو قد يستعمل في المستقبل بمعنى ان لو كان اطلبوا العلم ولو بالصين واما في بكم الامم يوم
القيمة ولو بالقسط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اي ان يمكنوا يدخلوا الجنة
العا فقد ذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل ههنا برز الكلام في صورة المبتدا
والخبر فافاد الاختصاص كما يفيده صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك
والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ وامثال هذه اللطايف اي المذكورة في
مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة تغلغل المائة السيحان دخل في الشي ونفذ فيه وعروقه
والراضة جمع رايض من رضت المهر اذا علمته السير وحبسه عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه
اراد بالراضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كامثالي من علما المعاني واللام في قوله
ولمبني متعلق بلا يمنعه يريد ان مسايل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الاعلم وذلك
لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف حالها من لطايف النكت مفصلة
على وجه يحصل به قاعدة كلية هي مسايل من علم المعاني ولا شك ان احاد التراكيب غير
منحصر فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطايفها حتى يستخرج جميع القواعد
المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسايل علم المعاني بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة
اليها ولا الى اللطايف الجزئية التي يستخرج منها بل علم البديع محيط بجميع مسايله وتتبع
لطايف التراكيب التي هي مبنى تلك المسايل بلا سع قوله ولا يدخل كنه بلاغة القرآن
الا قلب عقل الشامل يعني كما ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود
الاصلي منه اعني العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا لله تعالى قوله هذا الفن اي
الفن الثالث والاستبر طلب الوري وهو خروج اثمار من الزند ولا يصح اي المسموعات
والركض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو قوله لا انا من مدى لا ابعد غاية متعلق
بركض وكذا ابناي في استفراغ طوق اي طاقته والمتفوق المرتضع من تفوق الفصيل
اذا شرب اللبن فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب وتترك زمانا ثم
يرتضعها الفصيل لتدر والافاويق جمع افواق جمع فوق جمع فيقة بكسر الفاء وهو
اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين وقوله تقولهم متعلق بمتفوق وهو صفة لكض كمو لج وسود
وطامح والصفايا جمع صفية وهي المختارة وحيات سويداواتها وضمير عليها راجع
الى ما يونها بقال الخطيب مصقع اي بليغ مجيد والجنايا جمع جنية وهي المجموعة قوله
بذلك اي بما ذكر من الركض وما يعقبه من الصفات ما يوقع كذا اذا تاملت فيه ما استقلا
منقلا اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان عجز المتحدين بالتنزيل

علم ان ما يوتى به من قرة من تلك الاجمال الا على انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوصل الى تفصيل
ذلك الاجمال وبعلم ان اعجازه لما فيه من النكت واللطايف الخارجة عن طوق البشر وحاصل
ما ذكره ان ما اودعناه في القرآن لا يتضح حق اتضاحه ولا ينقاد كما ينبغي الا لذي
طبع نقاد وخاطر وقاد سيفرغ طاقته في سعته لتحصيلهما الاقوى باعث على تحمل المشاق
وهو الطمع في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والعوز بالجر وقد يروى
بالنصب عطفا على محل المتوثر الحسن قال الفن الرابع قوله من كون خبر مبتدأ ان ليس
بممتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والتباين والتوسط بين مفهومي جملتين مقرر مثبت
في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى انكاره وقوله لا تحادا اما صفة لكونا او حال من المستتر فيه
او خبر ثان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع واما ضمير الشان وانما ذكر
من الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا
من هذه الاقسام يقال تاخى زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخا له والارتباط
هنا مصدر المبني للمفعول يقال ارتبط وربطه كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من
استحكم الشيء صار محكما والاواخي جمع آخية بتشديد الياء فيهما وهي قطعة حبل يدفن طرفاها
ومنها عروة يشد اليها الدابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولان تباين عطف
على الاتحاد والوشائج جمع وشيجة وهي عروق الشجرة ويطلق على القرابة المتشابكة ولان
يكونا اي مفهوما جملتين فيما بين الاتحاد والمباينة والاخيرة ما عطفك على غيرك من
رحم او معطوف او غيرهما وهنالك اشارة الى بين الجملتين قوله متوسط بالنصب عطف
على كونا من الاول اي بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة
لذلك اي لما بينهما من آخية الرحم والاتصال بوجه ما ومحصول كلامه ان بين مفهومي اي
جملتين فرضتا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله وهو ترك العاطف
افراد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص
وقدم الفصل الذي هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث
اي الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هي التوسط ولا يقدح في المدار التخلف
على سبيل الندرة او القلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط
قوله وكذا طي الجمل ولا طيها يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان
بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما العلم بواسطة بعضها عن بعض يصار الى طي الجمل والا
فلا يرد ان المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعدمها لا

الجهات المذكورة ثم العمدة في الاتحاد هي جانس الجملة واحدة كانت او ازيد وقد يحصل
بذلك المفردات ايضا وعدوله عن البيع يوهم اختصاص طي الجمل بابناء الكلام قوله وانما
لا هذه الجهات محل البلاغة اى ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق منها المفصل
طرح كمال بلاغته واصله الحجر الذى حك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومسقط البصيرة
اى الموضع الذى سقط فيه البصاير ويعرف حسادها من ذوتها والمتفاصل موضع
تفاصل الاشيا بعضها عن بعض والمعيار الميزان يعرف به العيار والمسبار الذى يعرف
بها غور الجرح ومقدار عمقه والمجز المطر من طم البيت اى طرد والمعجم موضع العجم من
العود اذا عضضته ليعرف صلابته من رخاوته والخلاء بالكسر مصدر خلوت السيف
صقلته والصدا بالهمزة والقصر مصدر صدى الحديد بالكسر اى وسخ واسود والقدح
السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر وله النصيب الاعلى وان لك بفتح
الهمزة عطف على القدح والابداع الاختراع والوشي النقش قوله كيحوان يذكر اى الجمل
مثل للمتن المذكور مع مساهلة في العبارة والمراد كيحوان يعرف ان الجملة في اى موضع يذكر
متعاطفة وفي اى موضع يذكر غير متعاطفة وانما كان عن موضع العطف عن غير موضعه
هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها و
دقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لحقائقه الى مزيد اعتنا بشانه واما مباحث
الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتابع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف
والتمييز ويمهد للاول ببيان الاول ان التعاطي بالعطف انسب منه بالتمييز الثاني قوله
فيما بعد واما توسط الواو بين جملتين لا محل للمعطوف عليهما من الاعراب فانما بعد بعد
لا يقال رجوع الضمير الى العطف يستلزم استهدا ذلك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف
الخ لانا نقول اذا تبين ان العطف في اى موضع يعرف وفي اى موضع سعد وانكشف
احوالهما فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استبعاد لذلك انما ذكر الوعد
في تفسير القريب والبعيد حيث قال فيما هو ان يقصد العطف بينهما ابناء على
انه اراد بالعطف الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل ولذا قال
يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى
يتضمن القصد فصح بملاحظة ضمنه قوله ان العطف في باب البلاغة اى العطف المطابق
لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذى يقصد به صحة التركيب
وافادة اصل المعنى فلا حاجة الى الاصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع

لان معنى المصدر المبنى للمفعول ه

الصالح له من حيث الوضع انما اعتبر الوضع · المرجح في كون الموضع صالحًا للعطف
لا معاني حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح له اسا ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه
بلا مهلة لان الفا موضعه لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا
قياس باقي الحروف وفايدة العطف ما يترتب عليه من كون الثاني من الاول على الانبساط
الذي نقيضه معنى الحرف سوا شاركا في معنى اعراب اولا ووجه كون العطف مقبولًا
عند البلغا اما في الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو فان
يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة نقيضها معنى العطف قوله وانت اذا اتقنت معاني
الفا بيان بقرب القسم الاول من القريب وهو العطف بغير الواو قوله على معنى محصل
لا معين مقصود في نفسه يستدعي ذلك المعنى من الجملة شيا مخصوصا يشتمل ذلك البين
على فايدة العطف وكونه مقبولا في ذلك البين فالاصول الثلثة ممهدة في العطف بغير
الواو لمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى غير محصل هو مطلق
الجمع في معنى من المعاني على احتمال المعادة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة
ممهدة في الواو لمجرد ضبط معناها الوضعي قوله وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم
الثاني من القريب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
لما ذكره في بيان قربه ان الاعراب صنفان اصل وتبع منحصر في خمسة والصنف الاول
ليس موضعا للعطف باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع وكذا
اربعة من الصنف الثاني ليس شي منها موضعا للعطف اما لفقدان ذلك الشرط حكما كما في
البدل فان المبدل منه في حكم الساقط واما لعدم ما تقتضيه الواو من التغاير بين
المعطوفين كما في الوصف والبيان والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من
الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى فاذا
كان للجملة الاولى محل الاعراب ظهر فايدة العطف بالواو اعني الشاركة في ذلك المعنى
فقد تمهد لك من الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فايدته ثم اذا عرفت
ان شرط مقبولية العطف بالواو هو الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل
الثالث واستبان امر القريب وليرجع الى تفصيل كلامه قوله وانتقيت ان الصنف الثاني
من الاعراب السمعي منحصر في تلك الانواع اي لا توجد الاعراب السمعي الا فيها فلا حاجة
الى جعل الاعراب بمعنى المعرب والى تقدير مضاف على معنى ان اذا الصنف الثاني منحصر
في كون تلك الانواع اقسامًا له قوله وايقاع الثاني الاول فيه تسامح لان الايقاع المذكور

ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في تلك الانواع هو
العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع
الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون التوابع وايضا فيما ذكره
دلالة على ان كلمة اى حرف عطف وهذا لكونه قال بتوسيط حرف قوله وعلمت كون
المتبوع عطف على العيب في قوله وكذلك اذا اعتبت وانما اورد في المعاني السابقة الا ان
كون تلك المعاني في متعدد اى محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان عدد
عندهما الا ان كون المبدل منه في حكم المنحي والمعرض عنه انما نعلم مما وقع في عبارة النحاة
من ان المبدل منه اى تعيده واراد ان مع ان كلا منهم هذا ليس يجري على ظاهره بدليل
صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية
لخلا كلامك عن العايد الى المبتدا بل ارادوا به ان العمدة هو البدل وما تقدم بوطيه
له فكانه في حكم الساقط قوله ولو صرن بتصريح بل في قسمة الفاظ وذلك ليخرج الكلام
من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى متصريح بل انه ذكر الاول متعمدا الا انه اضرب
عنه واعرض والتوسع هنا ان يقال ان لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام
الشئ وذلك انما يتصور اذا كان الشئ متروكا او حكم المتروك تعالى في تسميته بالبدل اشعار
بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي في اطراح
المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما يقال ان اقسام البدل متماثلة
فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت السابق
وهذا ايضا حكم بعلم التامل في هذه التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم
فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من
صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز لعطف
الصفات لانه لم يقصد بشئ منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة
بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت على العين
وعلمت اى اذا رجعت بعد امعانك وعملك بما تقدم لاتاملك تحققت ان معنى الواو
اعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيه اذ لا يعقل جمع بين الشئ ونفسه قوله
لك جواب الشرط الذي هو اذا اعتقدت ان الاعراب وما عطف عليه ولم يذهب عليك
على يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والامثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول بناء على
زيد فاعل حالا عطف على مسرقة وان عمروا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا

في راكبا واما قوله الا ما كان من ذات عرق عليه ورحمة الله السلام فنشارك الصف الاول
في استفا تقدم المتبوع الا ان المتبوع في الصنف الاول معدوم وهمنا موخر المراد بالمقدم
عدم النظر انه حد بوصان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت الاشتكاء وكنية
فريخاه او وتبر على امتناع تقدم التوابع في السعة وذكر المحققون من النحاة ان تقديم
المعطوف جائز لشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف
الخمسة اعني الواو والفا ثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير
السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله واما نحو قوله
عز وجل واياى فارهبون فيجوز ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا مقدما على العطف لقرينة
توجد هناك كان العطف سايغا شايعا لان المقدر كالملفوظ فقوله فارهبون
دال على عامل اياى اعني ارهبوا ومفسر له وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على
عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفا لان المراد رهبة بعد رهبة وصح
كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد يقال ايراد الفا بينهما من حيث
ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله فتوبوا الى باريكم
فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياى لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله ثم
واوفوا بعهدي والذي تعرض له في علم النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد
هذه الاية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله تع اوكلما عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر
صفحا اثم اذا ما وقع آمنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو والفا ثم وقد قيل عطف
على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبل من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين
قصدا لمعنى التوبيخ ونحوه في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او بشرط
عليه صلة او بلا مهلة قوله المستدعي فعلا مدلولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام
يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية معناه المحصل من قرينة اخرى في سياق
الكلام وانما جمع القراين نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله وهو
اكثر واما السجدة لان الفعل الذي حذف من فاعله هو كفروا لا كفروا والذي عطف على
كفروا هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف
على حصل الاول قوله ليس واحد منهما موضعا للعطف بالواو وانما قيده بالواو وان شارك
في ذلك الفا وغير لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة الصالح
بلى او بل كقولك اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه وجاءني اخوك اي زيد وجاءني زيد

زيد بل حمار وللراد لشرط العطف المتبوع ويشترط معنى العطف بالواو المغايرة من
المعطوفين ولعنا لو لم يجعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف على
قوله وانما موضعه النوع الخامس اعني اتباع الثلثة الاولى في الاعراب بتوسيط حرف قوله
واما نحو قوله غرا سمه وما اهلكنا اشارة الى جواب بعض من رد على ما ذكره من ان الوصف
ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية
مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز
الحال مع ان النكرة بلا تقدم الحال عليها لانها سبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوف
اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف لجعل الواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف على ما في الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت واحد هذا المعنى واعتذر المصنف لصاحب
الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه لان الانسان لا ينفك عن ذهول سيما اذا لم يتنبه
ولبس الاجلو عند انما العيب في الخطاء وهو ان يستوي الصورة المنافية للحق فلا ينزل عنه
وقد يقال يكون في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل في الحكم بكونه سهوا
ثم الظاهر ان قوله تع وثامنهم كلبهم صفة نسبقه كما يشهد اخواته اعني ثلثة رابعهم كلبهم و
سادسهم كلبهم وايضا الخبر سبقه في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا
ان معنى يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو على تاكيد اللصوق
الصفة بالموصوف فيكون هذا ايضا نوعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراض
ويؤيده ما روي ابن عباس رض انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم
بعدها عدة عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق هذه الصفة لموصوفها تدل
على ان هذه العدة هي الصواب وسيزداد بما ذكرت وضوحا في آخر هذا الفصل
فانه ذكر هناك انه يجوز الحال عن النكرة بلا تقدم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس
بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستوفية كما
كان ذلك احق في الجواز قوله ثم اذا اتفقت اليضا شروع في تمهيد الاصل الثاني في الواو وكلمته
انما هي في حيزها معطوفة على نظيره ... في الاصل الاول وقوله معرفة موضعه
ومعرفة فايدته بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفايدة لا معرفتهما
فيما الامري الا قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع
الصالح له قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو ولعنا اختار عرفت على
اتقنت وعلمت تفنيا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما متقرر في علم النحو او يعلم

ذكونه

ذكرناه بتامل واما وجه القبول في العطف ... اى عن الجهة الجامعة فانما يعرف في علم
المعاني كما سيفصلها واورد المثال من المفرد ... وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا
باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا يحدث وثانيا
يحتاج لئلا يتكرر كل ذلك وثانيث كلما وقد يقال كلما تاكيد والمبتدأ هو
المذكورات السابقة فوجب التانيث بخلاف كل ذلك فانه مبتدأ مذكر واما
توسيط الواو بين جمل لا محل لها احد ... البعد فيما بعد بتعاطيه قوله غير مهملة
لك ... تلك الاصول الثلثة غير مهملة هنا بتمامها وذلك لان فائدة العطف
بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو فيما بينها لمجرد اللفظ فقط
وكذا موضعه المعلوم في النحو انما يظهر في المفردات بلا اشتباه يظهر ايضا فيما هو في
حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريق المقايسة بادنى تامل دون الجمل
التي لا محل لها من الاعراب وهو اى عدم كون الاصول مهملة هو السر والسبب في ان
دق مسلك هذا التوسيط قوله وما قصرها عليه اى وما قصر البلاغة على عرفان
الفصل من الوصل ولله احد ابفتح الهمزة عطف على مزيد عوض هذا الف الجري ننبه
يجري التفسير اى هو لغموضه كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الانس خلف الفنون
الاخرى التي هي كالعقبات السفليات قوله واعلم انك اذا تاملت تريد بعد ريب السعد
بالحضن في الوثيب وفاعل ... ضمير مصدر تاملت والباء في بحث لا يخفى يتعلق
بقوله على معنى الظرفية وفي بادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفي بادن الله
متعلق بلا يخفى وهو اى ادنى التنبيه هو الجملة حيث نزلت كج وبنزولها منزلة العادية
عن المعطوف عليها اشارة الى قوله شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعني تقدم
متبوع على المعطوف اما حقيقة كما اذا انقطع الجملة عما تقدمها او كما اذا ادعي ان لها
جملة اخرى سابقة عليها وتنزيل الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها انتفالا
لافوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة هنا لان الموصوف ذات
يحكم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا يتصور في الجملة اصلا فالموضحة لما قبلها تجعل نائبا
... صفة وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك متناولا لعطف المفردات كما يدل
عليه سلبه للجهة الجامعة للعطف المفردات على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين
الجملتين اشارة لا فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند التغاير فان قلت قوله لكمال
الانقطاع عنها متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة فقد علل انتفاء

بالجهة الجامعة بكمال الانقطاع والاتصال بالعكس قلت هو متعلق بما بعده اعنى قوله لم يكن موضعا
لدخول الواو فان قلت كيف جعلهما وجه القبول راجعا الى الموضع الصالح الذي هو
الاصل الاول مع انه عده فيما سبق اصلا ثالثا قلت لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه
من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه هاهنا فيتناوله
واعتمد في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا الاتصال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف
الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض له هاهنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة هاهنا
المناسبة الاعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة
جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية او الطلبية من المناسبات الجامعة فيتناول
نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما يكون اي الجملة موضعا لدخول الواو واذا توسطت
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع نفسه اي الجملة الاولى وهذا بمنزلة قوله فيما سبق
انما هو موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف
بالواو هاهنا اي في جمل لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض بعدم ظهوره كما م
فنقول فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك والجمع بين
مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في
التحقيق معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه
قطعا قلت ماذكرته انما هو دلالة عقلية ربما لم يكن مقصوده فبالعطف يتعين
القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى دلالة العقلية بالوضعية ويندفع ايضا توهم
الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع اي القطع والابتدا
وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وضمير
داوجوها هذه الانواع والسر في طبق في رتبة راجع الى ورودها وهناك اشارة الى
اقتضا الاحوال وفي البلاغة حال من درجة وجهة تقديمها فوسعا وضمير الى الكلام
[illegible] واما الحالة المقتضية للقطع بين اولا احوال المقتضية للانواع المذكورة ما يرد
على كل منها تمثيل في اكثرها ثم عقبها ما ينبه على كل واحد منها ليكون لك عود الى التامل
في هذه الاحوال ومقتضياتها فينكشف لك عنها غطاؤها وذلك لم نعد عوض ولا
الفرح ومنه كلام ثم قوله لا مرميدان خبر كم الثاني شيئا للكلام السابق في ذلك الحكم وضمير
مفعول ثان لشهادة المعنى قدم على الاول لاتصاله بالفعل نقيا لاشركت زيدا عمروا
اي جعلته شريكا لعمرو قوله فينقطع بالرفع عطف لا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة

لان الارادة ليست سببا للقطع بل عدمها منه

ومن فسره بمكرر ذلك فقد وهم

ثم نه قوله ثم ان هذا التراخي في الرتبة فان التفصيل اعلى رتبة في البيان من الاجمال فاعل
كان ضمير الشان الذي يفسره يوجد ولهذا قال قبل الكلام السابق لان غير المشتمل على
مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر هو العطف على ما
ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان
لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده قوله كالمورد هو على
صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشا للسوال كانه يورده والتقييد بالفحوى
زيادة توضيح قوله منزلة ويطلب الرفع اي نحو منزلة فجاز نصبها عطفا على تكون قوله
فينقطع بالرفع فلا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها
اي فينقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي يطلب وقوعه جوابا للسوال المنزل
منزلة الواقع قوله بالفحوى حال من السوال اي وتنزل السوال مدلولا عليه بالفحوى فان
تنبيه السامع على موقع السوال اما لكون القطع واما اغناؤه عن السوال وعدم
سماع شي منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصله على تقدير العطف ايضا فكيف
تجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت المذكورة هنا جهات مقتضية
لتنزيل السوال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا لترك العطف
فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل ايضا على
تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او
معطوفا مترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر
انه اذا لم ينزل السوال منزلة الواقع لم يذكر الثاني ولئن سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل
اما لتنبيه السامع على موقع السوال واما الاغناء مع ذلك التنبيه الخ فلا اشكال
والباء في تعليل اللفظ للمعية لا للسببية كما يرشدك اليه قوله وهو اي تكثير المعنى متعلق
بتقدير السوال وترك العاطف فان تقدير السوال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف
اشارة الى تقليل اللفظ قوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي والمقصد الى غير
ما ذكر والمراد بما يتخطى هذا السلك ... نزل لاجله السوال بحيث يستغنى عن ذكره والقصد
الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السوال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع
الاول قطعا والثاني استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان قطعا
واستينافا كما توهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين
يسميان بالقطع والاستيناف فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم العام قوله وامثلته

عطف على تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي يكون مطلوبية بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى
صفاته ككراسة مثلا والمطمع هو البعيد الشسع والعجيب ما يتعجب منه بغرابته وخفيها
سببه واللطيف مادق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني بمثل العظيم
والكبير مما الحجة استدعا للاعتنا بشان المراد وقوله فبعيده بالنصب عطف على
يكون فيفوت تمام الحالة المقتضية للابدال اذ بسببه استيناف القصد الى المراد بلفظ
لمجموع القصد بمزيد الاعتنا بالشان ثم مقام غير مقام البيان اذ ليس فيه الا تجرد
القصد الى ازالة الخفا قوله فظاهر مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز او
سهو او نسيان او خلاف شمول او لم يجز زيادة تقرير قال وان الحالة المقتضية
لكمال انقطاع ما بين الجملتين فهي ان يختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة
المقتضية للتوسط ذلك التفصيل هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من
تضمين الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال
الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما لم يقل مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية
للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف والقيد المعتبر
هنا يعرف مما ذكر هناك قوله وان اتفقا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما منصور
على الجزم ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الظاهرة في هذا
المقام ان يقال وان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على ان يختلفا خبرا وطلبا
الا انه عدل عنها لاشتمال الكتاب منبها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع
اذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل
لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع
سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق
وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان يقدر بعد فا الجزا ان
حتى يكون الجزا جملة ثم يجعل الشرط باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فا الجواب
اما فنصير التقدير هكذا او فان اتفقا خبرا فهي ان لا يكون وح فينتظم اللفظ مع رعاية
تلك الفايدة قوله عند المفكر جمعا من جهة العقل العقل قوة للنفس الناطقة بها
المفهومات الكلية والخيال قوة تبقى صور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني
جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا
وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع الوهمي

مايدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي مايكون صورة مرتسمة في الخيال فليس شيء
لانجعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا
عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد ايضا على الاطلاق
جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس بتقارن الصور
صورة مرتسمة في الخيال كما لايخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين عند المفكرة وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي
الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة
المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع
نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم يحاسبه على الافراط بما يناسبه وكان شبه
التماثل والتضاد وشبهه يناسبه لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع
نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي بها تنتزع
صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية
محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة
الصور اولا والاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر فهو العقلي اولا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي في متصور كما يشهد
قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول
والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد
من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يقال صرم الامير يوم
الجمعة
تخاط دنوب فيه قلت لانم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة
في يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان وقوع
ذلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لانه ليس جامعا
بل الانجامع غير ملتفت اليه كما صرح في خفي ضيق على ما سيجيء قوله او تماثل عطف
على اتحاد وهناك اشارة الى انحصار ذلك الثلاثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما
يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا
عن التشخص في الذهن فانه لايرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارج عن المثلين تعيّن
الماهية الواحدة فيرجع التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف الاجتماع ظاهر فان
المتضايفين يتعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية

او متشهورتين كالعلة والمعلول الشاملة للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف
العله والمسبب المعلول وقد يخص العله بالموثر والسبب بالغاية او بغضى الى الشئ في
الجملة والعقل والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر
يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل
لكون التضايف جامعا عقليا اى العقل يابى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله
وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من مخموعاته واف بما هو مقصوده وقد يقال
تمام حرى الا يخالفه لسبب والاولى حسب المعنى ان يتم بقولنا وان خالفه لا يستطاع
قوله والوهمي هو ان يكون بين تصورايهما اى متصوراتى الجملتين شبه تماثل وانما جمع
التصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد
من متصوراتهما بل هو قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه
في احدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض
المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض وجد فيه شئ يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم
للوهم حيل يروج هذا ايضا مصراع فرد كامر وقد يلحق به كان الوهم منشاه سروح
قوله ولذا اى ولان لم يصدقوا في ان الوهم يبرزهما في معرضهما فالزم وخذ
بقوله نعرف بد صدقه فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلثة تشابهما الا
المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اى بهائها وطراوتها اشراقا
حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بابي اسحاق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان
وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والسقا وصغار النمل الاشتراكهما في عدم التوقع
منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله وبالى عطف
على عليك وقوله سوا اى سوى الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليه اهتماما وهو
في المعنى استثناء من الاستفهامية التي اخبر عنهما بالذي حسن جاءنا قال او بقوله ان
بان كل واحد من القولين واف بما هو مقصوده اعني ظهور صدقه في احتيال الوهم قوله
عرفت حال من المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما [illegible] المثلين اى بعد عرفت حال المثلين
من شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا حققت اختيار الوهم
ظهر لك ان شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما
وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر ويتعاقبان على موضوع واحد مع ان بينهما
غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اى كتضاد السواد والبياض مثلا اولا بالمحسوسات

بالذ

مالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل لخمسة اخرى في الانفعالات البدنية والنسانية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجي من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة على حده مجي الى جهة بعينه لا تخصيص والايمان والكفر اعني اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا او كفرا لانبائه عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان تاره الى اللسان وتاره الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل بالمصوتات بالمتضادات فانهما في حكمها ومنه يراد مثالين ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين واخرها على قوله وكالمتصفات بذلك اي بما ذكر من الجميع ولا يخفى ان بين السما والارض شبه تضاد لاسيما اذا وصفا بوصفين متضادين خارجين عنهما الازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليستا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود والابيض وخارجان عن مفهومي السما والارض وكذلك السهل والجبل يلزمهما لزوما بينا وصفان متضادان خارجان فيهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما يشبه التضاد قوله فان الوهم معول تعليل لكون التضاد وشبهه في الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين يعني وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين يعني ولذلك اقرب خطورا بالبال مع الضد من ساير المغايرات الا ترى ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السما والارض ونظايرهما وذلك لان الوهم دايما في الاحتيال فان قلت اذا كان نسبة التماثل والتضاد وشبهه من الامور الكلية لم يدركه الوهم فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها آلات يستعملها في ادراكاتها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس يستعمله ويستعين به في ادراك ساير الحواس ايضا ومن ثمة قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما يستعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك يخطي فيهما ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى للقوة العاقلة الجمع لا جمله ما ستعما الوهم واحساله فلما كان الوهم الذي هذا الاقتضا نسب الجمع اليه كما ينسب القطع الى السكين قوله

فقد علمت انها لمعنى في التضاد ...

والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصورات هذه الجملة ومتصورات تلك الجملة
تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة
فان الجامع الخيالي ليس معتبرا فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبهه بها كما في
الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق على العطف
لاسباب مختلفة مودية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما يدل عليه
تقارن مع اسناده الى اسباب منكرة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للتصورات
تقارنات مختلفة لان جميع ما يثبت في الخيال فاتصل اليه من الخارج بطرق الحواس يكون
ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التادي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك التادي
والتكرر فاذا تادى اليه صورة متعددة معا وتكررت تاديها اليه كذلك تقارنت فيه وان
تادى اليه صورة واحدة مرارا متكررة صارت واضحة عنده ولذلك ولان الثبوت في
الخيال بحسب التادي والتكرر لما لم يكن الاسباب المودية المكررة على وتيرة واحدة اي
طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا
اي اجتماعا كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور ترتبت متعانقة في الخيال لانعقاد
الاسباب في جمعه وتلك الصور بعينها لا تترآى بعضها ببعض في خيال آخر وهذا بيان
لاختلاف الصور ترتبا في خيالات وكم من صورة لا يكاد يظهر في خيال وهي بعينها
في خيال آخر نار على علم اي جبل مرتفع وهذا بيان لاختلاف الصور وضوحها
وشهرة بحسب الخيالات قوله وان احببت ان يستوضح اي تزيد في وضوح ما يلوح به
اليك اي يشار اليه ويلقى اليك في تفاوت الصور في تقاربها ووضوحها بحسب جواب
الشرط فحدق البصر لشدة النظر من جانب اختيارك اي لاجل امتحانك ويلق
امري بلقاه اذا استقبله ويرى في حذف ومن ثم لا يجب الفاء والمعنى ملق كاتبا سعد بذلك
له الا ترى الى قوله بعد وذلك مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو المعد على معنى
يلق كاتبا اي جد كلامه سقره بذلك تتم والعقل ان النجار ويسمى بالفارسية سكه
قوله اخو واخو والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين وهذا جمع الضمير وقال بما يلابسون
اي يتعددون ما يلابسون وهؤلاء المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف
الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام فقال ولما كان في اصحاب العرف والرسم نقال
عرفهم ورسمهم كذا اي ما يتعارفونه ويتعودونه فاما نصب على انه خبر كان وفاعله ضمير
راجع الى ما هو مذكور معنى اعني في تقاربه له وقوله فلقد جواب لما وقد يقال هو منصوب

بضم يفسره هذا الظاهر اى وانا وجدتهم فسلكت على طريقة واياى فارهبون فانهم قوله
سعلو سلوتى والضمير للمذكورين من الكتاب والخاد وغيرهما وجميعا حال واللام
فى لمصادفتهم متعلق بلا يستند عن العداى لا يعتدون تعويضا خارجا عن القانون فى
هذا الامر واذا اعتبرت العدالى خلاف ما ست فى الخيالات اصحاب الصناعات الخاصة
او العرفى العام استبدعوه وانكروه انكارا تاما قوله وهل تشبهات فاعل فعل يفسره ما بعده
اى هل سلوتى تشبهات اولئك والمقصود هنا بيان تفاوت الصنع فى الوضوح بعد
استيصاح تفاوتها فى التقارب كما تقدم وتجلو خطوب العوس ومما الحكى حال عن شبهات
اى كاينة فى جملة الامور المكنتر يحكى جملة استينافية وقوله سلك طريق ومركب الحدر قبل
لجين الماء اعنى اضافة المشبه به الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحمل للثبات
على الحدر وقد حسنت هاهنا الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والحد كستر
يستوير المحجة اى الطريق الواضح وجهارا وسوى الاغرا مفعول فان لا ورث اى اما سوى
الاغرا وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الحث فى
السير بلطم خدود المحجة بايدى الرواخص جمع راخصة وهى الناقة التى لها نشاط فى السير كانها
ترقص ونشر الظلام جناحه ومد لهم رواقه عبارة عن شمول الظلام للهوا وستره لوجه
الطريق والقاهم العصا كناية عن النزول وقوله فقابلهم عطف على ما استطاع
اذ راى انكشف ذلك العبوس عن تخبطهم اى سيرهم على غير بصيرة فبينا مضاف
الى الجملة الاسمية والالف للاشباع هو ظرف لآنستهم والذين بالزاء المعجمة جمع زبية
وهى الزابية لا يعلوها الماء ويطلق ايضا على حفرة تحفر فى مكان عال لاصطياد الاسد
فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية فى الاجحاف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة جمع
ربوة والطبيان للفرس كالثدى للمراة فاذا بلغهما الحزام سقط السرج وذلك عند
الاضطراب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لفظاعة الشر وبلوغه النهاية
والمثل الاول فى تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر فى الظرف اعنى فى حندس الظلما
والثانى حالا ايضا من المستتر فى مقاساة تبرح لانه بتقدير وفى مقاساته خبر للمبتدا اعنى
من قوله مظلم بهم اى خالص لا يخالطه شى من النور يقال فرس بهيم اى لا يخلط لونه لون يخالفه
فلم يمالكون اى تماسكوا لم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه
ناطا بناوه ومادحا سناه بالقصر وهو النور وسناءه بالمد وهو الرفعة والشرطية
اعنى واذا شبهه شبهه عطف على الحذية قوله فما شبهه اى فى شبهه والعدول الى المضارع

تصوير الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص وقوله او التفاوت عطف على سبهات
اى هل التفاوت فيما ذكر يتلو عليك صورة غير ما تلونا او يجلو لديك صورة غير ما
جلونا وانما عطف باو اما لان الاستفهام راجع الى معنى النفي وكلمة او تفيد عموم النفي
كقوله تعالى آثما او كفورا اى لا تتلو شىء منهما سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور وابطا
للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعنى الاختلاف وانت تعلم ان
التفاوت فى الاراد على الوجه الذى ذكره يدل على اختلاف الصور فى الخيالات تقاربا
ووضوحا ايضا قوله فيما حكيه يتعلق بالايراد من ذوى الحرف حال من الاذكيا وقوله احسن
الكلام سبقدس القول اى قايلا على انه حال من الجوهرى وكذا الحال فى اخواته وبعث الفكره
وهو التعمق فى المعانى ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لسوق المعانى والتفصيل هو
ان تجعل بين كل لولوين خرزة للتحسين والذين شبهه المعانى اللفظيه باللالى والفضله
فى الحسن والبهرج والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والزايف الفاسد المردود من الدراهم
والبهرج هو الردى الباطل من الشى وهو الردى الباطل من الشى وهو معرب يقال درهم
بهرج كذا فى الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب الى
المعرب يقال الخمسة اذا جعلته حايا اى حلاله والكير منفاح الحداد من زق او جلد غليظ
واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار سبكته اذبته وخبث الحديد
الذهب ما نفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا فى معنى وحسن انه ركب لذلك على قياس
قولك هذا الكلام فى معنى المدح كما مر والوحى صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والفحم بسكون
الحا وقد يفتح كنهر ونهر والاقحام مصدر لا محتمة اى وجه به ساكتا والمعنى اخرجت الكلام
من عيب وحوا انه غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت والفطيس بوزن الفسيق هى المطرقه
العظيمة واعترض بان فطيس الافهام قريب من المطلام والمراحل جمع مرجل وهو
القدر من نحاس والزيان جمع دن والراووق المصفات ويعنى عذوبة الكلام فى
المفاصل ومرتبته فى الافكار وحرقته فى العقل انما هى حسن نظمه ولطافة معناه وجودة
مغزلها فى نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه حتى كانه نشوان والرقم النقش
والوسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق والكنة عجمه فى اللسان والرمض بفتح الميم الاحمر
الحامد فى موق العين فان كان سايلا فهو غمص والسرود ما يسرد الشى وترويد العين
من الاكحال جعل كلام البليغ لما اعترته بشبه كالكحل من به رمد قوله او سلوك او انشاد
معطوفان ايضا على تشبيهات قوله قايلا بتصريح بالقول المقدر فيما تقدم وتاخر بقال

٢٠٣

سه البعير اى نفر وشذ اى انفرد عن الجمهور قوله اصبق من مجيره الاسماء التى فيها التهور وقعت
نكرات والتى بعدها وقعت معارف ولعل الاتيان فى ذلك ان التا فى جميع ما وجدت فيه
ادى بعضا اغنى قصد للوحدة والافراد فلا يناسب التعريف الجنسى فترك التعريف فى
الكل رعاية للموافقة قال ولصاحب علم المعانى فضل احتياج فى هذا الفن اى الفن
الرابع الى التنبيه والسقط لانواع هذا الجامع اى الذى يجمع بين الجملتين عند المفكرة لا سيما
النوع الخيالى منه وذلك لان تشكلات الفن الرابع وهى مباحث الفصل والوصل مبنيه
على الجامع فلا بد فى الاعتنا المعرفة ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعنى العقلى والوهمى
مندرجان تحت الضبط لحكم العقل والوهم دون النوع الخيالى اذ لا ضابط له مبناه على
الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتنا بشأن النوع الخيالى قوله فمن اسباب
معناه فمن الاسباب لجمع بين صومعة وهو موضع العبادة وقنديل وقرآن ومن
الاسباب اسباب لجمع بين دسكرة وهى موضع الفسق وكاكيز الجابين وابريق و
اقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب يظهر تباين الاسباب فى شأن الجمع
بين الصور فى حوالى الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب
واختلافها بين الامم والاشخاص فعلى اذا لم يوف صاحب المعانى النوع الخيالى
حقه من السقط يقال وفاحقه اى اعطاه اياه وافيا تاما وانه اى ولعل الانصاف
علم المعانى فى اهل المدر الحضرى لان يستحلى كلام رب العزة اى كيف ويرا ان يستجلبه
وهو مفعول لعل وذال على عامل اذا والمعنى لا يستجلبه اذا لم يوف الخيالى حقه قوله
مع اهل الوبر يتعلق بكلام وكذا حسب ما يتعلق بكلام به والمستتر فى يتصرفها الله سبحانه
او للكلام على الاسناد المجازى وانما جمع الدلايل لان كل واحد من تلك الامور دليل على
الصانع الحكيم وذلك الاسق نصب على المصدر ولغلا سيظرون لما ما يدل منه متقدم
مبنيان اى نتوافل لا ينظرون واما مفعول به لتا سقا يقال سعت الكلام عطفت
بعضه على بعض واللام فى لبعد متعلق بالنفى المستفاد من ان يجلى اى لا يستجلبه لبعد
البعير عن خياله لكونه من اهل المد[illegible]م النظر اى التفكر فى معرفة الصانع وصفات
الله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخى فى الرتبة فان بعد البعير فى خياله عن السما
اكثر واقوى من بعد البعير عن خياله فى ذلك المقام قوله وذلك اى سقطا او توفيته
حقه سقط الحصد اذا انظر حلا مى مى عرضم اى معظم ما يعود اليه عرضم نزول المطر
لحله اى لحله وينزل فيه يحنى اى يدخله فى حوادثها وحفظنا يقال احال الله من ان

نيل الهم ظالم واجاره الله من العذاب مسع اى مجمع على طالبيه لا مستحكام بنيه الطرف اى
هو مشرف على المحيث بكل طرف الناظر اليه استشهد به البيت على ان حصونهم الحا
ونر لاصحاب مواشي بذلك اى من تكفل لهم بطول المكث في منزل عن عزم الامور اى
من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اى نظر البدوى هذا النظر الذي ذكره وعند
طرف لما يدل عليه ابرى وهو مبنى للمفعول على صيغة الغيبة مسند الى ضمير البدوى
والمعنى افطن الحضرى عند نظره هذا ان البدوى اذا اخذ يفتش الخ والمراد انكار الظن
قوله هناك اى في خزانة الصور وضمير لها الصورة الابل واللام يتعلق لما بدنه او لعوزة
البدوى من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها الصورتي الابل
السما او لا منظر اى لا مزيغ من نضبت الشيء رفعته بليلها اى عنها بعدها اى بعد
صور الابل والسما والجبال قوله لا اى لا يرى الحضرى البدوى كذلك لم ساخذ اى لم يجمع
ولم يأخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اى على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين
تلك الصور من النسق اى عطف الظروف الثلثة اعنى الى السما وما بعدها على ما قبلها
وعطف الاحوال الثلث اعنى كيف رفعت الخ على ما تقدمها لا ايصال كالمثال في الجمع
بين جملا لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قدم ان عطف
المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية بذكر لذلك
واما الحالة المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان كمال الاتصال
والانقطاع لتوقف تعقله عليهما ذكرا ولا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا التي لها
مباحث فيهما دقة وغموض لخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما
طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما بتضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف
فليس يقتضى ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعنى قوله ان اختلفا بين المبتدأ والخبر لان
ازالة الاختلاف يقتضى سابقة الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه
الذى هو ادخل في القانون اما لمراعات تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا او لان
مباحثه اكثر وادق واراد بتضمين احدهما معنى الآخر ما يعم استعمال احدهما في معنى الآخر
وانسباقه لا تقدير الآخر وقوله شتى كما يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مثال
وانما قال في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى الموارد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا او
طلبا لان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع متضمناتهما فانه غير واجب كما اشرنا
اليه وكلمة من في مما تليت تبعيضية لا بيانية لكان تنكر جهات ولا يخفى ان ما ذكره هنا

في سببي كمال الانقطاع ولا بد في اثبات التوسط من نفي اثبات كمال الاتصال ايضا
فكانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذا لم يذكر في نفي اسباب كمال الاتصال بحيث يحتاج الى
ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث قوله على انحو متعلق بقوله مشتملا و مشتركا
.. مما اشتمالا واشتراكا كاشتمال على نحو اشتمال المقام واشتراكه في قوله عز وجل واذ
وجعل سبيل اشتمال المقام في هذه الاية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون
يعني لا تعبدوا الان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا
والمعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل
اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت
ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة لان قوله تعالى وبالوالدين
احسانا اما بتقدير ويحسنون نظرا الى السابق او بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بعد تنزيل
واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتملا على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب
يريد ان قوله ان اصحاب الجنة تضمين معنى فليمتازوا اي هو دال على تقديره لا انه جعل مستعملا
في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا وبيان تضمنه اياه ان قوله فاليوم
لا تظلم نفس شيئا كلام مقول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة
الاية فيكون متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء تدل على ان
مضمونه اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان الاخبار به متعلق
ليكون كلاما وقت الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم
اذا اطلق هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر حقيقة فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم
اليوم لا تظلم نفس فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة
في سياق النفي يقال يوم الحشر في معهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على
سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل المحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين
ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام
الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعني قوله ان اصحاب الجنة متقيدا
[illegible] طاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر هذا ثم انه قد جاء في
التفسير ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يبتدأ باهل الجنة الى
الجنة لانه حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون ح قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما هو
سيكون منزلة الكائن مبالغة في التحقيق فقد ظهر ان معنى الاية هو ان اصحاب الجنة منكم يا

بل اهل المحشر بولي حالهم الى اسعد حال وهذا الحين في ذلك الحين بفهم منه القصد الى طلب الازدياد
فاشتمل المقام على معنى فليتنا نطلع عليكم في الجنه فهذا الطلب المقدر بلازم ذلك الخبر عطف
عليه قوله ولمتان في اليوم فان قيل اكم اكان في قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين نشاء دتهم
الى الجنه مع انه تفصيل لقوله ولا الحوزن المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون
فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال
والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطن لان الفا تقتضي مرتبة بلا مهلة على الاحصاد
الذي قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو ونحو ولا تحوزن لا يجب ان يكون مقارنا
للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فليتنا دواسيت عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف
يعطف عليه استانف مع انه لا يصح بسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار
ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك التطويل في بيانه بل ما جا
في التفسير وعلى ما نقله من ان هذا الكلام يقال لهم حين لسانهم واف بالمطلوب قلت
لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي ذكره اعني فليتنا نطلع عليكم بل يقول
لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء مجملا ومدخل في طلب الامتياز كما يلوح بالتامل
الصادق هذا تقرير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه
في الآية ان تجعل من عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم يتنبه
له الحامدون على ما صرح في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة
في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن اخرها معطوفة على قصة الذين كفروا
كما يعطف الجملة على الجملة وقال في موضع اخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى
يطلب له مشاكل من امر ونهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب
المومنين فهي معطوفة على جملة وصف ثواب المومنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة الثانية
مع الاولى بل من عطف الجمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف
هو المجموع وشرطه المناسبة بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان
العطف احسن. ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير بما
في عطف المفرد في مثل قوله تع هو الاول والاخر والظاهر والباطن. من ان الواو الثانية لعطف
مجموع الصفتين الاخيرتين. المتقابلتين. لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحدة
الاولتين لم يكن هناك تناسب فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو يعطف قصة الى

مثلهما بل هذا بالجواز اولى فليكن ذلك اعنى عطف القصة على اذكر منك فانه بحيث عن نكات
باردة فى مواضع شتى وقد يقال وامتثالا فى اطلب فى معنى الخبر بدليل وقوعه فى سياق تفصيل
الخير كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون بعيدون عن الصالحين الى عذاب الجحيم و دركات
السعير لكنه عدل الى الصيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان خطاب الوارد
... قوله ان اصحاب الجنة وان التقدير ثلاثتها بفتح الهمزة معطوفة على قوله ان
الذى قبله قوله واما كونه اى كون المقام شرطا بين المعطوف عليه فى الذى نحن بصدده
من الاثنين فى جهات جمعها عند المفكرة فظاهر اما الآية الاولى ففيها الاتحاد بين
المعطوفين فى المسند اليه والتماثل فى المسند اعنى ترك العبادة لغير الله وقولهم للناس
حسنا والاشتراك فى قيد احد الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد وفى المسند وهو الامتياز
وشبه التضاد بين المسند اليهما اعنى اصحاب الجنة والمؤمنين الذين هم اصحاب النار و الاتحاد
فى قيد الظرف الذى هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما جاءها هو بالجر عطفا على قوله نحو قوله
عز وجل واذا اخذنا وهذا شروع فى تضمن الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد
لفظ نحو ومعنى بورك من فى النار ومن حولها بورك من فى مكان النار ومن حول مكانها
البقعة التى حصلت فيها اعنى البقعة المباركة المذكورة فى قوله تعالى نودى من شاطئ الواد الايمن
فى البقعة المباركة وقد يراد بالمبارك فيهم موسى لانه كان فى مكان النار والملائكة الحاضرون
حول ذلك المكان والظاهر انه عام فى كل من كان فى تلك البقعة وفى ذلك الوادى وحواليها
من ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركات فى قوله الى الارض التى باركنا فيها
للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير الامر تنزيها له تعالى فى مكان المكالمة عن المكان
والجهة اى وسبحه تسبيحا فالحاصل فى عطفه على نودى تحاشيا او ضميرانه للشان والشان
ان الله على انهما مبتدأ وخبر لما دل عليه ما قبله اى ان مكلمك انا والله بيان لانا قوله
لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من فى النار وقيل الق عصاك وملخص ما
ذكره ان نودى بمعنى قيل لما عرفت فى علم النحو ان ان هذه لا يأتى الا بعد فيكون قرينة على ان التقدير
وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق معمول قيل ومعطوف على نودى الذى هو بمعنى قيل فى
نفسه والق معطوف على ان بورك موهم ما اهله والمراد انه عطف على نودى ان بورك وفى الكشاف
ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودى ان بورك وان الق كلاهما تفسير لنودى و المعنى
قيل له بورك من فى النار وقيل له الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله تعالى فى سورة القصص
وان الق عصاك بعد ان قوله ان يا موسى انى انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه

لان عاطف الطلب على الطلب معطف
متعدد اعلى تعدد فى ... عاطف المفردات
منه

نعت قطع
الضرورة
منه

يقال رقعوا حوله وحواله وحواليه
وحوليه ولا يقال حواليه بكسر
اللام منه

اى نزهه تنزيها منه

قد ضر الامر وهو الق معنى
الخبر وهو الق وعطف
على الخبر الذى هو نودى انه

اى وان سنت ... انجح واعتبر
بعد اعاده ان اى على ما
فى الكشاف
منه

نوح وان اعتمروان واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الحق بلا تصميم معطوفا على نوح ورد خلاف
معه في حين معنى ان القول قلت لا باس لان الخبر والطلب اذا وقعا في حين القول كان القصد
منهما الى اللفظ المودى للمعنى فينكسر سورة الاختلاف فيحسن العطف كما تقول قال زيد نودي
للصلوة وصل في المسجد يحكي قوله معطوفا احدهما على الاخر اي قال هذين القولين بل
نقول اذا كان لهما محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما ستعرفه فان قلت
لعل كلام السيد واحد الا ان المص صرح مركزا في المعطوف عليه قلت مع لا يصح
الى لان قوله وقيل الى على هذا التقدير اظهار اذا مال المعطوف عليه في المعطوف كما تقا
معنى جاء زيد وعمرو وجاء زيد وجاء عمرو ومثله لا يعد تضمينا اللهم الا ان نختار ان العامل
مقدر لفظا ويجعله تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد
قال — واما قوله وبشر يعني فزيتوهم ان بشر عطف على اعدت سيصير احدهما
معنى يوافق الاخر كما يشهد له قراه زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت
فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقه
قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد احسان اللهم واعمر ص
عليه اولا مانع بالجهة الجامعة وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند
اليهما الا ان العطف بين الامرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور
مستقبح بل غير جايز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله
بشر صالحا لذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب عن ذلك الثاني بان المعنى فان
لم تفعلوا فاتقوا النار والعقوبة لعقابكم من حسن حال اعدائكم فاقيم وبشر مقامه لان
التبشر مقصود في نفسه ايضا مع غيظهم وهذا القدر في الربط كاف وقد ذكر العلامة
انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف
على مجموع وصف عقاب الكافرين كما حققه وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا ثم قال
بعد اعدت على طريقه قوله واما نزلوا واختار المص انه معطوف على قل مقدرا قبل يا ايها
الناس اعبدوا وايده بان تقدير القول يوجب انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن
والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى يامرهم وينهاهم على لسان النبي
واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حين القول المقدر اختل
نظم الكلام وان دخل كان عليه السلام مامورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على
عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مامور بساده معنى الكلام بعبارة تليق بمكان بقول

وان كنتم

وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مامور بتاديته معنى الكلام
بعبارة مليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما انزل على او مامور بتبليغ هذه العبا
على طريق الحكاية عن الله تعالى فلا اشكال ونظيره قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم اي اديعني هذا الكلام بطريق الخطاب او ادكلا في هذا اليهم بطريق الحكاية
قوله اي وقلنا او قايلين كلوا اشارة الى تجويز التقديرين فالاول على انزلنا وقد حذف
المعطوف مع العاطف والثاني حال عن فاعل قوله ونحو ذلك كرر لفظ نحو ذلك مبالغة في
تصريحها بان كل واحدة من هذه الآيات مما قدر فيه القول بوساطة انصباب الكلام الى
معناه وانما قال او قايلا انت ياموسى بتعليم ان قايلا متعلق باضرب لا بانفجرت المقدر
والا كان المعنى قايلا هو وهمنا بحث وهو ان قايلا ان قدر داخلا على كلوا الدم الفصل
بينه وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل
بينه وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلالا ايضا فالوجه تقدير الفصل معطوفا
على فقلنا او على نضرب المقدر قيل فانفجرت ولو قدر العاطف الفا لكان اظهر قوله اي
وقلنا الحديد ولم يقدر ههنا اسم الفاعل لكان الواو المانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير
الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على
الخبر اعني جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كانه قال والق عصاك قوله اي يقولان ربنا اقتصر على
تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة لبرفع وانما قال
على قول اصحابنا اي البصريين لان التقدير عندهم يقولان اي القايلين وعند الكوفيين ما يتعلق
بوصيها فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا
لم يكن لايراد الصلة اعني الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص نحو يتعلق به ما بعد
بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المتقضي لتلك الصلة وتعلق به باعتبار نظرا الى الهوى
المنوي بحيث ذلك الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول قوله اي ويقولون ذوقوا
قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعني ... لانه اولى وان جاز تقدير اسم فاعل
... على مضارع وقع حالا او ... يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين
قوله اي فقولوا لهم سيحوا احتيج الى تقدير القول ههنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله
سيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك انهم سيحوا في الارض
اربعة اشهر آمنين لا يتعرض لكم فيها وهي الاشهر الحرام والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله
الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن

لان هذا ليس بحث على القول
الابل وعلى الضرب المقدر

نعم يصح تقدير اسم الفاعل حال الان
تلك الثلاثة ... تقدير
الفعل ...

العهد اليهما كما ينسب الى المعاهد اى انهما امرنا بهما عاهد تم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم

قوله وكذلك عطف قوله هو عطف على قوله وعندى انه معطوف على قل مرادا اى ونزل

عطف وبشر الذين آمنوا على قل هو ادا قيل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا

قيل يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف بهذا العطف فالظاهر انه جعله معطوفا

على استعينوا كانه قيل يا ايها المومنين استعينوا كانه قيل يا ايها المومنين استعينوا

بشرهم قوله لكونه فى معنى آمنوا وذلك لانه دال على المجاورة المتجه وتعليمها والمتعارف

فى التعليم هو الامر والنهى ويرد عليه ان يومنوا تفسير على المحاورة فلا يستقيم ان يجعل

داخلا فى سلكه اذ لا مدخل المتبشر فى ذلك التفسير فالصواب تقدير القول كما اختاره لانه

كثير فيه قوله وكون الحاكم وولى اشارة الى رجحان ما اختاره امله فى هذه الآية الى رجحان

ما اختاره امله فى هذه الآية فلما عرفته آنفا بعدم التصريح بالنداء ايضا واملة فى قوله وبشر

الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان منفق الجملتان خبرا عطف

على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هى الحالة الثانية المقتضية

للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرية مع الاشتراك فى الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته فى الحالة

الاولى اعنى قوله فهى ان اختلفا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول هنا او ان

اتفقا خبرا ان يكون المقام على حال الاشتراك منهما فى جوامع وقد تقدم الوجه فى جمع

الجوامع فى قوله فى جهات جامعة قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقلى

واظهر لها مراتب متفاوتة فى الظهور وكذا الحال فى الوهمى والجميع متقدم على الخيالى قوله لهذا

القدر متعلق بقوله فيحصر مرادنا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما بين الجمل

على وجه كلى مع تمثيل ما فى بعض المواضع فالآن يذكر لك امثلة كثيرة لها ليحدث تلك الامثلة

بصيرتك ويحفظك عن الدلوان استقلتك مداخص فى زمان شروعك فى سلوك

طرقات تلك الحالات وقوله ان عسى بكسر الهمزة فى النسخ المعول عليها فالشرط عرى

وعسى مقحمة لتقوية معنى العرض المستفاد من اداة الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى

ويوجد فى بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفى بعضها عسى ان بالفتح ايضا

بظاهر من معنى ولا لفظا قال لعز اشد القطع للاحتياط قوله لم يعطف اراها اى ويوم

اراها على تظن مع الاتفاق فى الخبرية والاشتراك فى الجهة الجامعة للاتحاد فى المسند اعنى الظن

والتناسب فى المسند اليهما اعنى المحب والمحبوب مع ان المسند اليه فى الاول وقع قيدا اى مفعولا

فى الثانى كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغى بقربه منه واشتراكهما فى الجامع

اعنى الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسند مع الاتحاد في قيدهما وح ويفيد المعنى
كما ذكره قوله حين بمستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون قد قطع وقوله لا انصباب تعليل
النفي الاستبعاد والى ايراد متعلق به واضافة الايراد الى عبارة السوال اضافة المصدر
الى مفعوله لا لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السوال وجب ان يكون ايرادها استينافا
لان نقول ليس يجب ان يجعل السوال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب
عنه قوله فما هو هناك اى ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون سويه لاجل اللفظ اعنى رعاية
الوزن بل هو في مقام اعنى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغا التى يجب ان يراعى
فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن لحط هذا التركيب عن
رتبته ما دونه ولحق في سلك التراكيب التى لا يعتد بها لم يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع و
القافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله ثم يعطف لهم الف خيفة ان يظن ان يريد
ان لهم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على الاصح وهذه الاسمية تشارك الفعلية السابقة
اعنى زعمهم في الجهة الجامعة لان حصولهما هو ان مالكم دعوى الانتما اليهم وحالهم انكار ذلك ونفيه
لكنه ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية مع مفعولي زعمتم فيفسد معنى البيت
لا الف داخلا فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها
مفرد وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما
يجعلها في قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم يتضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم
قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف
على محل اسم ان على معنى وان لهم الفا قوله يحتوى ملح الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما هو مراد
في القرائن الحالية وذلك لان الزعم اشد في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مظنة الكذب وقال
شريح لكل شى كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي ادعى الشاعر على بنى اسد في انتسابهم الى
قريش بالقرابة بان لهم الفا لاف في رحلة الشتا الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة
وليس لكم شى من هاتين الرحلتين وايضا قد امنهم الله من الخوف والجوع وانتم خائفون
جائعون واليه الاشارة بقوله اولئك امنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا
والالاف مصدر آلف والايلاف مصدر آلف يولف والالف مصدر ألف يألف ألفا قوله
وذلك انه اى الشاعر وحيى ايدى طرف لجيرانى اعنى فصل وضمر كان للانكار قوله واما
انا معكم انما نحن مستهزؤن جعلهما جملة واحدة لان الثانية موكدة للاولى مقررة لها
فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب مع اشتمالها على ذلك

الهمزة قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وههنا مفسدة
اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه موكدا لانا معكم قوله يشاركه
في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها للقصد
الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يورد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة
الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما الاسناد الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما
كان او موخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيده سواء
هي جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل جزأ من المعطوف
عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تع فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص فالمعطوف في ذلك القيد كما في قوله تع فاذا جاء اجلهم
لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك
اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون ح قطع الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وماسواه
اي من مفعول معه ومستدرجا حال من فاعل جلالهم ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله
وقوله بكلا طرفي المنفي اي استمر انتفاء الانقطاع في كل وقوله فانهم مفسدون تعليل لما
استفادة من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المتقدم ليس بمراد لشهادة ما
نظيره قوله الا انهم لمثل ما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم
سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم
فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين
في خبر القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيده متوجه على هاتين الآيتين
ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الآيات الثلث ماخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوف
بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب
الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك
المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا
معطوفا على يقول امنا وان كان مرجوحا وح لا يلزم من عطف على ذلك المقيد ما ذكره
من المحذور فالاولى المصير الى الاستيناف على ما اوضحه ايضاحا تاما فان قلت لما ذا
خالف في ايراد الاي موضحا في نظم القرآن قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على ما قبلها
المشتمل على ذلك الاستهزاء اظهر في بادي الراي من العطف في الآيتين الاخريين والبحث عن ترك
العطف الظاهر اهم قوله في الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة

ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم للتصيير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام الى
نحو السوال وتنزيله منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لا انه يلزم تعين الاستيناف على
الاطلاق قوله على ما ادعوا اي على وجه حصرهم في الصلاح نليا ومن امثلة الاستيناف قوله
من جماعات العوال الشعر زعم يا سلا ان العواذل جمع عاذلة صفة لجماعة لا الامراة بشهادة قوله
صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلمة حتى ههنا في حكم لما وصار جوابها وضمير
كان المعطوف على شرطها راجع الى ابتدا الشكاية قوله مبني اي الشاعر الكلام عليه اي على هذا
السوال وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي مبنى عليه ايراد الجواب عقيب السوال
فانه يكون بلا عطف اما لكمال الاختلاف طلبا وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا او لان حقيها
ان يكون كلامين تخصيص فلا مجال للعاطف بينهما وجندب بضم الدال رواية الكتاب وبحوذ
فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والحبوب جمع حبيب بمعنى الجانب وخبت اسم موضع
وهو في الاصل الارض المطمئنة فيها رجل غريب اي حط عنها رجلها والاجهام الاناخة
وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة القاد شبه موضع قريب من الكوفة اي جندب في
السير وخلت اي القافة من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطفه
قوله من النسا العاذلات اشارة الى ان العواذل ههنا جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة قوله
داين وقلن قوله عك اي اكثر البكا والعذان بالكسر موضع ديوام بفتح الباء وقيل بكسرها
موضع دفنت فيه من الاعداء في النار فضل المنزل مناده والحرم المأمن دخله كان امنا لم يعطف
كانوا على طالبه للاستيناف قوله اوكيف ابكيتهم اعالمة لجالهم ام جاهلة ولا وجه للبكاء
مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم لي دفيل المعنى كيف ابديهم واصفهم في بكائي صفهم لي
فكان الشاعر فان لها قوله كانوا على الاعداء لي ولا يخفى عليك ان الجملة التي قطع عنها
كانوا اغني طالب اقامتهم غير الى نشا منها السوال اعني قوله ابك قوله عفا اي اندرس و
عفا درس يتعدى ولا يتعدى والحسان السحاب المصوت والتسوف الظلوم والديل
القطر والمطال كثير المطر وهو تابع المطر وقوله فاذا عفا جملة اسمية وقطعها فا
انتساب لجملها فيقال كلاحنان عفاه على طريقة ما عرف في ماذا صنعت فكانه لم ينظر
بخصوصية عبارة السوال بل قصد الى ما يعم منهما في الجملة الفعلية على قياس محققه فيمن
قام ولا يتاتى ذلك فيما اذا صنعت اذا جعلت اسمية فتامل قوله عفاه من حداهم قيل معناه
عفاه من حدا الابل وساقها بهم اي سعتهم واليهم من الماد حيي والسايلين يقال عرضت اي صحت
وملت والغرض لم يحرب الامور اذ اخل عليه لام الجاره تقويه لعمل اسم الفاعل وبعد طرف

قيل اي حداة الابل وساقها ...

لما مر ايضا قدم عليه توسعا طوى عنه كشحه اى اعرض عنه وجانبه قوله للمتقين الجامعين بين
الايمان بالغيب الخ اختار هذه العبارة على ان نقول ما للمتقين الموصوفين بجميع الصفات
المذكورة او الجامعين بينهما اشعارا بمنابرة تكرار الموصول في الايمانين وتوكيد فيما عداها
وهو ان الايمان بالغيب يترتب عليه الايقان بالاخرة فكرر الموصول في الاصلين وعطف
الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمير [illegible]
فرع يبنى على اصله ويدل عليه فهو يتضمنه اختصوا احالهم المتقين. وكنه الشيء غايته
ووقت الامر كنهه ايضا ولا شيء منهما بفعل وقولهم لا اكتنه كنهه اى لا ابلغ نهايته كلام
مولد ولا بتامه وقدره اى لا بغالب قدره فضلا ان يغلب ومقولا في ضمن حالهم
اختصوا فان قلت اذا قدر السؤال هكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا
كان معناه اى اسباب تاخرت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها فكان
سؤالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة على السبب قلت الكلام السابق مشتمل
على تفصيل السبب الا ان السامع لم يتنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على فوات
المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد ولذا هذا انشاد
بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا بمستبدع ان يفوزوا والى ظاهر
من حالهم استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لكان اتصافهم بتلك الصفات
الى اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن
اسم المتقين مجازا بحسب المآل قلت لا يخفى ايضا ان الذين يول حالهم الى تلك الصفات
كان مالهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف
الخبر في تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على
هدى قلت من حيث انه جواب عن سؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من
هدى للمتقين وبين له ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتب الحكم على الوصف المناسب
المختص فيكون مختصا ايضا قوله وكذا ان يقدر هذا وجه ثان في الاية وهو المختار
كما سيأتي منطويا على بيان الموجب اى انطوا ظاهرا مفصلا والا ففي الاستيناف على
الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انطوا خفي اجمالا
بيناه قوله وكذا ان يخرج الاية عن الخبر بصدده يعني الاستيناف وانما جعل المنصوب
على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا اذا جعل مرفوعا على
الاختصاص وكانه لم يتعرض له لقلته لكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مراد انه اى بالموصول

الثاني مع خبره التعريض من بدل فايدة احتياج الموصول الثاني عن كونه صفة للمتقين كالوصف
الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يومنوا بنبوة محمد عليه السلام وهم ظانون
انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خايب
ولا سواء من الهدى والفلاح في شي بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب المنزلة كلها لا بالتورية
وحدها وايقنوا بالآخرة على وجهها لا كما يزعمه اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس
الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل
يجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين يومنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى
للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف
يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت
من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هدى للمتقين وليس هدى لليهود
فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر واذا جعلت هذه
الجملة برأسها اي بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا
على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سياتي قوله والفصل من
هذه الوجوه لاستيناف الذين يومنون بالغيب بجهات اما بالنظر الى الوجه الاول فلان
الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف
بل هناك نوع غفول عن السبب المبين كما مر وايضا استيناف الذين يومنون بالغيب ينطوي
على بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف اوليك كما عرفته وايضا لا فصل هنا
بين منشأ السوال وبين الجواب مذكور صفات المسئول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر
الى الوجه الثالث فلان الاستيناف يكثر الفايدة ويقلل اللفظ وايضا الموصولان
ههنا منتظمان في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا يصح
عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا
ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى
بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالضالين الصايرين الى التقوى وعلى
التقديرين يحسن استيناف الذين يومنون بالغيب واما استيناف اوليك والابتداء
بالذين يومنون بما انزل اليك فمحوجان على تقدير الصيرورة الى تكلف في وصف الضالين
بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل منزلا على كل انفاك ليقع جوابا اعترض عليه

هو الوجه الثاني من الاوجه الثلثة

بان الجملة الاولى الطلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف وحيث
بانه لانا فاه في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله فقط على ان هذا السبب اعني
الاستيناف في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق
للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان القصد لا لكونه جوابا لذلك السؤال والافاك الكذاب
والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه وكانوا
اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف او لانهم ضيف في حسبان
ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله قال تعالى بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث
خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته واذ دخلوا نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثالث والا
فبما في ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث وان لم يرد به معناه
المصدري ولا اراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم
او كان هذا سؤالا لهم عنهم اي انتم قوم منكرون يعرفوني من انتم فراغ اي ذهب في خفية
من ضيفه كما هو دأب المضيف والهمزة في الا تاكلون انكار لترك الاكل او حث عليه
فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حيث لم يتحرموا بطعامه وعن
ابن عباس وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله في القرآن كثير تقديم في الاول
على عامله بمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا قال
ومن امثلة البدل المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل
والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كمال اظهار الكراهة لاقامته
وذلك لان الرجل اذا كره اقامته من صاحبه لمخالفة هو عليه فربما دفع الكراهة رمزه حينه
وربما ارسله فيما لا يعنيه فهم منه ذلك فاذا قال له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه
يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالنص المعنى اللغوي الشامل
للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن
ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر
هو الارادة فيكون كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي بمعنى
الكراهة فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل قوله مثل ما قال
الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم اذا متنا كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على ما
ولو اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث فلا وجه للجزم على

قال الادخال ريثما ثم عدم الاقامة

الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون التوكيد
الثاني اوفي سلاسة المراد في المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما ليس فيه
الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما هو في قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله
لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم السامع
انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فابدل هذا الحقا
يخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه قيل لم
لم يدعون الايمان كاذبين وما فيهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لانه
ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون
الجواب عن ذلك السوال شافيا وانما قال في كلم الحماد عين لان يخادعه الله والمومنين لا يصح
لان علام الغيوب لا يخادع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمومنين وان جاز ان
يخدعوا في الحرب لا يخدعوا وانما قيل يخادعون الله لان صورة صنعهم مع الله والمومنين حيث
يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة صنع المخادعين وكذا صورة صنع الله والمومنين معهم
حيث اجروا عليهم احكام المسلمين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل
من النار صورة الخدع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة
مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند
المبالغة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم
المخادعين او يخادعون حقيقة ان اريد يخدعون الله يخدعون رسوله لان الناطق عنه بأوامره
ونواهيه قوله فوسوس اليه الشيطان الوسوسة الصوت الخفي يقصد الاضلال يقال وسوس
الي اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى
الخلد على معنى ان الاكل منها سبب لحصول الخلود الاكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى
اي يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب
ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه
جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدأ وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف
نسق لكونها متآخية اخذ بعضها بعنق بعض قوله جار كان وزانه اي قياسه ونسبته
في الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس
الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال الموكدة وبين الاول بقوله
بناء على ذلك اي على كونه بمنزلة نفسه في حال الخليفة نفسه ثم حكم بان تقديره كونه حالا

ووجه العدول عن خدع الى خادع يعد
المبالغة لان الفاعلة في الاصل
المبالغة والفاعل في ... ...
الفعل ... ...
الداعي ...

انما قال ظاهر كلامه مبني على ذلك لان منهما
مخالفة في توجيه ... ...
... ...
عليه

مولوية ظاهر كما سيطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين ههنا مستعملة استعمال لما وجوابهما
كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة فطنه انه مما
يرمى على سبيل المجازفة والمساهلة فينظمه السامع في سلكه ويوقع سنده الى قوله في وصف
الكتاب وضمير شانه للكمال وتلك المبالغة مصدر يرتع وحيث جعل قيد لتوبه كذا
قوله بشهادة قبله بعد تقييده بالقيد الاول والاصل هي القواعد الذي سبق ... ان
اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة وفي ان
المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الاختصاص في المسند اليه وفي ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا
كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى الحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك
فيؤل المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان
يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة
تكميله والفعل في فاتبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب
نفيا لان يكون مظنة اي بنظمه السامع قبل التامل في سلك ما جوزف به وقد اصيب فيه
بذلك لاتباع المجرد اتباع نفسه الحثيثة مصدر فاتبعه والحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم
المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم مرابطة بما ذكر من ان الضمير
المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب ولا مجازفة
في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقيق واتقان وحاد ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما
ساد من نظم الآية ويكون مع ذلك دفعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة
وتسجيل بكماله لانه الاكمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص مما للباطل والشبهة وانما
تقرير كونه حالا موكدة ظاهر لانه يوكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكليات كما
ان هذا يوكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف
لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام قوله للذين قبله متعلق بالتقرير والضمير المجرور في هدى
للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه
هاديا اشاره الى ان ذلك الكتاب متبوعا بلا ريب فيه بعد انه صار موكدا لهدى للمتقين
بناء على ان وقع توهم المجازفة في الكلام متمة له فلا يتجه ان الاولى على ما ذكر ان يعطف
هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في
الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للاريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب
قوله وان معناه بكسر الهمزة حال ... او معطوف على جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا خبرا

على المبتدأ الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة يستفاد من حمل الهدى
عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله وإما مبنيا
اي واما مبنيا ان ما قيل هدى للمتقين سوق لما ذكر اي الوصف التنزيل بكمال كونه هاديا
فيما يراه من النظم الشاهد له اي للتنزيل وقوله لا حراره اما بدل اشتمال ما عاده الجار او اللام
في موضع الباء اي شاهد للتنزيل باحراز التنزيل قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود
منه وانزل لاجله وهو اي ذلك النظم الشاهد تلك الشهادة وقوله من تعقيبه على من نظم
وانما اورد لفظ ثم منبها على الترقي فان تعقيب الشاهد ويتكسب بتراخيه الرتبة عن اصل
الشهادة وانما وصف النظم بالبلاغة لكون الريب منفيا بل النافية للجنس قوله وانك بعد
ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق يشهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شانه
والمقصود منه لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي منها هو الهداية
لا غير وبحسب الهداية متفاوت شان الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول
ما قصد به فاذا دل النظم على علو شانه ورفعه مرتبته بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله
فيه ثم دل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتحد معناهما
في المال بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله لما مر قوله وكذلك قوله ان
الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا على
قوله وكذلك فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه
لكمال الانقطاع كما سيلتفت بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك
ان لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى
الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي كما قبله
وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه حق
ولا بصر اليه خالصا ولا سمع يدرك به حجة ولا بصر يحسنون به عبرة ولما كان انتفاء سلامة
تلك المشاعر لا ذنبا للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لما قبله
فان قلت هذا جعل ختم الله تاكيدا لقوله لا يؤمنون قلت لعدم دلالة لا يؤمنون قلت لعدم دلالة
لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه
كان الاولى عطف والتاكيد على الآخر لانا نقول التاكيد الاول من تتمة المؤكد بالثاني على
قياس ما تقدم وقد يقال ختم الله استيناف وليس ببعيد واما قوله تعالى ولهم عذاب عظيم
فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين او على خبر ان لا على احد التاكيدين لا ثبوت العذاب

هذا مذكور في الكشاف

العظيم لا يتبادر منه تقدير التسوية كما في التاكيد بين السابقين قوله كما ترى اى كالتقدير الذى يرى قوله كذلك قولهما انا معكم اى هو ايضا من امثلة التوقين والتاكيد وقوله لما كان المراد الحاصل لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم قلوبا بفتح الهمزة اذ المراد هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال في همزة انا نوهم وضمير معناه لقوله انا معكم قلوبا قوله وضع انما نحن مستهزؤن مقررا وجه التوقين ان ايهام الايمان يتضمن نفيه والاستهزاء بالهله يتضمنه ايضا فكان الثانى تقريرا للاول وقد يقال معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثانى دفع الاسلام لان المستهزى بالشئ المستخف به دافع له قطعا ودفع نقيض الشئ تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشرا يوكده مفهوم ان هذا الا ملك كريم اعنى نفى البشرية ومفهوم الاول اعنى اثبات الملكية يوكده المنطوق الثانى وانما قال في حال التعظيم لان نفى الآدمية فى مقام المحقر يفهم منه عرفا اثبات الشيطنة او السبعية او البهيمية وقوله كان في اذنيه وقرا اى ثقلا مانعا من السماع موكد لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا
قال وغر اشله الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا قدمه لانه اقوى اسباب كمال الانقطاع
والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والزايد هو الذى متقدم الرفقة لطلب الماء من راد يرود اى جاء وذهب يقال ارست السفينة اى انتهى سايرها الى المرسى والمزاولة المعالجة والضمير للحرب وقوله فكل تعليل للامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك وجرى المقدار اى تقدر من الله وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للسفينة وذلك انهم لما راوا ما فيها من الاتراك طمعوا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليا خذوها فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها منه قلت النظر هنا الى المحكى اعنى كلام الزايد دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكى وقد يقال الكلام عام متناول لما له محل فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشئ فان الجمل التى لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم فى حكم المفردات يكتفى فى كون العطف على الواو منها مقبولا بالجهة الجامعة من غير النظر الى ذلك الاختلاف وعدمه الا ترى الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكى والسر في ذلك ان الجمل التى لها محل من الاعراب والكلام فى جمل لا محل لها منه قلت النظر هنا الى المحكى اعنى كلام الزايد دون الحكاية ولا اعراب لها فى المحكى وقد يقال الكلام عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشئ فان الجمل التى لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم فى حكم المفردات يكتفى فى كون العطف بالواو منها مقبولا بالجهة الجامعة من غير

لاذلك الاختلاف وعدمه الاتري الى قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه عطف
العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب وقعت موقع
المفردات وليست النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات في اختلاف تلك
النسب بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجملتان في حكم المفردات التي
وقعتا الظهور فايده العطف بينها بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبتها مقصودة
بذاتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس يظهر فايدة العطف بينها بالواو الا اذا كان
بينهما مناسبة و يقتضي ان يكون بينهما مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة في سورة نوح بصحة قولك
قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد كما ذكرناه سابقا قوله ملكته حبلي عليك الحبل عبارة
عن الانقياد والدخول تحت التصرف التام والقاء ه عليه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات
اليه لقلة الرغبة في مواصلته والتصرف فيه وقال اني في الهوى كاذب اي قال انك في دعوى
محبتي كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اي يا هلك
وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزا شرط محذوف اي
ان تدن يا هلك على مذهب الكسائي وان يصلح ادفع اليك الاجر فان قلت لماذا اسند
النفات في مداوتها ويهلك وادفع الى الاختلاف دون الاستيناف مع كونه محتملا قلت لان
الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطف اسعى على الخبر الذي يليه مما لا يجوز
والاسناد في كونه مقول المحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند
ترك الى الاختلاف لانه اظهر السببين وانما لم يجعل استينافا بتقدير قلت اسعى اسعه جوابا
لماذا قلت قوله ونحو امثلته اي امثلة الانقطاع بسبب الاختلاف ويعني به القسم الثاني من الانقطاع
وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله ويقع في خاطرك بعضه اي في اثناء
الحديث الذي يكون فيه قوله مثال الاول كنت في حديث اي مثال الاول هذه القصة قوله
ان خاتمي هذا عطف على سعد اي حاتمك على ما وصفت وان خاتمي وترك العطف في
قوله ان خاتمي ضيق للخلو عن نكتة قوله لتنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف
فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان يكون مثلا في تعداد الالات
التي تتعلق بك وبيان احوالها فيقول كمك واسع وخاتمي ضيق وخفي كذلك فيصلح
لكن مقام استعمال اهل مجلسك مذكر الخواتم مما ينبو عن ذكر خفك مع خاتمك وكذا في قولك
مثل هذا واسم الجامع غير ملتفت اليه اشعارا بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح ان
يكون جامعا في شيء من مقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن

يعني انه في الهوى كاذب

ذكر الخاتم في قوله وان خاتمي مع الخاتم

يعني ان قوله مثال الاول مثال لقوله وكذا الخاتم في وصال

ح ان مثل المقام عن العطف موجود مع ترك عطف خاتمك على ما تقدم من ذكر خاتم صاحبك

عطفا ولا يلتفت الى ما يتوهم من ان قول المصنف هنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح
جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا قوله او يكون في حديث عطف
على يكون في حديث وقسيم له كما يشعر به قوله لعنه وقدم والاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين
الحديثين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وهو غرضهما
الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق
به وانما فصله عنهما لانه معترض لبيان الفصل في قوله تع ان الذين كفروا قوله وكون ما عقبته
الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر لا يقال بين هذين الحديثين جامع هو ذكر
العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الآية اذ الحاصل انه هداية للمتقين وغير
نافع للذين كفروا لانا نقول ان المقصود بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم بالقياس
لكتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال وسوما الموهم جهلهم وكم نقيضه
بكنايته والعلوم ذكر العلوم ومطلق الاساس نحو ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الآية اذ المقصود
ان لا يقع في الانذار سواء كان بالقرآن او غيره قوله لجلائه متعلق باخرج اي اخرج من زمرة العقلاء
ملتبسا لجلائه حالة الحاصل اذا ترك وفي قوله هو نا اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عطف
ليس بمستحسن ايضا لكن الخطب اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفسه
بالواو وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كله لا اذ لما زعمت الحسنة من انه لا يس
هواه كما حكاه في البيت السابق في زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
والخطاب في هواك للنفس اي زعمت ان هواك اندرس كما اندرس آثار ديارها بذلك التوضيح
جواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا عدت نفسي على الف سواك
لحوم وفي قوله بين مرارة النوى وكرم ابا الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد وان
الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما يقال من ان كرم ابا الحسين له حلاوة وان مرارة النوى
وكرمه دواء لما لا يخفى سماجته قوله يعلم ما يلج هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلمة ما
موصولة لا استفهامية الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلة
وقوله ان ابرار مثال للتوسط في الجمل قوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما يتلوا واما مجرور
عطفا على قوله ولما لم يتعرض لامثلة التوسط بازالة الاختلاف لانها قد تقدمت مستوفاة
قوله واعلم ان الوصل في محسنات اي يكون الجملتان متناسبتين يريد ان التوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورث حسنا زائدا على ما يقتضيه
اصل البلاغة قوله ومن ذلك كون ... اسميتين او فعليتين وكون الفعلين بحيث يكون فعل

ماضين او مضارعين وكون الجزء في الاسمية اسما وفعلا ماضيا او مضارعا على الغير كذلك
تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد زايد معين
فيصح ما ذكره من الامثلة ولا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار نسبة الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو
قام زيد لانه يفيد قيدا زايدا وتلخيصه ان النسبة يقصد على وجوه ثلثة ان يراد تجريدها
عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان
ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه
او يدل على استمرار الانطلاق ودوامه فانه سيفاد بمعونة المقام كما مر او يقصد معها خصوصية
معينة فلا يجب رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد
باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه او يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية
التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة
مبنيا للمفعول والاول انسب لقوله فتقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد لان
الخبر في الاسمية فعل وما قيل من ان هاتين الجملتين يحتملان ان يكونا فعليتين ايضا فيجب ان
يكونا متناسبين في الاسمية او الفعلية لا مختلفين فيهما انما يصح على مذهب البعض الكوفية
حيث جوزوا التقديم قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على تقول
لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية
والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد والفرق بينهما ان الثانية تفيد التقوي على ما سلف
واذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت
الاخر في الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في احدهما
وتنصب في الاخرى لاداته الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير
ما اضمر عامله كقولك زيد القيته وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيد اكرمت اباه وعمرو
ضربت غلامه وقد نبه بما ذكره على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى
في الجملتين ايضا وقوله انما ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من مثله الاضمار على شريطة
التفسير او اراد مثال ما ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والسكون في الاخرى اي واريد
عدم التجدد في الاخرى وفايدة لفظه بعد تقويه الثبوت المستفاد من قاعدة دفعا لتوهم
التجدد
نص الحدوث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحديهما
والاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو في قوله سواء عليكم ادعوتموهم
ام انتم صامتون ... عليكم مستكم استعاده بان الهمزة وام ... يجب المعنى على المستوي و ...

قال المسوبان ههنا مضمونا الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذلك طلبا لتعيين ما علم ثبوته
على الابهام قوله اذا احريهم امر اى اصابهم مكروه وضر فانه وقت الدعاء والالتجاء الكشف
البلوى وقوله اجددت بالمصنف في الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد من التجديد
المناسب للاحدوث وقوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اى قالوا ذلك استبعادا
قوله واما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عندهم من عدم جواز التقليد في
الاعتقادات والى انه يفضى الى التقليد في امر ظاهر البطلان بحال هولاء في تقليدهم اباهم
وقوله في عبادة تماثيل اشارة الى قبل الآية اعنى قوله اذ قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه
التماثيل التى انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم وانتم اباؤكم في ضلال
مبين قالوا اجئتنا   مبا لجرى ان يلحق به الكلام في الحال قوله لمجيها بيان لوجه
من شبه الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بجنس البتدا اى لحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما
ملتبس بالجرى لمجيها وهذه الواو فرع للعاطفة كما اشرنا اليه وسيصرح به ولفظ تارة
اما ظرف او مصدر وقوله مع الواو حال اى مقارنة لها وقوله لا معها معطوف على مقدر اى
ولمجيها اخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا هذه بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى
غير مقارنة تخدشه ان ما بعدها اعنى معها لا يصلح ان يكون مضافا قوله الكلام في ذلك اى
في ان الحال في اى موضع تجى بالواو وفي اى موضع تجى بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق انه
اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة لكثرة الاستعمال فاذا اريد به الحال
الاخرى قيد بالموكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة وبالنهج
في الاستعمال الوجه الواضح الذى يجرى عليه الاستعمال وعرفنى قبل الاصل مدلول الدليل
والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وغاير بين اللفظ
انه لولاها لربما توهم ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم ان لكل منهما واذا قيل
معا تحقق وحق النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثالث قدم بيان
اصل الموكد بعد ما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفى بيان المستقلة
وضعا ثابتا اى لازما لا تتغير وذلك لان الحال الموكدة ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة التى
سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان الموكدة قد تجى بعد الفعلية ايضا كقوله
انا انزلناه قرانا عربيا يوكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذى يفهم منه كونه عربيا وكذا
بان عربيا قائما بالقسط يوكد مضمون لفظ الله في شهد الله اذ يفهم منها القيام بالقسط
ولا شك ان الوصف انما يوكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه

ضمنا فاذا اطرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال الموكدة لا يجب ان يكون مقررا لمضمون
جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ولا يبعد ان نجعل كونها كذلك شرطا للوجوب حذف
ولو فسرت الحال الموكدة بما تقرر به مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولو مدبرين
ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا موكدة مع انها
ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان
ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما
يفيد اذا كان بالصفات والهيئات العرضية المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الصفات
اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بما
يدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو هنا وشفيعا وسخيا جوادا وبطلا شجاعا
وما ليس بمشتق كهو رسا وحق قائما انما يقع حالا موكدة اذا اقترن بما يدل على ثبوته كقوله
بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على
الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناها الموصوفهما بل
يعبرها الاطلاق عن الصفات المبتدلة وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا
او غيره اصل ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه انما لا يدل على الحدوث كما يدل عليه
هناك يقابل الحدوث والمراد به هنا اللزوم وقد يكون الحال منتقلة اسما غير مشتق كرطبا
وبسرا اذ يتوهم منهما هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا ومريدا ان هذه
صفات لازمة لا فايدة في تقييد المجيء بها والتاويل الذي اشار اليه مثلا ان يكون زيد في
من التمواد الانحطاط فيحدث له طول او قصر ومثل ان يحدث له سواد او بياض لسبب من
الاسباب الطارية ونهج مثله في الاستعمال مما اشاعه ابن عرس حرف النفي وذلك لان المقصود
من الموكدة تقرير الصفة التي يضمنها الاكثر ومن المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل
عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة المقصودة فلا يخالف هذا النهج في دون السلامة
للحاذق مخالفة بحسب النحو قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر على كون
اعرابها غير مع مقتضى عدم دخول الواو وانما قال اصلها العطف لانها في الحال ليست
عاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت قوله نفي
لحق يدل على ان ذا الحال هو الحق وليس كذلك بل عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر
اعني احقه او اثبته وعند المصنف ضمير الفاعل فيما اختاره تقديره في قسم النحو حيث قال احق
التقديرات في زيد ابوك عطوفا اي احقه عطوفا وهو الحق مساند وما قلت لما كان ذلك الضمير

عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه
كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
غير كلمة اى قوله والتحقيق فيه اى فيما ذكرناه من حق النوعين ان لا يدخلهما الواو قوله الا بعد
ان يكون هناك اى فى موضع انتظام الاعراب الكلمات تعلق معنوى ينتظم ذلك التعلق معانى
تلك الكلمات وذلك لان الهيات الاعرابية وضعت دالة على معان معتورة تطرأ على
مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا وجدت الاعراب فى موضع قد تناول شيئا
بدون الواو اى بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على ان المدلول تلك الكلمة
المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا يحتاج ح الى تكلف معلق
آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها هيئة لذى الحال وقيد
العاملة او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان يكون بلا واو مفرده كانت او جملة
لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلى قطعا وقوله لكن النظر اليها اعتذار عن
دخول الواو فى الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بافادة
فايدة هى النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها
موقع المفرد وقصد للفصل مثلا فالجملة الحالية اذا لم يكن متحدة بالجملة السابقة عليها الحاوية
اذا كانت حالا مؤكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة بينهما
نزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان تدخلها
الواو الدالة على الاجتماع والاتصال لتعادم استقلالها فى نفسها وترتبطها بما قبله
زيادة ارتباط كما تدخل بين الجملة المتوسطة بين غاية الانقطاع والاتصال ثم انه
جعل لا ريب فيه ههنا حالا مؤكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة مؤكدة للجملة التى قبلها انها
ولا يخفى جريان هذين الوجهين فى لا شبهة فيه وانما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى
تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى فى نحو جاء زيد يقال الخناس بين يديه فان هذه الجملة
ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة منها لان المجى يناسب قود الجنايب والضمير فى يديه
يربطها بالسابقة وكذا الحال فى وسيقه على كتفه وقوله يبسط خبر لكن فان قلت ما ذكره
يجرى بعينه فى الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول
الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم من الجواز ههنا الجواز هناك وقد سبق نحو
بعضهم ايراد الواو لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم يشتهر اشتهار كون الواو للحال
وقد نصرناه بدلايل مكتفى بن مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت حالا محكمها فى دخول الواو